فهرست

الفصل الأول

اشكالية البحث
التجارة العالمية والحركات الدولية لرؤوس الاموال : التطورات الجوهرية .

١ ـ نظرية التبادل الدولي

١ ـ النظرية الكلاسيكية (الريكاردية) .
محتوى النظرية الجوهري .
الفرضية المضمرة : مسألة الاسعار النقدية والاجر النقدي .

٢ ـ من العلم الى ايديولوجية الاتساقات الشاملة .
تحديد شروط التبادل .
الطرح الوضعي .
الطرح الاستبدالي .

٣ ـ مساهمة اساسية : التبادل غير المتكافيء .

٤ ـ حدود الاقتصادوية : هل من الممكن صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية ؟

٢ ـ اشكال التخصص الدولي وحدّي التبادل .

١ ـ الخصائص البنيوية للتجارة العالمية .
٢ ـ تطور حدّي التبادل خلال الاجيال ، والتقدم التقني .
٣ ـ محاولات تفسير تقهقر حدّي التبادل عن طريق تحليل الطلب .
٤ ـ تقهر حدّي التبادل وتطور الاجور المقارن .
٥ ـ الاشكال التاريخية للتخصص الدولي .

٣ ـ التجارة الخارجية ومسألة الاسواق .

١ ـ الاتجاه الضمني في الرأسمالية نحو توسيع الاسواق .
٢ ـ الاتجاه الضمني في راسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال .
ايديولوجية الاتساقات الشاملة : معدل الفائدة ، التوفير ، والاستثمار .
الدينامية الريكاردية والايرادات المتناقصة .
خلفاء كينز ووفرة التوفير في الاقتصادات « الناضجة » .
التحليل الماركسي : القانون الاتجاهي نحو انخفاض معدل الربح .
٣ ـ وظائف التجارة الدولية ووظائف تصدير رؤوس الاموال .
٤ ـ الطابع « الاحتكاري » للعلاقات الدولية وموقع الاحتكارات في التجارة العالمية .
هل ان التبادلات الدولية من طبيعة « اوليغوبولية » ؟
الاحتكارات وتجارة البلدان المتخلفة .
خلاصة الاستنتاجات .

*

اشكالية البحث

تطرح نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية مشكلتها طرحا سيئا ، او هي ، على الاصح ، تطرح مشكلة خاطئة . والواقع ان هذه النظرية تنطلق من افتراض ان اطراف العلاقات الدولية هي اقتصادات راسمالية « خالصة » ؛ ان اطار التفكير هنا لا يختلف ، بالنسبة لتحليل التبادل الدولي مفهوما على هذا النحو ، عن ذاك الذي صيغ من اجل تحليل التراكم الداخلي : في كلا

الامرين يتخذ الموقع ضمن اطار **نمط الانتاج الرأسمالي** . هذه الفرضيـــة تحتفظ بمعنى ما بالنسبة لتحليل التبادل الدولي بين « **البلدان النامية** » ، لكنها تفتقد لاي معنى بالنسبة لما يتعلق بالتبادل بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » . بل ينبغي ان يضع المرء نفسه هنا في أطار تفكير مختلف ، اطار علاقات تبادل تقوم بين **تشكيلات اجتماعية ـ اقتصاديـــه** مختلفة . ما هي هذه التشكيلات المعنية ؟ تلك هي المسألة الحقة . لنستبق النتائج التي سوف نصل اليها ، ولنصف هذه التشكيلات بانها راسماليـة المركز وراسمالية الاطراف . ان ما هو خصوصي في التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية العيانيه لراسمالية المركز ، يتمثل في ان نمط الانتـــاج الراسمالي فيها ليس هو المهيمن وحسب ، بل يتجه ، لان امتداده مبني على توسع السوق الداخلية ، الى ان يصبح **النمط الوحيد** . فيصار الى الاقتراب والحالة هذه من نمط الانتاج الراسمالي ، عندما يتجه تفكك انماط الانتاج ما قبل الراسمالية نحو مرحلته النهائية ، ويؤدي ذلك الى الاستعاضة عنها بنمط الانتاج الراسمالي المعاد بناؤه انطلاقا من العناصر المبعثرة الناجمة عن هذا التفكك . فتتجه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العيانية الى التطابق مع نمط الانتاج الراسمالي ، مما يبرر تحليل ماركس وتاكيده على ان التحليل **الوارد في رأس المال** هو تحليل النظام الفعلي الذي يتجه نحوه البلد الراسمالي الاكثر تطورا في عصره : انكلترا . بالمقابل ، ان مـا هو خصوصي في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لراسمالية الاطراف يتمثل في ان نمط الانتاج الراسـمالي فيها مسيطر - لكن سيطرته هذه لا تؤدي الـــى **تفردها الاتجاهي** لان امتداد الراسمالية مبني هنا على السوق الخارجية . ينجم عن ذلك ان انماط الانتاج ما قبل الراسمالية لا تندثر ، بل هي تتحول وتخضع لنمط الانتاج المسيطر على الصعيدين العالمي والمحلي : نمط الانتاج الراسمالي .

ان تعبير « التخلف » ، وهو تعبير غير ملائم للدلالة على التشكيلات الاجتماعيـة ـ الاقتصادية الخاصة بالراسمالية الطرفيـــة - يصف اذن **تشكيلات** ذات صفة انتقالية محتجزة .

ولما كان كتاب **راس المال** ليس نظرية التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية عموما بل نظرية نمط الانتاج الراسمالي ، لانه نقد للاقتصاد السياسي كما يشير عنوانه ، فاننا لا نجد عند ماركس **نظرية للتراكم على الصعيد العالمي** .

هذه النظرية لا تظهر الا عند الكلام عن **التراكم الاولي** ولكن بوصفه **تاريخ المرحلة السابقة** على نمط الانتاج الراسمالي . والحال ان تاريخ هذه المرحلة لم ينته بعد . انه يمتد مع توسع الراسمالية على الصعيد العالمي . فبموازاة اولية التراكم الخاص بنمط الانتاج الراسمالي ـ اعادة الانتاج الموسع ـ تستمر في العمل اولية تراكم اولي تميز العلاقات القائمة بين المركز والاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية .

نظرية التراكم على الصعيد العالمي ما زالت الى حد كبير بحاجة الى صياغة . فماركس لم يدرس المشكلة . والا لما كتب عن الهند الانكليزية ان السيطرة البريطانية تثور نمط الانتاج فيها من قاعدته الى قمته (١) . اما لينين فقد طرح المشكلة : مشكلة الامبريالية (٢) ؛ ولكن في اطار محدود : اطار الاشكال الجديدة (انطلاقا من نشوء الاحتكارات في المركز الراسمالي) التي يتخذها التراكم على الصعيد العالمي . ذلك ان تاريخ المرحلة السابقة الذي ما يزال مستمرا قد تبدل شكله : مظاهره المتعاقبة هي مظاهر الانماط المتعاقبة « للتخصص الدولي » بين المركز والاطراف . ولقد ادرك لينين حينا من احايين هذا التخصص . حين التخصص الجديد المبني على تصدير راسمالمال الى المستعمرات . اما باران وسويزي (٣) فقد جددا التحليل اللينيني بدراسة تحولات النظام في **المركز** وصياغة القانون الاتجاهي نحو ارتفاع الفائض . وقد ساهم اندره غ. فرانك و ا. عمانوئيل(٤) مساهمة واسعة بتوسيع الجدل وبصياغة المشكلة الصحيحة . ذلك ان فرانك قد برهن ؛ بالنسبة لاميركا اللاتينية ؛ كيف ان تاريخ المرحلة السابقة يتطاول و « يحتجز نمو الراسمالية » ؛ كما وجدنا ؛ نحن بدورنا ؛ ظاهرات الانتقال هذه محتجزة في افريقيا . ان تحليلنا وتحليل فرانك يقمان ـ دون ان تذكر ذلك دائما ـ في اطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية العيانية للراسمالية الطرفية . وقد انتهى عمانوئيل منذ مدة قريبة من وضع اول تحليل للتبادل غير المتكافيء ـ لاولية التراكم على الصعيد العالمي في واحد من اكثر مظاهره

---

(١) سوف نبدي راينا حول هذه النقطة الجوهرية في مكان لاحق (الفصل الثاني) .

(٢) Lenine « الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية » ١٩١٧ .

(٣) P . Baran et P . Sweezy « الراسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٧

(٤) André G. Frank « الراسمالية الاحتكارية » باريس ١٩٦٧ .

Emmanuel « التبادل غير المتكافيء » باريس ١٩٦٩ .

عمومية . وبذلك التقى وتجاوز النقد الذي قمنا به منذ اثني عشر عاما لنظرية التبادل الدولي (٥) .

هذا النقد لنظرية التبادل الدولي ، وهو نقطة الانطلاق الضرورية لصياغة المشكلة ، لا بد ان يؤدي الى تجاوز مفاهيم هذه النظرية .

اذن ، فالدراسة التالية ستبدأ من هذا النقد ، وذلك باستعادة مـــا صغناه وعدنا عنه سابقا ، باكماله باسهام عمانوئيل . وهذا من شانه ان يقودنا الى وصف تحليلي « للمظاهر في العلاقات الاقتصادية بين المركـــز والاطراف » : الدينامية المقارنة في حقل التقدم التقني (اي حقل التراكـم وانتاجية العمل) وفي قيمة قوة العمل في كل من المركز والاطراف (وهو ما يفسر التبادل غير المتكافيء) ؛ وفي الاشكال التاريخية لهذا التخصص الدولي « غير المتكافيء » ، ودينامية القوى التي تحمل المركز على « غزو » الاطراف (« مسالة مجالات التصريف » واشكالها التاريخية) .

ان تحليل هذه المظاهر يقود حتما الى قوانين التراكم على الصعيـد العالمي والى طرح المشكلة الحقيقية بالتالي (التي ستكون موضوع الفصـل الذي يلي) : طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية الخاصة بالراسمالية الطرفية وتعني قوانين نمو الراسمالية المبنية على السوق الخارجية .

التجارة العالمية والحركات الدولية لرؤوس الاموال : التطورات الجوهرية

قبل ان نشرع في نقد النظرية الشائعة حول العلاقات الدولية ، وتحاول رسم الخطوط العامة لنظرية في هذه العلاقات تتيح تعيين موقعها فـــي الاشكالية العامة للتراكم على الصعيد العالمي (منظورا اليه من زاوية ضيقة، زاوية المشـاكل المتعلقة بالعلاقات بين المركز والاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية) ، يحسن بنا ان نذكر بالوقائع الجوهرية والتطورات ذات الدلالـة المتعلقة بميدان هذه العلاقات . هذه الوقائع والتطورات بسيطة الى اقصى حد . مع ذلك فان ما تمتاز به النظرية الجامعية الشائعة هو انها تتصرف وكانها تجهل هذه الوقائع والتطورات ، مما ينتهي « بالنظرية » الـــى « التخصص » بالمشاكل الخاطئة وتجنب المسائل الحقيقية ، وهذه على كل

---

(٥) « سمير أمين » « الانكراط العالمي للاقتصادات ما قبل الراسمالية » باريس ١٩٦٧ (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، مطبوع على آلة كاتبة) .

حال ؛ طريقة جوهرية تمكنها من اداء دورها كايديولوجية تقريظية وتبريرية .

لقد مر تطور المنظومة الراسمالية العالمية بمراحل مختلفة ، وكل مرحلة من هذه المراحل تقابلها منظومة مختلفة من العلاقات بين المركز والاطراف تؤدي وظائف خاصة ، من هذه الزاوية التاريخية يمكننا ان نميز : ١) مرحلة تكون الراسمالية : « تاريخ المرحلة السابقة » الذي يمتد حتى الثورات الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي يمكن تحديدها بالطابع المركنتالي (التجاري) المهيمن للراسمالية . ٢) مرحلة تفتح نمط الانتاج الراسمالي في المركز ، وهي المرحلة المتصفة بالثورة الصناعية والغلبة الكبيرة لراسالمال الصناعي الجديد والصيغة التنافسية التي عرفتها السوق الراسمالية ؛ انها المرحلة « الكلاسيكية » حيث اصبحت المنظومة الراسمالية مكونة ومصاغة بشكل تمكن معه ماركس من تحليلها تحليلا اساسيا صارما في جوهره . ٣) المرحلة الامبريالية للاحتكارات ــ بالمعنى اللينيني الكلمة ــ والتي تبدا في نهاية القرن التاسع عشر .

ان العلاقات بين المركز في طور تكوينه (أوروبا الغربية) وبين الاطراف الجديدة التي كونها لنفسه في الحقبة المركنتالية هي علاقات جوهرية في تكون الراسمالية . فالعلاقات التجارية في تلك الحقبة كانت ، كما ونوعا ، عنصرا اساسيا من عناصر المنظومة الراسمالية التي كانت في طور التكوين . وقتها كانت التجارة الدولية بين اوروبا الغربية من جهة ، والعالم الجديد والكونتوارات الشرقية والافريقية من جهة اخرى ، تشكل كميا ، القسم الجوهري من التبادلات العالمية . أن قسما كبيرا جدا ، لعله يشكل على الارجح القسم الاكبر من التبادلات الداخلية في المركز ، كان عبارة عن عمليات اعادة توزيع للمنتوجات الآتية من الاطراف : كان هذا ـ على سبيل المثال ، الدور الذي قامت به ايطاليا اولا (لا سيما البندقية) ومدن الهانس في نهاية القرون الوسطى ؛ ثم تولت اسبانيا والبرتغال القيام بهذا الدور في القرن السادس عشر وتلتها هولندا وانكلترا بدءا من القرن السابع عشر . فقد كان المركز يستورد من الاطراف منتوجات الاستهلاك « الفاخرة » سواء كانت من اصل زراعي (افاويه الشرق ، سكر الامريكتين) او من اصل حرفي (حرائر واصواف الشرق) . هذه المنتوجات ، كان المركز يتزود بها عن طريق التبادل البسيط والنهب وتنظيم انتاج معد لهذه الغاية في الامكنة المحلية . اما التبادل البسيط ــ مع الشرق ــ فقد كان مهددا على الدوام ، لان اوروبا لم تكن تملك شيئا كبيرا تقدمه عدا المعدن الثمين الذي كانت

تتزود به من اميركا . ان الخطر الدائم الذي يشكله نزيف هذا المعدن كان كبيرا بحيث ان المذهب السائد في ذلك العصر كان برمته مبنيا على ضرورة ايجاد الضمانات التي تحول دون هذا الاتجاه الجوهري . اما اشكال الانتاج المنشأة في اميركا فقد كانت وظيفتها الجوهرية تزويد المركز بالمعدن وبعض المنتوجات الفاخرة . وبعد حقبة من النهب لكنوز الهند جاءت اعمال استثمار منجمي شديد عملت الى تبديد بشري لا مثيل له كان شرط « مردودية » هذه الاعمال . في نفس الوقت أرسي نمط انتاج عبودي كان من شأنه ان يتيح انتاج السكر والنيلة وغيرهما في أميركا . وسوف يدور كل اقتصاد الاميركتين حول هذه المناطق التي استصلحت وتمرث لصالح المركز : سوف تكون وظيفة الاقتصاد الرعوي مثلا ، تغذية المناطق المنجمية ومناطق المزارع العبودية . وقد لبت التجارة المثلثة ــ اصطياد العبيد من افريقيا ــ هذه الوظيفة الجوهرية : تراكم راسمال النقدي في المرافىء الاوروبية ، وهو راسمال نقدي صير الى تحقيقه عن طريق ترويج منتوجات الاطراف لدى الطبقات المسطرة التي تدفع بعد ذلك الى التحول من طبقات اقطاعية الى طبقات راسمالية زراعية ، معجلة بذلك عملية تفكك نمط الانتاج الاقطاعي .

مع الثورة الصناعية تغيرت بعض وظائف التجارة بين المركز والاطراف. فقد بقيت هذه التجارة جوهرية من الناحية الكمية ؛ واستمرت تشكل القسم الاكبر من التجارة العالمية رغم انها اخذت تتراجع منذ ١٨٢٠ ــ ١٨٥٠ . بالنسبة لبريطانيا العظمى ؛ وحتى اواسط القرن التاسع عشر ؛ بقيت التجارة مع اميركا والشرق (الهند ، الامبراطورية العثمانية ؛ ثم الصين) مهيمنة الى حد ان ادبيات ذلك العصر لم تكن تفكر الا في هذا النمط من التجارة كلما كانت تحاول ان تدرك اواليانها وتستخلص نظريتها . وسوف تظل بريطانيا العظمى ، لوقت طويل ، بالنسبة لاوروبا ، المركز الذي يعيد توزيع المنتوجات الغريبة (المجلوبة من الاطراف) . فالمركز (بريطانيا العظمى اولا ثم القارة الاوروبية واميركا الشمالية ، ثم اليابان بعد وقت متأخر جدا) يصدر الى الاطراف منتوجات مانيفاتورية معدة للاستهلاك الشائع (المنسوجات مثلا) ، ويستورد منها ، بشكل جوهري ، منتوجات زراعية تنتجها اما الزراعات التقليدية في الشرق (الشاي ، مثلا) واما الزراعة الراسمالية بخاصة ، وهي الزراعة ذات الانتاجية المرتفعة في العالم الجديد (القمح واللحوم والقطن مثلا) . في هذه الفترة بالذات استتب التخصص الدولي

بين البلدان الصناعية والبلدان الزراعية . ولم يكن المركز قد بدا يعتمد باستيراد منتوجات منجمية من الاطراف (يتطلب انتاجها استثمارات هامة ووسائل نقل مكلفة) ما عدا المعادن التقليدية الثمينة . وكلما دخلت بلدان جديدة المرحلة الصناعية كانت طبيعة تجارتها مع بريطانيا تتغير أولا بأول . ففي البداية كانت تقدم منتوجات زراعية وتحصل على منتوجات مانيفاتورية « صنعت في انكلترا » (Made in England) شأنها شأن الاطراف ، او على منتوجات مجلوبة من الاطراف بواسطة انكلترا . ولكن لان هذه البلدان كانت تتصنع ، انما كان مستوى تصنيعها متفاوتا ــ (فضلا عن ان « الطبيعة وهبتها » ثروات منجمية كالفحم وفلزات الحديد مثلا ، معروفة وقابلة للاستغلال وموزعة بصورة معينة) ــ فقد نشأت بينها علاقات تبادل بين منتوجات مانيفاتورية مقابل منتوجات مانيفاتورية ومنجمية ، وما لبثت هذه العلاقات ان نمت وتوسعت بين بلدان المركز (نموذج هذه العلاقات : فرنسا ــ المانيا) . اما البلدان المتأخرة (روسيا) فقد بقيت مصدرة للمنتوجات الزراعية . وعلى هذا انقسمت التجارة العالمية شيئا فشيئا الى مجموعتين من التبادلات لهما وظائف مختلفة : التبادلات بين المركز والاطراف ، والتبادلات الداخلية في المركز .

حتى ذلك الحين - لم يكن هناك ، عمليا ، تصدير لرؤوس الاموال . لكن تكوّن الاحتكارات سوف يتيح هذا التصدير بدءاً من سنوات ١٨٧٠ــ١٨٩٠ على صعيد غير متوقع . هنا ايضا ينبغي التمييز بين الاستثمارات الاجنبية في الاطراف وبين تلك المعدة للبلدان الجديدة ذات النموذج المركزي في طور التكون (الولايات المتحدة وكندا ، روسيا ، النمسا ، هنغاريا ، اليابان ، اوستراليا ، افريقيا الجنوبية) . ذلك ان هذه الاستثمارات لن تكون متماهية identiques لا في وظيفتها ولا في ديناميتها . فتصدير رؤوس الاموال لن يحل محل تصدير البضائع ، بل على العكس ، سيعطي لتصدير البضائع دفعا حثيثا . كما انه قد اتاح تعديل تخصص الاطراف التي اصبحت الان تصدر منتوجات اخرى غير منتوجات الزراعات التقليدية . اصبحت الاطراف مصدرة لمنتوجات توفرها منشآت رأسمالية حديثة ذات انتاجية عالية جدا : بشكل النفط ومنتوجات الخامات المنجمية اكثر من ٤٠٪ من صادرات الاطراف ، اما منتوجات التحويل الاولي التي تصدرها الاطراف (وبصورة ثانوية بعض المنتوجات المانيفاتورية التي تهم بشكل خاص التجارة بين البلدان الطرفية المتفاوتة في مستوى تصنيعها) فتشكل اكثر من ١٥٪ من

هذه الصادرات . ان المنتوجات الزراعية ـ الغذائية منها بخاصة (وتبلغ الثلثين) والمواد المصنوعة بصورة اولية (قطن ، مطاط الخ ، وتبلغ الثلث) ـ التي تشكل ٤٠٪ كحد اعلى من صادرات « العالم الثالث » الراهن ، لم تعد هي ذاتها تأتي من الزراعة التقليدية . فنصف هذه المنتوجات على الاقل يأتي من مزارع راسمالية حديثة (كمزارع الشركتين « الاوتيلفر » او « اليونايتد فرويت ») . وعلى هذا فان ثلاثة ارباع صادرات الاطراف مصدرها قطاعات حديثة ذات انتاجية قوية ، وهي تعبير عن نمو الراسمالية في الاطراف كنتيجة مباشرة لاستثمار رؤوس الاموال على نطاق واسع جدا من قبل المركز . وهذا التخصص الجديد للاطراف هو تخصص غير متناظر : لهذا السبب تجري الاطراف حوالي ٨٠٪ من تجارتها مع المركز ؛ في حين ان تبادلات المركز الداخلية تنمو بالمقابل ، بوتيرة اسرع تجعل نسبة ٨٠٪ من تجارة المركز تجري داخله . والحال ان تبادلات المركز الداخلية من نمط آخر : فهي في جوهرها منتوجات صناعية تبادل بمنتوجات صناعية . لذا ينبغي مناقشة الدوافع والاواليات والوظائف الخاصة بهذه التبادلات ، التي تختلف عن تلك الخاصة بتبادلات الاطراف . كما ينبغي مناقشة الاتجاهات المعاصرة ، سواء بالنسبة لما يتعلق بتدفق رؤوس الاموال (لا سيما من الولايات المتحدة نحو اوروبا) ، او بنمو المساعدة الحكومية (من البلدان النامية الى « العالم الثالث ») وذلك لان وظائف هذه العلاقات تختلف هنا ايضا وفقا لما اذا كانت القضية تتعلق بالعلاقات الداخلية في المركز او على العكس بالعلاقات بين المركز والاطراف .

وثمة وقائع اخرى ـ بسيطة الى اقصى الحدود ـ ينبغي ربطها بتحليل العلاقات الدولية . ونعتقد ، دون ان نستبق ما سنذكره لاحقا ، انه من الافضل ان نتذكر منذ البدء : ١) ان علاقات التبادل وتدفق رؤوس الاموال بين المركز والاطراف لم تخفف من فوارق الانتاجية ومستويات الاستهلاك المرتبطة بكل منهما ؛ بل على العكس من ذلك ، قد كبرت هذه الفروقات . ٢) ان دينامية التقدم خلال الاجيال لم تكن هي نفسها في الزراعة والصناعة ، وان التقدم كان اشد سرعة في حقل الصناعة ، وان هناك « صناعات مصنعة (٦) » بدرجات ارفع من الاخرى ، ٣) ان حدّي التبادل في الاطراف لم يتدهورا حتى حوالي ١٨٨٠ ، ولكن اصابتهما من ذلك الحين شتى اشكال

---

(٦) تعبير شديد الوضوح لـ « جيرار دي برنيس » G. De Bernis .

التدهور . وينطبق ذلك سواء على الصادرات المتأتية من الزراعة التقليدية ذات الانتاجية المتدنية او على الصادرات التي يقدمها الاستثمار الراسمالي الحديث المنجمي او النفطي او الزراعي ذي الانتاجية العالية . واخيـــرا ٤) أن مستوى الاجور (في القطاع الراسمالي طبعا ، اذ لا معنى لمفهوم الاجور خارج هذا الاطار) ليس هو نفسه في الاطراف وفي المركز ، وان الفارق قد اصبح هاما بدءا من التحولات التي طرات على الراسمالية في مركزهـا والتي نقلتها من مرحلة المنافسة الى مرحلة الاحتكارات .

ان اية نظرية للعلاقات الدولية ينبغي ان تستوعب وتدرك جميع هذه الوقائع وهذه التطورات . واننا نؤكد ان النظرية الشائعة (نظرية التفوق المقـارن L'avantage Comparé) لا تسمح بذلك بأي شكل من الاشكال ، بل على العكس ، فالعناصر العلمية التي كانت موجودة عند ريكاردو قد فقدت في النظرية الكلاسيكية الجديدة الزائفة التي تخول لنفسها وضع الفرضيات التي تحلو لها ـ وهي فرضيات معاكسة للوقائع ـ فتدع نفسها بالتالي تصبح مجرد لعب فكري لا يأخذ الوقائع بعين الاعتبار ، وان هذا الانحطاط الفكري المدفوع بحكم وظيفته كايديولوجية تقريظية وتبريرية للتناسقات الشاملة هو على صلة وثيقة بالنظرية الذاتية للقيمة . ونحن نؤكد كذلك انه لا توجـــد نظرية ماركسية متبلورة للعلاقات الدولية ، بل يوجد فقط : ١) بعـــض الاشارات « العابرة » في « رأسالمال » ، ٢) تحليل أساسي للعلاقات فـي الحقبة الامبريالية ـ وهو تحليل لينين الذي تابعه وعمقه كل من بـــاران وسويزي ، ٣) عناصر لعملية بناء ما زالت تنتظر الصياغة ، وقد اشتغـــل حول جوانبها بعض الماركسيين المعاصرين (لا سيما ا. عمانوئيل و ك. بالوا) .

*

نظرية التبادل الدولي

النظرية الكلاسيكية (الريكاردية)

محتوى النظرية الجوهري

النظرية « الكلاسيكية » للعلاقات الدولية هي ، في جوهرها ، نظرية التجارة الدولية للسلع (٧) . وهي تزعم ان لكل طرف مبادل فائدة فـــي

---

(٧) من اجل استعراض النظرية الريكاردية انظر : Angell « نظرية الاسعار الدولية » كامبريدج ١٩٢٦ . M. Byé « مبادىء التخصص الدولي » (محاضرات دكتوراه ←

التخصص ، لان التبادل يرفع مستوى الدخل الاجمالي ، بحدود القيم الاستعمالية ، في كلا البلدين . تقع هذه النظرية ضمن اطار محدد ، اطار نمط الانتاج الراسمالي . وسنرى ان هذا الاطار يبرز بوضوح في الفرضيات التي تضعها هذه النظرية حول الاجور .

في راي الاقتصاديين الكلاسيكيين الانجليز ، يشكل العمل مصدرا لكل قيمة . فالفائدة والربح والريع لا تشكل كميات غير قابلة لردها الى ما سواها . انها الاشكال المختلفة لما سيكتشف ماركس انه « القيمة الزائدة »، اي ذلك القسم من قيمة منتوجات العمل الذي لا يعود الى الشغيلة بل الى ملاكي الارض او راسمال الفعلي او راسمال النقدي . لهذا السبب يعتبر ريكاردو ان تبادل بضاعتين هو ، في النهاية ، عبارة عن تبادل كميتين متساويتين من العمل متبلورتين في منتوجين لكل منهما قيم استعمالية مختلفة بالنسبة للمتبادلين . ولكن ، في حين ان قانون القيمة ، في حيز التبادلات الداخلية ، يتضمن تكافؤ قيمتي السلعتين المحتويتين على نفس الكمية من العمل (٨) ، تجد ان السلع المتبادلة في حيز التبادلات الخارجية، تتضمن كميات من العمل غير متكافئة ، تعبر عن عدم تكافؤ مستويات الانتاجية .

فالبرتغال ، اذا شئنا ان نستعيد المثل الشهير الذي يعطيه ريكاردو ، متفوقة على انكلترا ، سواء في انتاج الخمر (اذ تكفيها ثمانون ساعة عمل لانتاج وحدة من هذه السلعة مقابل مائة وعشرين ساعة في انكلترا) او في انتاج الجوخ (حيث تنتج تسعون ساعة عمل في البرتغال ما تنتجه مائة

١٩٥٣ ـ)٥ ، باريس) . Chi Yuen Wu « الخطوط العامة لنظريات السعر الدولي » لندن ١٩٢٧ . Ellsworth « الاقتصاد الدولي » نيويورك ١٩٥٠ . Ratzler « نظرية فراهام حول القيم الدولية » (مجلة الاقتصاد السياسي ، شباط ١٩٥٠) . Samuelson « مكاسب التجارة الدولية » المجلة الكندية للعلوم الاقتصادية والسياسية ١٩٣٩) .

(٨) لقد جعلت الصيغة الريكاردية غامضة باخطائها المتعلقة بالتوزيع المتساوي لمعدل الربح (وخلطها بين القيمة الزائدة والربح هو السبب في ذلك) . ان ماركس باكتشافه لقوانين تحول القيم الى اسعار انتاج ، قد اعطى الصيغة الصحيحة الاولى . لكن هنا يشكل مشكلة اخرى غير التي نواجهها هنا .

ساعـة في انكلترا) . لكنها اكثر تفوقا ؛ على صعيد المقارنة ، في انتـاج الخمر مما هي في انتاج الجوخ لان ٩٠/١٠٠ اكبر من ٨٠/١٢٠ .

فمصلحة البرتغال هي في التخصص بالنوع الاول من هذين الانتاجين وفي التزود بالجوخ من انكلترا ؛ رغم ان انتاج هذا الجوخ ؛ عندها هـي ، يكلف بشكـل مطلق اقل ممـا يكلف في انكلترا .

ان التأكيـد على ان المستوردات يمكن ان تكون رابحة ، بحدود القيم الاستعمالية ؛ حتى ولو كان من الممكن صنع المنتوج المستورد محليا بتكاليف اقـل ، يشكـل جوهر المساهمـة التي اتى بهـا ريكاردو بالنسبة لـما اتى بـه ا . سميث (٩) .

لا يتبقي ان نقوّل هذه النظرية اكثر مما تقوله . فكل ما تسمح بقوله هو انـه في وقت معين ، حيث توزيع الانتاجيات على ما هو عليه ، يكون من مصلحة البلدين ان يعمدا الى تبادل حتى ولو كان هذا التبادل غير متكافىء كما سنرى . لنستعد المثل الذي يعطيه ريكاردو ،ونعمد الى قلب حدّيه لتقريبه من الواقع :

كميات العمل		المحتواة في وحدة انتاج		التفوق النسبي لانكلترا على البرتغال
في انكلترا		في البرتغال		
وحدة جوخ	٨٠ ساعة	١٢٠	ساعة	١٫١١
وحدة خمر	٩٠ ساعة	١٠٠	ساعة	١٫٥٠
النسب الداخلية للتبادل وحدة قماش = ٨٩٫٠ خمر		= ١٫٢٠ خمر		

ان النسـبة الدوليـة للتبادل الواقـع حتمـا بيـن النسبتيـن الداخليتين ، يمكنها ان تتم مثلا : وحدة (خمر) مقابل وحدة (جوخ)

لنفترض ان البرتغال قبلت ان تتخصص في انتاج الخمر وان انكلترا فرضت عليهـا جوخهـا .

فاذا كانت قوة العمل الاجمالية المتوفرة في البرتغال هـي الفـاعة، وكان استهلاك الخمر فيهـا صارما (٥ وحدات) فالبرتغال سوف تكرس

(٩) J. Viner « دراسات في نظرية التجارة الدولية » لندن ١٩٣٧ ص ٤٤١ .

٥٠٠ ساعة عمل لانتاج خمرها من اجل استهلاكها .

وهي بذلك تتصرف بـ ٥٠٠ ساعة يمكنها استعمالها اما من اجل ان تنتج جوخها بنفسها (٥٠٠ : ١٢٠ = ٤،٢٠ وحدات) واما لانتاج خمس وحدات اضافية من الخمر تحصل لقاءها على خمس وحدات من الجوخ : فتكون قد ربحت ٨٠، وحدة جوخ بهذا التبادل . الا انها رغم ربحها بحدود القيم الاستعمالية تكون قد قدمت خمسماية ساعة من اجل الحصول على خمس وحدات من الجوخ تكون انكلترا قد انتجتها بـ ٤٠٠ ساعة . فساعة عملها (البرتغال) تستبدل بـ ٨٠، ساعة انكليزية : فالتبادل غير متكافيء . وعدم التكافوء في التبادل ـ بحدود القيمة التبادلية ـ يعبر عن انتاجية العمل الاضعف في البرتغال .

لذلك ، اذا كان عدم التكافوء في انتاجية العمل ليس امرا طبيعيا بل هو امر تاريخي ، فان التفوق المقارن يتبدل عندما يتقدم الاقتصاد المتاخر . اذا كان بوسع البرتغال ان تصل ، بتحديثها لنفسها ، درجة الانتاجية في انكلترا في جميع الميادين ، اي ان تنتج الجوخ بثمانين ساعة والخمر بتسعين ، فالافضل بالنسبة لها ان تتحدث . اذ انها ، عندئذ، تنتج خمس وحدات من الخمر بـ ٤٥٠ ساعة وتتصرف بـ ٥٥٠ ساعة تنتج بها ٦،٩ وحدات جوخ (٥٥٠ : ٨٠) . فلا يعود ثمة تبادل لان التكاليف متماهية في كلا البلدين . فضلا عن ان البرتغال تكون قد ربحت بالنسبة للوضع السابق الذي كان التبادل فيه قائما ، ٦،٩ ـ ٥ = ١،٩ وحدة جوخ .

لنفترض الان ان البرتغال قبلت ان تتخصص بالخمر وكرست كل جهودها لادراك انكلترا في هذا الميدان ، فماذا تربح ؟ في هذه الحال ، ينبغي لها ان تكرس ٤٥٠ ساعة لانتاج ٥ وحدات من الخمر من اجل استهلاكها الخاص (٥ × ٩٠) ، وتتصرف بـ ٥٥٠ ساعة تنتج خلالها ٦،١ وحدات من الخمر (٥٥٠ : ٩٠) تتيح لها ان تحصل على ٦،١ وحدات من الجوخ . ذلك ان نسبة التبادل الداخلية في انكلترا لم تتغير (وحدة جوخ = ٠،٨٩ وحدة خمر) ، وبقيت هذه النسبة في البرتغال اعلى من واحد (وحدة جوخ نظرية ـ اي في حال انها كانت تنتج بالتقنيات الاولى البلد ـ تستبدل مقابل ١،٢٤ وحدة خمر بدلا من ١،٢٠ وحدة) بحيث ان حدّي التبادل ـ وحدة مقابل وحدة ـ يمكنهما البقاء على حالهما .

فالاختيار هنا أقل نفعا بالنسبة للبرتغال لان التقدم الامكاني في صناعة الجوخ (تقليص الكلفة من ١٢٠ الى ٨٠ ساعة) اكبر مما هو في انتاج الخمر (تقليص الكلفة من ١٠٠ الى ٩٠ ساعة) .

فالمصلحة العليا ، اذن ، هي في انماء فروع الانتاج التي يكون امكان التقدم فيها اكبر ، وفي اخضاع هذه الاختيارات ، بما له علاقة بالتجارة الخارجية ، الى المقتضيات الاولوية التي تفرضها عملية الانماء . فاذا نظرنا الى اختيارات التجارة هذه ، على هذا النحو ، وجب ان تتعدل هذه الاختيارات في كل مرحلة من مراحل النمو . وها هنا تكمن بالتأكيد نظرة عدائية تجاه العلاقات الدولية . لكنها تطبق ، كما سنرى ، على التاريخ والوضع الحاليين ، ولن يكون من شأنها ان تتعدل الا بوجود عالم اشتراكي متكامل كليا ، لا بوجود منظومة عالمية من الامم .

ان الواقع اكثر تعقيدا ، بالطبع ، من الترسيمة الريكاردية التي تتناول منتوجين متبادلين بين بلدين في ظروف استثنائية (غياب تكاليف النقل ، انتاج بتكاليف ثابتة) . اما ادخال هذه الحقائق الثلاث في الترسيمة فمن شأنه ان يعقد تصويرها دون أن يؤدي الى تعديل محتواها الجوهري . ففي حالة انتاج ذي تكاليف متناقصة (او متصاعدة) ينبغي ان يؤخذ بالاعتبار ان التفوق النسبي يتعدل هو نفسه وفقا للدرجة التخصص الدولي . والمدافعون عن هذا التخصص ، لم ينكروا اطلاقا انه اذا كان ازدياد الانتاج لسلعة لا يملك البلد بالنسبة لانتاجها تفوقا نسبيا على غيره ، يؤدي الى انخفاض كبير في كلفة هذه السلعة بحيث تصبح سلعة يملك البلد بالنسبة لانتاجها تفوقا نسبيا ، فمن مصلحة البلد ان يحمي — مؤقتا على الاقل — هذه « الصناعة الناشئة » (١٠) . ويصح الحكم نفسه على تكاليف النقل التي تعدل التفوق النسبي (١١) . اما افتراض عدة بضائع وعدة بلدان فهو قد ادخل لاحقا دون ان يؤدي ادخاله الى تعديل

---

(١٠) « Graham » يعض اوجه الحماية متناولة بمزيد من التدرس » (اليوميات الاقتصادية ١٩٢٢) .

(١١) J . Viner المرجع المذكور ص ٤٦٧ . ولنلاحظ ان التعقيد اللاحق الذي يعود الى وجود « الادوات الوطنية » (مقابل « الادوات الدولية ») يقع في نفس الحقل. « فالادوات الوطنية » هي تلك التي تكون اسعار نقلها مرتفعة جدا بحيث تجعل تصديرها مستحيلا ، او تلك التي لا يمكن نقلها ماديا .

الاطار العام لهـذا التفكير (١٢) .

الفرضية الخلقية : مسألة الاسعار النقدية والاجر النقـدي (١٣) : ان الصعوبة الحقيقية التي تصطدم بها نظريـة التفوقات المقارنة تعود الـى كـون المنشآت التي تمارس التجارة مع الخارج تقدر مباشرة اسعـار السلع لا تكاليفهـا النسبيـة .

لقد رأى ريكاردو هذه الصعوبة وتجاوزها . في البدء يفترض ريكاردو ان الاجور بالساعـة ، المعبّر عنها ذهبا ، هي نفس الاجور في كلا البلدين. وفقـا لهذه الشروط يكون سعـر الخمر البرتغالي ادنىمن سعر الخمـر الانكليزي . والحق ان الاسعار متناسبة مع كميـات العمل المكرس لانتـاج المنتوجات . ولا يجوز القول ، طبعـا ، ان سعـر بضاعـة معينة متناسب مـع حجم الاجور المباشرة الذي تحتويه ، لان قسما مـن العمل المتضمـن في المنتوج قد اتخذ شكل راسمال (عمل متبلور في منتوج) . بل يجـوز القول ان المستوى العام للاسعار متناسب مـع الاجـر النقدي (١٤) . فاذا كـان الاجـر النقدي هـو نفسه في كـلا البلديـن ، تكـون الاسعـار متماهيـة في كليهمـا ، اذا كانت التكاليف الفعليـة متماهية . فالانكليـز يشترون ، اذن ، خمرهم من البرتغاليين ، والبطالة التي تنجم عن ذلك فـي الانتاج الانكليزي تتيـح تخفيض الاجور ومن بعده تخفيض الاسعار الى ان يصبح الجوخ ارخص في انكلترا منه في البرتغال . ولكـن انتاج الخمـر المتزايـد في هذه الاخيرة يرفع سنوى الاجور والاسعار ومن ضمنهـا سعـر الجـوخ .

والحق ان ريكاردو قد وصف في ترسيمته اوالية الانخراط الدولـي الكامل . اي تلك الاوالية التي تؤدي الى جعل اسعـار نفس البضائع – وهي اسعار مختلفة بالاصل بيـن بلد وآخـر – متماهية ، في النهاية ، في كـلا

---

(١٢) Graham « نظريـة القيم الدولية المعاد النظر حولها » (الصحيفة اليوميـة للاقتصاد ١٩٢٣) . J . Viner المرجع المذكور ص ٦٢ – ٦٧ .

(١٣) J . Viner المرجع المذكور ص ٨٣ – ٨٩ . Denis « معنى التكاليف المقارنة ومداها » (مجلة الاقتصاد السياسي ١٩٤٠) . Calcaterra (مقال بالايطالية في « المجلة العالمية للعلوم الاجتماعية » ايلول تشرين اول ١٩٥٠) .

١٤ تصحيح صغير معامل للذاك الذي قام به Borkiewicz بالنسبـة لتحـول القيم الى اسعار انتاج ..

البلدين . وهـو يبيّن ان سعرا وحيدا يفرض نفسه اخيرا ـ عن طريـق التبادل ـ على جميع الاسواق في العالم لبضاعـة واحدة .

قد يبدو هذا البرهان فاسدا من اوله لاعتماده على فرضية الاجـر الاسمي المتماهي في كلا البلدين . والحق ان هذه الفرضية منطقية تماما . فهي تنشأ عما سوف يصيغه ريكاردو في مرحلة لاحقة من تفكيره وهو الاوالية التي دمجت البلديـن في سوق وحيدة للذهب . لنفترض ان الوحدةالنقدية في (أ) ، الفرنك ، المـاوية لفرام واحد من الذهب ، تكلف ساعـة عمـل واحدة لانتاجها ، بينمـا تكلف الوحدة النقدية في (ب) ، الليرة ، المساوية كذلك لفرام واحد من الذهب ، ساعتين من العمل . فتكون تكاليف الانتاج، مقاسـة بالعمل ، بالنسبة لكل البضائع ، متماهيـة في كلا البلدين . واذن فلا يعـود ثمة سبب فعلي (اي يقع ضمـن اطار التفوق النقارن) يوجـب التبادل . مع ذلك فان تيارا منالتبادل يظل قائمـا ، بفعل كون الذهـب بضاعـة يتيح انتاجها في (أ) افضل صفقـة . هكذا فان منتجي الذهب في (أ) عوضـا عن ان يشتروا البضائع من عندهم يشترونهـا من (ب) . فيستمر انتاج الذهب في (أ) اذن ، ويتعاظم انتاج البضائـع . وتنخفض الاجـور والاسعار في (أ) وترتفع في (ب) . فيكلف انتاج الذهب في (ب) عن كونـه رابحا ، ويصبح الوضع في توازنه النهائي كما يلي : (أ) ، التي تزود البلديـن بالذهب ، يتزايـد انتاجهـا للمعدن الاصفر ، ويقل انتاجها للبضائع ، على عكس (ب) التي تشهد تصاعدا في انتاجها للبضائع وتتوقف عن انتاج الذهب . وتصبح الاسعار هي نفسها في كلا البلديـن .

ولما كانت الاسعار هي ذاتها ، ونظرا لان الاجور الفعلية ينبغي ان تكون متماهيـة في كلا البلديـن (مـاوية « للمـواد الضروريـة للعيش » (Les Subsistances) فانه من المنطقي جدا أن نفترض ان الاجور الاسمية متعادلة . ويدخل ريكاردو في مرحلة تالية من مراحل تفكيره سببا اخـر للتبادل هو الفروقات بيـن التكاليف ومن ثمّ ، نظرا لان الاجور متماهية ، بيـن الاسعـار .

بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول لم تتغير الاجور الفعلية فـي كـلا البلديـن لان الاجور الاسمية والاسعار تتحرك في نفس الاتجاه ، وهـذا يفترض أن يكون المأجورون هم المستهلكون الوحيدون في البلد . فاذا شئنـا ان نميز بيـن « المواد المعيشية » والمنتوجات « الفاخرة » لادخلنـا تعقيدا آخـر على الترسيمة . اذ لا تعـود الاجور والاسعار متناسبة ، ولكن كلا

منهـا يستمر ، رغم ذلك ، في التحرك بنفس الاتجاه .

ان الاوالية الموصوفة اعلاه تفسر اذن كيف ان التفوق المستمد من جراء التبادل الخارجي يعود في نهاية الامر ، باسره ، الى الراسماليين في البلدين اللذين ارتفعت فيهما كتلة الربح بحدود القيم الاستعمالية . فالتبادل يعدل البنية ، في النهاية ، باتجاه ملائم للربح ويسارع في عملية تراكم راسمالها لدى كل من الطرفين .

فالنظرية الريكاردية ، اذن ، ترتبط بالفرضية الاساسية حول الاجور الفعلية المتماهية (والمعادلة « للمواد المعيشية ») . اما التفوق الذي يحققه التخصص فيقوم على تخفيض قيمة قوة العمل لدى كل من الطرفين ، واذن على رفع معدل القيمة الزائدة ومن ثم الربح . هذه الفرضية لا معنى لهـا الا لان ريكاردو يضع نفسه في اطار منظومتين راسماليتين «خالصتين» على علاقة فيما بينهما ، الامر الذي لا يعيه ريكاردو على الاطلاق لانه لا يعرف كيف يميز بين نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية . ولانه يرى في نمط الانتاج الرأسمالي نموذجا ازليا . نموذج العقلانية الخالصة .

٢ ــ من العلم الى ايديولوجية الاتساقات الشاملة .

تحديد شروط التبادل : كان في مثل ريكاردو هامش كامل من اللاتحديد استطاعت ان تستقر فيه نسبة التبادل . وقد يتقلص هذا الهامش فيما لو اشتركت في التبادل عدة بلدان وعدة منتوجات، لكنه لا يزول ابدا .

حين تقتصر فرضية التبادل على منتوجين اثنين من المنتوجات بين بلدين اثنين ، فقد تكون نسبة التبادل لصالح احد الطرفين فقط بحيث يجني ثمرة التخصص (في حين لا ينتفع الاخر بشيء . لكنه لا يخسر شيئا) وقد ينتفع كلاهما من جراء عملية التبادل . اما اذا تم تبادل عدة منتوجات بين بلدين . فمن السهل ان نبين انه لا بد لهذين البلدين من ان يجنيا بعض فوائد هذا التبادل . كذلك يسعنا ان نبين بسهولة ان الربح الاعظم يجنيه البلد الذي يدفع ازاء استيراداته كلها اقل قدر ممكن من الصادرات (١٥) .

في حال تبادل عدة منتوجات . ومهما بلغ من الدقة وضع نسبة

---

(١٥) ــ برهان توابي غراهام صياغته (المقال المذكور) .

التبادل في الهامش التبادلي غير المحدد ، فقد كان يسهل على اتباع ريكاردو ان يقرروا بحزم هاتين القولتين التاليتين :

١ ـ في حال اختلاف النسبة بين الحجمين الاقتصاديين Tailles économiques لبلدين متبادلين (اختلاف النسبة يقاس باختلاف نسبة المداخيل الوطنية) فان البلد الاصغر من بينهما هو الذي يجني التفوق الاكبر . و ٢ ـ في حال اختلاف نسبة الاهمية لكل من المنتوجين المتبادلين (اختلاف نسبة الاهمية يقاس بموقع كل من هاتين البضاعتين في الدخل الوطني للبلد الذي انتجهما) فان التفوق الاكبر يحققه البلد الذي يعرض اهم بضاعة لديه .

ان ازالة اللاتحديد ازالة نهائية تقتضي ادخال الطلبات النسبية في ترسيمة ريكاردو . واذا اعتبرنا القوة النسبية لكل من البلدين المتبادلين فاننا نتمكن جيدا من تعيين موقع حدّي التبادل بين طرفي هامش اللاتحديد. وعندها نحصل على نتائج تتعارض تعارضا تاما مع النتائج التي سبق ذكرها : ففي حال اختلاف نسبة الحجمين الاقتصاديين للبلدين المتبادلين فان العلاقات التبادلية تلائم اقواهما . وفي حال اختلاف درجة الاهمية بين بضاعتين متبادلتين فان العلاقات التبادلية ستكون لصالح البلد الذي يعرض بضاعته الاقل اهمية لديه .

وليست سلسلتا النتائج هاتين متناقضتين . انهما هما متكاملتان. فاذا ادخلنا في اعتبارنا اولا حجم الطرفين المتبادلين وكمية البضائع المتبادلة واهميتها ، يتقلص المجال اللامحدد . ونعين بعد ذلك موقع حدّي التبادل في المجال اللامحدد مدخلين في اعتبارنا **الطلبات النسبية** .

ان ازالة المجال اللامحدد لم تحصل تاريخيا على هذا النحو . فستيوارت ميل هو الذي ادخل الطلبات المتقابلة (١٦) Les demandes réciproques حين طبق نظرية النقد الكمية . لتعيين موقع حدّي التبادل . عشوائيا . في

---

(١٦) Stuart Mill « مبادىء الاقتصاد السياسي » (بالانكليزية) لندن ١٨٤٨ ، الفصل ٢١ . Hume « احاديث سياسية » في « محاولات اخلاقية سياسية وادبية» لندن ١٨٧٥ الصفحات ٣٢٠ ـ ٣٤٥ . ذكرها Viner (المرجع المذكور) ص ٢٩٢ .

ايــة نقطــة من نقاط المجال اللامحدد . بناء عليه يمكــن لميزان المدفوعات ان تتعادل كفتاه (بمحض الصدفة) او ان لا تتعادلا . في هذه الحالة الاخيرة سيحصل دفق دولي في الذهب . فترتفع جميع الاسعار في بلد مــا ،خاصة اسعار صادراته ، بينما تهبط في بلد آخر . وبطرأ تغيير على حدّي التبادل باتجاه يحقق توازنــا في الميزان الاقتصادي . آننا نرفض هذه النظريــة المبنيــة على الكموية Le quanhtativisme (نظرية « مفعــول السعــر ») l'effet - prix . ولنلاحظ اضافة الى ذلك ، ان اختلال الميزان في فرضية نقدين ورقيين ، يفرض تغييرا في الصرف le change مــن شان نتائجه ان تكون مشابهة للتغير الذي يحدثه مفعول السعر . فمن المحتمــل ان لا يتحقق اي توازن على الاطلاق . وعلى كل حال، ليس مفعــول السعر (او مفعول الصرف) هو الذي يشكل القوةالاساسية التي تنحو نحو تحقيــق التوازن من جديد (دون ان تتمكــن بالضرورة على كل حال من تحقيقذلك) بل التغير الحاصــل فيحجم الطلباتالمتقابلة ،«مفعولالدخل Effet - revenu

ويشتمل برهان ستيوارت ميل في الواقع على مسلمة ثانية هي ان حدّي التبادل في حالة التوازن ، تقع في هامش اللاتحديد . لنفترض انها تقع ، خلافا لذلك ، خارج هذا الهامش . في هذا الافتراض تكونالتفوقات النسبية هي المتغيرة . وفي هذه الحال يعيّن حدّا التبــادل بشكــل نهائي عدد المنتوجات المتبادلة ، وقــد يكون تنــوع الصادرات ، لا سببــا لحدّي التبادل ، بل نتيجة لهما ، في الحين الذي يكون فيه هذان الحدّان محدودان بقوى خارجة عن الشروط الفعلية للانتاج ، هذه الشروط التــي تعيــن مسبقا لائحــة المنتوجات المعدة للتبادل والحدود القصوى لحــدود تبادلهــا) كتلــك القوى المؤثرة في ميزان المدفوعات او القدرات النســبية للمتبادلين . هنــا ايضا تبــدو الكموية مرتبطــة بالمفهــوم الذاتي للقيمــة لان الاسعار من الان فصاعدا ستكــون محددة بواسطــة الطلبات النســبية بمعــزل عــن التكاليف .

ولكن حتى في هذه الفرضية تبقى النظرية متفائلة . فاذا تبادل بلدان ، حجمهما الاقتصادي مختلف ، عدة منتوجات على اساس حدّي التبادل كما هما فعلا ، فــان اكبر التفوقات يحققها اصغر البلدين المتباديين ، البلــد الذي يعرض اقل المنتجات وذاك الذي يعرض اهــم المنتجات بالنســبــة لاقتصــاده .

الطرح الوضعي (١٧)

لقد تخلى الاقتصاد السياسي بمجمله منذ ١٨٧٠ عن نظرية العمل القيمة ، فالمؤلفون الذين درسوا مشكلة التبادلات الدولية يمتنعون عن قصر جميع التكاليف في عدة عوامل على كلفة العمل وحدها ، اي عن مقارنة انتاجيات المتبادلين . وهم يعتبرون ان الاسعار في السوق ليست متناسبة مع كميات العمل المتضمنة في المنتوج وحدها . ثم انهم يمتنعون عن الانصراف الى تحليل معمّق ؛ كما فعل ماركس ، بغية تحديد قوانين تحوّل القيم ــ العمل الى اسعار . فيدعون التصدي مباشرة للتحليل عن طريق ملاحظة الاسعار الوضعية .

فيصار عندئذ الى قياس التفوق النسبي ؛ عن طريق نسبة التكاليف النقدية . اما هذه التكاليف فتتوقف على التعويضات النسبية لمختلف العوامل وعلى استعمالها النسبي استعمالا كميا .

هذه النظرية تستدعي نفس الملاحظات التي استدعتها نظرية ريكاردو . بل يتبغي ان يضاف انها تستند الى حلقة مفرغة وتجرّد مبدا التكاليف المقارنة من مداه الصحيح . اما الحلقة المفرغة التي يبني « طوسنغ » رايه عليها فتنجم عن ان التقنية التي تدر افضل ريع (اختلاط العوامل على افضل نحو من الفعالية) تتوقف على المعدلات النسبية لتعويض العوامل . والحال ان هذه التعويضات نفسها تختلف وفقا لاستعمال العوامل كميا (اذ يفترض ان عرضها معلوم : اي ان التجهيزات بالعوامل dotation en facteurs معروفة ، الامر الذي ليس صحيحا هو الاخر . لان عرض العوامل يتوقف كذلك على اسعارها) واذن ، في النهاية ، وفقا لطرائق الانتاج المتبعة . ان مثل هذه الحلقات المفرغة حتمية في كل نظريات التوازن العام . فينجم عن ذلك ان مدى المبدا اضيق مما هو عند ريكاردو : فقد صير في البناء الكلاسيكي الى وضع نظام لحركات البضائع ، اما هنا فعلى العكس ،اذ ان كل تبدل في حركة البضائع يؤدي الى تبدل في التفوقات المقارنة لانه يؤثر على الاسعار النسبية في العوامل . واذن نحن محصورون ضمن حلقة مفرغة : كل امة عليها ان تتخصص في انتاج ما تتفوق بانتاجه على غيرها ، علما ان هذا التفوق حاصل لانها تملك وفرة في عامل مخصص بانتاج معين (واذن بشكل

---

(١٧) اول من بدا بذلك Taussing في « التجارة الدولية » نيويورك ١٩٢٧.

انتاجه صفقة رابحة نسبيا) .

ان التخلي عن النظرية الموضوعية القيمة قد حول اذن ؛ منذ ذلك الوقت ؛ طبيعة نظرية التفوقات المقارنة . وهذا التخلي يعطيها ، في ايامنا ، طابعا ايديولوجيا تقريظيا واضحا . ذلك ان « التفوق » ليس له بالتحديد اي معنى : فهو ليس متضمنا سلفا في الواقع الموضوعي (الانتاجيات المقارنة) فالوضعية التجريبية مضطرة ، والحالة هذه ،هنا او في مواضع اخرى ؛ الى ان تستعين بسلسلة من النظريات الخاطئة (الكمّوية) او من المسلمات الملائمة لبراهينها (لا « مفاعيل تحويرية للاسعار ») او حتى من المفاهيم المغلوطة (كالقول ان « عاملي الانتاج ـ رأسالمال والعمل ـ معلومان » في حين ان هذه العبارة ليس لها بالضبط اي معنى : فالتقسيم الاجتماعي للعمل بين القسم الاول والقسم الثاني ؛ هو محتوى هذه التجهيزات « الطبيعية » المزعومة). ان التقهقر نحو الايديولوجية التقريظية التبريرية سوف يستمر مع الصياغة الحديثة التي تستخدم ادوات التعبير الذاتوية .

الطرح الاستبدالي (١٨) .

رغم أن التخلي عن نظرية القيمة ـ العمل قد تم منذ وقت بعيد كما رأينا فان معظم المؤلفين الكلاسيكيين الجدد ظلوا يحتفظون ، لوقت طويل ، بنظرية التفوقات المقارنة بصيغتها الريكاردية دون ان يتبين لهم ان هذه النظرية تفترض سلفا نظرية موضوعية للقيمة . لقد اتخذت النظرية شكلها الحالي نهائيا مع « هابرلر » و« ليرنر » و«ليونتييف»؛ تتحدد كلفة منتوج ، وفقا لهذه النظرية ، بأنها ما يعادل التخلي عن منتوج آخر . اما التوفيق الهجين الذي يقيمه « باستابل » و« مارشال »

---

(١٨) بالنسبة لهذا الانتقال من النظرية الوضعية الى الصياغة المعاصرة بحدود الاستعاضة انظر Haberler « نظرية التجارة الدولية » ١٩٣٦ ، ص ١٧٥ ومايليها . Lerner « الرسم البياني لشروط الكلفة في التجارة الدولية » ايكونوميكا ١٩٣٢. Léontieff « استخدام منحنيات انعدام الفروق في تحليلات التجارة الخارجية » ١٩٣٣ . Bastable « نظرية التجارة الدولية » ١٨٧٩ . Edgeworth « مراجعة تاسيل : « نظرية التجارة الدولية » (بالانكليزية) (المجلة الاقتصادية ١٨٩٧) Taussing المرجع المذكور .

و « ادغوورث » و « طوسنغ » ، والذي يقوم على افتراض ان كلفة المنتوج الواحد في بلد واحد تتألف من اجور وربح وقوالد وريوع بنسب ثابتة (١٩) ، بحيث يصار الى تجنب مشكلة جمع المنفعة الذاتية لاشخاص مختلفين ، فقد صير الى التخلي عنه . فلا يؤتى هنا على ذكر تفاصيل انشاء « المنحنيات الجماعية لانعدام الفرق Courbes collectives d'indifférence التي يحصل عليها انطلاقا من تعادل النفع المجني من كميات متبدلة من سلعتين معينتين ، كما لا يؤتى كذلك على ذكر تفاصيل انشاء «منحنيات امكانيات الانتاج» Courbes de possibilités de production وهي التي يحصل عليها انطلاقا من الامكانيات التقنية لانتاج كميات متبدلة من سلعتين معينتين ، وانطلاقا من مخزون عوامل انتاج ثابت . ومهما يكن من امر ، فان نسبة التبادل الدولي تقع ، عندئذ ، بين نسبتي التبادل « المعزول » الذي تحدده درجات انحدار الخطوط المماسة لمنحنيات انعدام الفرق في النقاط التي تماس بها هذه الخطوط منحنيات امكانيات الانتاج . والحق ان في هذه النقاط يتساوى معدل استعاضة المنتوجات بالنسبة للمستهلك مع معدل استعاضة المنتوجات بالنسبة للمنتج . فالشرط الضروري والكافي للتبادل الدولي هو ، والحالة هذه ، ان تكون نسب التبادل المعزول ، مختلفة من بلد آخر .

هنا ايضا كما في الطرح الريكاردي ، يستمر هامش من اللاتحديد يعينه تدخل الطلبات المتقابلة . وهنا ايضا يؤدي تبني النظرة الذاتية للقيمة، كما هي الحال عند طوسنغ ، الى الانحصار ضمن حلقة مفرغة لان البضائع المتفوقة هي تلك التي استخدم من اجلها العامل الاكثر وفرة وغزارة ، وان تعويض العوامل يتوقف هو نفسه على التبادلات الخارجية . وينبغي ان يضاف الى ذلك الصعوبات التي تمتاز بها النظرة الموضوعية. فقد انشئت منحنيات انعدام الفرقة الجماعية انطلاقا من المنحنيات الفردية وذلك بجمع منافع يجنيها اشخاص مختلفون . ولتجنب الصعوبة يصار الى افتراض ان التجارية الخارجية لا تبدل في توزيع الدخل ، وهذا ليس صحيحا . والا ، لصير والحالة هذه الى ابتداع اذواق مشابهة لذوق فرد واحد تعزى الى الامة بأسرها . اما وان ما يزعم

---

(١٩) مما يعني اننا نفترض ضمنا وجود نفس التكوين العضوي ونفس معدل القيمة الزائدة ، اي نفس الدرجة من النمو لدى الفرقاء .

من « تصعيد الدخل الى حده الاقصى » بواسطة التبادل ، مبني على مثل هذه الاسس ، فهو في غاية الوهن والضعف (٢٠) ولا مراء في طابعه الايديولوجي . ان نظرية التفوق المقارن لم تعد تصلح لشيء ، فالتبادل ، بموجبها ، بحكم كونه قائما كاف لتحقيق التفوق للجميع !

٣ ــ مساهمة اساسية : التبادل غير المتكافيء .

فرضية نمط الانتاج الراسمالي تنطوي على سهولة تحرك mobilité اليد العاملة (مساواة الاجر بين فرع واخر من فروع الاقتصاد الراسمالي، وكذلك بين بلد واخر) ورأسالمال (توزيع متساو لمعدل الربح) . ومن المؤكد ان هذه الفرضية على قسط كبير من التجريد ولكن هذا هو اطار تفكير كل من ريكاردو وماركس بحق . لان الامر يتناول دراسة نمط الانتاج الراسمالي . ان ماركس الذي يعي اشكالية بحثه بوضوح شديد لا يدرس ــ من اجل ذلك ــ مسالة التبادلات الدولية التي ليس لها ، ضمن هذه الاشكالية اي معنى . فالتجارة الدولية لا تختلف عن التجارة الداخلية مثلا بين المناطق . كذلك فان ماركس يعمد بشكل هامشي فقط ــ « بشكل عابر » ــ الى وضع بعض الملاحظات حول النتائج المحتملة التي قد تنشأ عن نقص او خلل في سهولة تحرك العمل او رأسالمال ، مشددا على وجه الشبه بين هذه المشكلة « الدولية » ومشكلة مفاعيل النقص المشابه الذي يحصل داخل الامة (٢١) .

اما ريكاردو فلم يكن يملك السيطرة على اشكاليته ــ ولذلك فهو يبحث في مسالة التجارة ــ ولكن بصورة اساسية ملتبسة . ويلاحظ ريكاردو ، بتجريبيته ، الجمود النسبي immobilité relative للعمل ورأسالمال . هذا « الواقع » لا يناقش بذاته ، كما لا يناقش بذاته واقع ان ليس هناك تشكيلة اجتماعية اقتصادية واحدة من راسمالية المركز يمكن جعلها مقتصرة على نمط الانتاج الراسمالي الخالص ، كما لا

---

(٢٠) Viner المرجع المذكور الصفحات ٥٢٧ ــ ٥٩٢ . مؤسسو هذا التحليل هم « Hicks « اسس الانعاش الاقتصادي » (المجلة الاقتصادية كانون الاول ١٩٣٩) و Kaldor «اقتراحات حول الانعاش الاقتصادي» (المجلة الاقتصادية ايلول ١٩٣٩).

(٢١) انظر المقاطع التي استشهد بها Emmanuel من كتاب « رأسالمال » «« التبادل غير المتكافيء » ،باريس ١٩٦٩ ص ١٣٦) .

يناقش واقع ان تطور الراسماليـــة في المركز متقدم بشكل غير متكافىء من بلد الى اخر ، وان التكوينات العضوية ، بالتالي ، وانتاجيـــات العمـــل وقيمـــات قوة العمل ليست كلهـــا متماهية بيـــن بلد واخر . لكن ريكاردو لم يكـن له الحق في التطرق الى هذه « الوقائع » التي تقع على مستوى التشكيلات الاجتماعيـــة الميانية ، ثم ان يتابع ـ في نفس التفكير ـ بحث الفرضيـــة التي تشكل الاطار العام لفكره (نمط الانتاج الراسمالـــي الخالص) .

لكنه مع ذلك يتطرق اليها . فينجم عن ذلك نظرية لا يسعها ان تبني التبادل الدولي الا على اساس جمود راسالمال، نظرا لانهـــا تسلم بتماهـــي الاجر الفعلي بيـن بلد واخر (اجر مساو « للمواد المعيشية »). وستكـون احدى فضائل ا . عمانوئيل انه بيّن هذا الوجه من النظرية الريكاردية :

« بالنســـبة لما يتعلق بسهولةتحرك العوامل لا يهتم ريكاردو الا بمفعولها الذي هو التوزيع المتـــاوي التعويضات Le péréquation des rémunérations لذلك فهـــو لا يتحدث الا عـــن توزيع الارباح توزيعـــا متـــاويا ، وهو الامر الوحيد الذي يمكن أن يعاني من جمود العوامل لا سيما جمـــود راسالمال ، على اعتبار ان التوزيع المتساوي للاجور يحدث في كل الاحوال فيالقاعدة، بوساطـــة المنظم السكاني ، ســـواء كان هنـــاك سهولة تحرك في اليـــد العاملـــة ام لم يكـن . ان عدم التوزيع المتـــاوي للارباح هو ، عند ريكاردو شرط ضروري وكاف لسيرورة قانـون النفقات المقارنـــة ، وهذه نقطـــة مهمة لا يبدو انها لوحظت حتى الان » (٢٢)

فاذا كان راســالمال سهل الحركة ، وعلى افتراض ان الاجور متماهية (مـــاوية « للمواد المعيشية ») ، فالتبادل لا يحصل الا اذا كانـــــت الانتاجيات مختلفة ، ولا يمكـــن أن ينجم ذلك الا عن احـــد السببيـــــن التاليين : ١) امكانيات « طبيعية » مختلفة (بنفس الكمية من العمـــــل وراسالمال والارض يمكـــن ان ينتج في البرتغال مزيد من الخمر عمـــا فـــي انكلترا بســـبب المناخ) او ٢) تكوينات عضوية مختلفـــة تعبّر عـــن عـــدم التكافـــوء في درجـــة نمـــو الراسماليـــة .

ولكن الاجور في مثل هذه الحال لا تكـــون متـــاويـــة لان « قـــوة العمل تتضمن من حيث القيمة عنصراً اخلاقيا وتاريخيا . » (٢٣) .

---

(٢٢) Emmanuel المرجع المذكور ص ٩٠

اما اذا كان كلا العاملين ؛ العمل ورأس المال ، متحركين بسهولة تامة ، فالتجارة تزول كما بيّن ذلك « هيكشر » (٢٤) . ولعمانوئيل كل الحق في ان يلفت الانتباه الى واقع ان التخصص لا يمثل الا حالة مثلى نسبية :

« اما الحالة المثلى المطلقة فتحصل ، لا بأن تتخصص البرتغال في صنع الخمر وانكلترا في صنع الجوخ ، بل بان ينتقل الانكليز مع رؤوس اموالهم الى البرتغال لكي ينتجوا كلا السلعتين . » (٢٥)

يمكننا والحالة هذه ، ان نعيّن صيغتين للتبادل الدولي لا تتبادل المنتوجات وفقا لهما بقيمتها . في الحالة الاولى ، تكون الاجور متساوية (معدلات القيمة الزائدة متساوية) ولكن ، نظرا لان التكوينات العضوية مختلفة ، فان اسعار الانتاج — التي ينطوي عليها التوزيع المتساوي لمعدل الربح — تكون بحيث ان ساعة العمل الاجمالي (المباشر او غير المباشر) في البلد الانمى (المتميز بتكوين عضوي ارفع) تحصل في السوق العالمية على منتوجات اكثر مما تحصل عليه ساعة العمل الاجمالي في البلد الاقل نموا . يعزز المثل التالي هذه الحالة :

	ث رأس المال الثابت	م رأس المال المتحول	ز القيمة الزائدة	ك القيمة	ل الربح	س سعر الانتاج
ا	١٠	١٠	١٠	٣٠	٨	٢٨
ب	١٦	٧	٧	٣٠	٩	٢٢

ا : البلد الاقل نموا (ث : م = ١)

ب : البلد الاكثر نموا (ث : م = ٢،٣)

معدل القيمة الزائدة : ١٠٠ ٪

معدل الربح الوسطي : ١٧ : ٤٣ = ٤٠ ٪

ان عمانوئيل محق تماما عندما يقول ان التبادل ؛ في مثل هذه الحال ، رغم انه لا يؤمن لساعة العمل الاجمالي نفس الكمية من المنتوجات ، ليس تبادلا غير متكافيء ، لان تبادلات « غير متكافئة » من هذا النوع تتصف

(٢٤) « رأس المال » ، الكتاب الاول ، الفصل السادس .

(٢٥) Eli Heckscher اثار التجارة الخارجية على توزيع الدخل » بالانكليزية) Ekonomisk Tidsuriff 1919 ١٩١٩

(٢٥) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ٣٠ .

بها العلاقات الداخلية في الامة الواحدة ، نظرا لان « اسعار الانتاج ... تشكل عنصرا كامنا في النظام التنافسي » (٢٦) .

يبقى التبادل ، في مثل هذه الحال ، هو ، رغم ذلك ، تبادل غير متكافيء . وان عدم التكافؤ هذا يعبر عن عدم تكافؤ الانتاجيات . ذلك انه من المهم أن نلاحظ ان المعادلتين المذكورتين هنا ، والتين تصفان شروط انتاج المنتوج نفسه ، بتقنيات مختلفة ـ متقدمة في ا ، متأخرة في ب ـ هما معادلتان مبنيتان على القيمة : اي على ساعات عمل (ا) و (ب) ، على التوالي ، مأخوذة بشكل معزول . اما من حيث قيم الاستعمال فلا يمكن أن تكون كمية المنتوج هي ذاتها في (ا) و (ب) ، ذلك ان مستوى القوى الانتاجية ارفع في ب منه في ا : لقاء ثلاثين ساعة عمل اجمالي (مباشر او غير مباشر) موظفة كما هي الحال في ب نحصل مثلا على تسعين وحدة فيزيائية من المنتوج ، بينما لا تحصل لقاء ثلاثين ساعة عمل اجمالي موظفة كما هي الحال في (ا) الا على كمية ادنى من المنتوج ، ولنقل ستين وحدة على سبيل المثال . فاذا كان كل من (ا) و (ب) منخرطين في نفس السوق العالمية ، فان المنتوج لا يمكن الا ان يكون له نفس السعر : سعر البلد الاكثر تقدما . والا : لما كانت ثلاثون ساعة عمل في (ا) تعادل ثلاثين ساعة في (ب) ، بل كانت تعادل $\frac{٣٠ \times ٦٠}{٩٠} = ٢٠$ ساعة .

ثم ان المنتوج ، اذا دخل ضمن الاستهلاك العمالي ، ولم يكن له الا سعر واحد (١٠ فرنكات للوحدة) فان ثلاثين ساعة عمل في (ب) يدفع لقاؤها ٩٠ × ١٠ = ٩٠٠ فرنك ، اي ٣٠ فرنكا للساعة ، بينما يدفع لقاء هذه الساعات في (ا) ٢٠ فرنكا للساعة . فاذا كان ينبغي ان يكون السعر هو ذاته في (ا) وفي (ب) ، رغم كون الانتاجيات مختلفة ، لوجب أن يكون معدل القيمة الزائدة ادنى في (ا) لكي يعوض دونية الانتاجية ، ولوجب ان تكون قسمة رأسمال المتحرك على القيمة الزائدة مساوية لـ $\frac{١٥}{٥}$ ($\frac{١٠ \times ٩٠}{٦٠}$) عوضا عن ان تكون مساوية لـ $\frac{١٠}{١٠}$.

على هذا الصعيد تبدو لنا الانتقادات التي يوجهها بتلهايم الى عمانوئيل محقة تماما . اذ ان التبادل هو تبادل غير متكافيء : ١) بصورة جوهرية ،

---

(٢٦) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٩٢ . انظر ايضا المرجع اياه الصفحات ١٠٢ الى ١٠٩ و ١٨٩ الى ٢٠٦ .

لان الانتاجيات غير متكافئة (نظرا لان عدم التكافوء هذا مرتبط بالتكوينات العضوية المختلفة) و ٢) بصورة عرضية فقط ، لان التكوينات العضوية المختلفة تحدد ، بواسطة لعبة التوزيع المتساوي لمعدل الربح ، اسعارا للانتاج مختلفة عن القيم المعزولة . كذلك ينبغي ان نذكر هنا ان معدلات القيمة الزائدة ، المختلفة بالضرورة بين (أ) و (ب) (لتامين تعويض فعلي للعمل متعادل في (أ) و (ب)) قد جعلت المشكلة اكثر تعقيدا . على هذا تكتب معادلة اسعار الانتاج على الشكل التالي :

	ث	م	ق	ك	د	س
أ	١٠	١٥	٥	٣٠	٦	٣١
ب	١٦	٧	٧	٣٠	٦	٢٩

أ : البلد الاقل نموا : (ث : م = ٠،٧)

ب : البلد الاكثر نموا : (ث : م = ٢،٢)

معدل القيمة الزائدة أ ٣٢ ٪

معدل القيمة الزائدة ب ١٠٠ ٪

معدل الربح الوسطي ١٢ : ٤٨ = ٢٥ ٪

الى ذلك فان اسعار السوق العالمية الوحيدة لن تكون متناسبة مع اسعار الانتاج النظرية هذه . فسعر المنتوج في (أ) سيكون مقسوما على ٩٠ ، نسبة الانتاجيات : فيكون اذن بمثابة واحد وعشرين مقابل تسعة وعشرين في (ب) .

٦٠

على ان هذه ليست حجة عمانوئيل ؛ لان مؤلف « التبادل غير المتكافيء » يرفض هذه الحالة من تلقاء ذاته . والحال ان حجج بتلهايم تتناول بالذات هذه النقطة . من هنا ينشأ ما يشبه حوار الطرشان . اذ ان حجة عمانوئيل مبنية ، في النهاية ، على حالة ثانية تكون فيها التكوينات العضوية المنتوجات المتبادلة متماثلة .

ففي هذه الحالة الثانية ينطلق ، على العكس ، من افتراض ان تقنيات الانتاج هي على نفس الدرجة من النمو (اي بنفس التكوين العضوي) كما ينطلق التفكير من فرضية الاجور المتساوية (اي نفس معدل القيمة الزائدة) . التبادل في هذه الحالة متكافيء حكما .

مثال ذلك : لو كان معامل راس المال le Coéfficient du capital

بمنزلة ٣،٥ ومعدل القيمة الزائدة ١٠٠٪ ومعدل الربح ١٥٪ (بنسبته الى راسالمال المستقر) نحصل في (أ) و (ب) على صيغ انتاج متماثلة (تقدم وصفا لها ادناه في ب) . لنفترض ان الاجور ، لسبب من الاسباب ، قد اصبحت غير متكافئة ، اي ان معدلات القيمة الزائدة قد اختلفت ، بينما بقيت تقنيات الانتاج والانتاجيات دون تعديل ، كأن تصبح الاجور ، مثلا ، في (أ) ، لقاء انتاجية مساوية ، ادنى خمس مرات مما هي في (ب) ، يكون لدينا الصيغ التالية :

	س (*)	ث	م	م	ق	د	س
	راسالمال المستقر	راسالمال السابق الموضوع قيد العمل	راسالمال المتحول	القيمة الزائدة	القيمة	الربح	سعر الانتاج
أ	٧٠	١٠	٢	١٨	٣٠	١٤	٢٦
ب	٧٠	١٠	١٠	١٠	٣٠	١٤	٣٤

ان ازدياد معدل القيمة الزائدة في (أ) يرفع معدل الربح الوسطي لمجموعة أ + ب من ١٤ الى ٢٠٪ . فالبلد ذو الاجر المنخفض (أ) يتلقى في عملية التبادل الدولي ، لقاء كمية اجمالية من العمل المساوي (المباشر او غير المباشر) له نفس الانتاجية ، اقل مما يتلقاه الفريق الذي يتبادل معه (ب) (بالضبط ٧٦٪) . وعمانوئيل محق تماما عندما يصف هذا التبادل ، وهذا فقط ، بانه تبادل غير متكافىء فعلي (٢٧) . وهو يبين ان الفرق بين معدلات الربح من بلد الى آخر ، ذاك الذي ينبغي التسليم به لتعويض الفرق المعكوس في الاجور ، ينبغي ان يكون فرقا كبيرا جدا (٢٨) . ففي المثال الآنف الذكر ، لكي يكون التبادل متكافئا ، بوجود اجور في (أ) ادنى ٥ مرات مما هي عليه في (ب) ، ينبغي ان يكون معدل الربح في (أ) بنسبة ٢٦٪ مقابل ١٤٪ في (ب) .

هذا ، للاسف ، ما لا يقوله عمانوئيل ، وهذا ما يشكل الحجة القوية لصالحه . اذ ان هذه الحالة الثانية التي يعانيها تنطبق جيدا على الوضع الجوهري الفعلي . فصادرات « العالم الثالث » لا تتكون في جوهرها من

(*) متحرك Mobile متحول Variable ثابت Constant مستقر Capital installé

(٢٧) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٠٩ الى ١١١

(٢٨) المرجع المذكور ص ١٢٢ الى ١٢٦ .

منتوجات زراعية ناجمة عن قطاعات متأخرة ذات انتاجية ضعيفة : من اصل قيمة اجمالية لصادرات البلدان « المتخلفة » تبلغ حدود ٢٥ مليارا من الدولارات (عام ١٩٦٦) يساهم القطاع الرأسمالي الفائق الحداثة (نفط ، استغلال منجمي وتحويل اول للفلزات المعدنية ، مزارع حديثة ـ كمزارع الـ « اوتايتد فرويت » في اميركا الوسطى و « اونيلفر » في افريقيا وماليزيا الخ) بثلاثة ارباع هذه القيمة على الاقل اي ٢٦ مليارا . حتى اذا نظرنا الى تلك المنتوجات من منظار الصيغ المقارنة بين (أ) و (ب) لاتضح لنا كل المعنى الذي تتخذه . فلو ان تلك المنتوجات انتجت من قبل بلدان نامية ، بنفس التقنيات ، ـ واذن بنفس الانتاجية ـ وكان معدل الربح الوسطي في حدود ١٥ ٪ من راسالمال المستقر ، وكان راسالمال الموضوع قيد العمل يمثل سبع ذاك المستقر (مدة استبداله تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، اي ٧ سنوات كمعدل وسطي) وكان معدل القيمة الزائده ١٠٠ ٪ (الامر الذي ينطبق ، بهذه الحال، على معامل لراسالمال يبلغ حدود ٣٠٥) لبلغت قيمتها ٣٤ مليارا. ان تحويل القيمة من الاطراف نحو المركز ، في هذا الميدان وحده - تحويل جسيم ، لا يخطر على بال ، لان من شأنه ان يمثل ٨ مليارات (كتقدير واقعي) .

اما بالنسبة لصادرات « العالم الثالث » الاخرى ، تلك التي تنتجها القطاعات « المتأخرة » ذات الانتاجية الضعيفة (منتوجات زراعية ينتجها الفلاحون التقليديون) فهل تكون الامور اقل يقينا ؟ ذلك ان الفروق في تعويض العمل ، هنا ، (اذ لا يسعنا ان نتكلم هنا عن اجور) تقترن بانتاجية اضعف . اضعف بكم ؟ من الصعب ان نحدد ذلك نظرا لان المنتوجات ، بشكل عام ، ليست قابلة للمقارنة : فلا ينتج الشاي والبن والكاكاو الا في الاطراف. رغم ذلك بوسعنا ان نذكر هنا ان التعويضات في الاطراف هي اقل بكثير من الانتاجيات ، اذ قيست النسبة بينهما . فالفلاح الافريقي مثلا يحصل لقاء مئة يوم عمل شاق جدا ، في السنة ، على منتوجات مانيفاتورية مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يوما من العمل العادي يقوم به عامل اوروبي ماهر . فلو كان هذا الفلاح ينتج بتقنيات اوروبية حديثة (ونحن نعلم عيانيا ما يعنيه ذلك ، اعلمنا بمشاريع التحديث التي ينشئها علماء الزراعة) لكان اشتغل ثلاثمائة يوما في السنة ولحصل على كمية من المنتوج مضاعفة ست مرات : فتكون انتاجيته في الساعة قد تضاعفت على افضل نحو . ان التبادل هنا تبادل غير متكافيء ايضا : فقيمة هذه المنتوجات ، في

حال ان تعويض العمل كان متناسبا مع الانتاجية ، لا تكون بمنزلة ٩ مليارات (ما هي عليه حاليا) بل ارفع من ذلك بمرتين ونصف اي بمنزلة ٢٣ مليارا ، فيبلغ تحويل القيمة من الاطراف نحو المركز ، والحالة هذه ، حدود الـ ١٤ مليارا . وليس من المدهش ان يكون هذا التحويل اعظم بكثير هنا ، اذا ما قيس بالنسبة للتحويل الناشيء عن منتوجات الصناعة الحديثة ، لان محتوى معدات التجهيز المستوردة ، بالنسبة لهذه المنتوجات الاخيرة ، هو ارفع بكثير ، بينما هو محتوى يكاد لا يذكر بالنسبة للمنتوجات الزراعية التقليدية حيث يمثل العمل المباشر قرابة القيمة الاجمالية للمنتوج .

على وجه الاجمال اذن ، اذا كانت صادرات الاطراف في حدود ٥٣ مليارا ، فان قيمتها ، في حال ان تعويضات العمل معادلة لما هي عليه في المركز ، **لقاء انتاجية مساوية** ، ينبغي ان تكون في حدود ٥٧ مليارا . ان التحويلات غير المنظورة في القيمة من الاطراف نحو المركز ، تلك التي تعود الى اوالية التبادل غير المتكافيء ، تكون في حدود ٢٢ مليارا من الدولارات : اي ما يعادل ضعفي قيمة « المساعدة العامة » ورؤوس الاموال الخاصة التي تتلقاها الاطراف . الكلام ، اذن ، عن « نهب العالم الثالث » ليس بالتاكيد تعبيرا مجازيا .

واردات بلدان الغرب النامية المتأتية من العالم الثالث لا تشكل طبعا اكثر من ٢ الى ٣٪ من انتاج هذه البلدان الخام ، الذي بلغ حدود ١٢٠٠ مليارا من الدولارات عام ١٩٦٦ . لكن تلك الصادرات التي تصدرها البلدان « المتخلفة » تمثل ٢٠٪ من منتوجها الذي يبلغ حدود ١٥٠ مليارا . ان تحويل القيمة غير المنظور ، بفعل التبادل غير المتكافيء ، يكون اذن في حدود ١٥٪ من مجمل هذا المنتوج ، وهذا ما لا يمكن الاستهانة به ابدا في الحدود النسبية ، وهو بمجرده كاف لتفسير احتجاز النمو في الاطراف والفارق المتعاظم بينها وبين المركز . كما ان المساهمة التي يشكلها هذا التحويل ليست مما يمكن الاستهانة به اذا نظرنا اليها من زاوية المركز ، اذ ان هذا التحويل جوهري بالنسبة للشركات العملاقة التي تستفيد منه استفادة مباشرة .

ما هي اذن تلك « الاسباب » التي تجعل الاجور غير متكافئة ، لقاء انتاجية مساوية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تدخل حتما في الموضوع طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي للراسمالية المركزية وللراسمالية الطرفية الراهنة . ولنا عودة الى هذه النقطة الهامة .

٤ ـ حدود الاقتصادوية : هل من الممكن صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية ؟

النظرية الاقتصادوية ليست ممكنة الا لخدمة تحليل المظاهر ، اي دراسة الاواليات التي تحكم سيرورة نمط الانتاج الراسمالي . عندما يكشف ماركس عن جوهر نمط الانتاج الراسمالي فانه يكون بذلك قد تجاوز « العلم » الاقتصادوي وقام بنقده نقدا اساسيا واشار الى ما ينبغي ان تكون عليه اسس العلم الوحيد الممكن ، علم التاريخ .

ولأن سميث ومن بعده ريكاردو قد ظلا اقتصادويين ـ اي مستلبين ـ فهما قد حاولا صياغة نظرية اقتصادية للتبادلات الدولية . من اجل ذلك يتحتم عليهما ان يفترضا وجود نمط انتاج راسمالي خالص لدى المتبادلين ، لكننا نحيي بهما ذلك الذكاء التاريخي الذي لن يتحلى به خلفاؤهما مطلقا . كان سميث قد رأى وظيفة التجارة الخارجية التي تقابل بدايات الراسمالية ـ « توليد فائض تكبحه ضآلة السوق الزراعية الداخلية » ـ كما رأى ريكاردو تلك التي تقابل الراسمالية في زمانه ـ « توليد فائض تقيده الايرادات الزراعية المتناقصة » . وانما يعود لكريستيان بالوا فضل رؤيتنا بوضوح في هذا الميدان (٢٩) ، اذ يقول بالوا بحق ، ان ماركس يقوم بالتأليف ما بين سميث وريكاردو . واذا كان لم يفذ السير بعيدا في هذا الميدان ، فليس ذلك ، في رايينا ، لان المشكلة قد غربت عن ذهنه ، بل على العكس ، لانه قد ادركها . بما أن نظرية العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة لا يمكن ان تكون نظرية اقتصادوية ، فالعلاقات الدولية التي تقع بالضبط ضمن هذا الاطار لا يمكن ان تولد « نظرية اقتصادية » . ان ما يقوله ماركس عن هذه العلاقات يجيب على الاسئلة المطروحة في عصره ، تحويل فائض معين من الاطراف نحو المركز ، في ذلك العصر ، لم يكن في الواقع تحويلا مهما جدا : فالاطراف كانت تصدر حينذاك منتوجات من الزراعة التقليدية ذات الانتاجية الضعيفة جدا بحيث ان الفائض الذي يتيحه هذا الانتاج لم يكن مهما . لكن الامر لم يعد اليوم كذلك منذ أن اصبحت ٧٥٪ من صادرات الاطراف تتأتى عن منشآت راسمالية حديثة .

ان الشكل الكلاسيكي الجديد الذي اتخذته « النظرية » الاقتصادوية

---

(٢٩) Christian Palloix « مشاكل التعاظم في الاقتصاد المفتوح » باريس ١٩٦٩

للتبادلات ، تلك المبنية على النظرية الذاتية للقيمة ، يشكل هنا او في اي مجال آخر خطوة الى الوراء بالنسبة للاقتصادوية الريكاردية . ذلك انه لم يعد بوسعها ان تكون الا اجترارا فكريا نظرا لتفاقلها عن سبب الانتاج . فهي ، كما يبين « بالوا » (٣٠) ، بعد « موريس بييه » ، لا تستخلص سبب التبادل « الا من خارطة انعدام الفرق في المستهلكات » . الامر الذي لا معنى له . اما موريس بييه فهو ما فتيء يذكر بان التكاليف المقارنة تستند عند ريكاردو الى انتاجيات العمل غير المتكافئة بين بلد وآخر ، بينما هي تنجم ، عند الكلاسيكيين الجدد ، عن صيغة « منحنيات انعدام الفرق » وهو يبين كيف ان قلب الامور على هذا النحو يقضي على النظريه ، اذ يمنعها من ان تربط ربطا مفصليا بين « التفوق القصير المدى » الذي يجنى من التخصص وبين « التفوق الطويل المدى » . وكما فعل « نوغارو » بالنسبة للكمونية ، اذ بين الحلقة المفرغة التي تدور فيها كما بين عجزها وقصورها ، قام «بييه» بتبيان عجز النظرية الكلاسيكية الجديدة للتكاليف المقارنة ، لكنه لم يذهب ابعد من ذلك ، لانه كان يسعى ايضا الى وضع نظرية اقتصادية للعلاقات الدولية . لهذا السبب فان النظرية الحديثة للعلاقات الدولية بوسعها ، في احسن الاحوال ، ان ترصف جنبا الى جنب ، تحليلات مختلفة للاواليات دون ان تتمكن من ادماجها : تحليلات سيرورة الوحدة الكبرى ما بين المناطق ، fonctionnement de la grande unité interterritoriale

سيرورة مضاعفات التجارة الخارجية الخ .

ويبلغ الامر حده الاقصى مع فرضية « هكشر ـ اوان » Heckscher - Ohlin حيث يصل الى العبث : اذ يصار الى افتراض ان التقنيات مماثلة ، واذن في نفس المستوى من النمو ، الامر المتناقض مع فرضية « التجهيزات المختلفة بالعوامل » فيصار بالتالي الى طرح مشكلة خاطئة ويستخلص منها بالطبع نتائج مناقضة للواقع التاريخي ، التبادلات تقلص الفارق وتقارب ما بين تعويضات العوامل ، حتى يصل الامر اخيرا مع « اكوس » Eckhouss الى الايحاء بدليل سياسي يعزز سيطرة المركز على الاطراف ، ان تختار في الاطراف تقنيات تعتمد على استخدام العمل . ان المنظر لا يحق له ان

---

(٣٠) كريستيان بالوا ، انظر بشكل خاص الصفحات ٢٢ ، ٥٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ الى ١٣٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٥ ، و Maurice Byé « العلاقات الاقتصادية الدولية » .

يرتكب مثل هذه التجاوزات تحت طائلة ان يتحول « علمه » الى لعب مجرد انطلاقا من فرضيات عبثية لا طائل تحتها ، لا يرعوي عن اعطاء نفسه حق افتراضها .

المسألة الصحيحة هي اذن في البحث عما كانت عليه الوظائف الفعلية للتجارة الدولية . كما كانت هذه التجارة وكما هي الان - وكيف صير الى التمكن من ملء هذه الوظائف . ليس من الاكيد ان الماركسيين . بعد ماركس قد تمكنوا دائما من رؤية المشكلة . ونحن نرى كشاهد على ذلك التفكير التالي الذي نجده عند بوخارين (٣١) .

« ان تداول قوة العمل . التي تعتبر قطبا من اقطاب نظام الانتاج الراسمالي ، تجد نظيرها في تداول راسالمال . الذي يمثله القطب الاخر . وكما ان التداول في الحالة الاولى ينظمه **قانون التعادل الدولي لمعدل الاجور** كذلك في الحالة الثانية يحصل هنالك تعادل دولي في معدل الربح » (خط التشديد لنا نحن س. ا.)

بوخارين يبني مفهوم الاقتصاد العالمي على ذلك الانساع العالمي المزدوج لقانونين اساسيين من قوانين نمط الانتاج الراسمالي . انه لا يرى ان المنظومة الراسمالية العالمية ليست منظومة متجانسة . وانه لا يمكن بالتالي جعلها متماثلة مع نمط الانتاج الراسمالي . ومقدمة ليتين المدحية تتضمن الاعتقاد ان القضية هي هنا مجرد « تبسيط » يقتصر على بوخارين . ولكن ما ان نضع انفسنا على هذا الصعيد من نمط الانتاج الراسمالي حتى يزول التبادل غير المتكافيء .

ان عبقرية رودا لوكسمبورغ تكمن بالضبط في انها تمكنت من ان ترى ان العلاقات بين المركز والاطراف تنتمي الى اواليات التراكم الاولي . لان القضية ليست قضية الاواليات الاقتصادية الخاصة بالسيرورة الداخلية لنمط الانتاج الراسمالي . بل قضية العلاقات بين نمط الانتاج هذا وبين التشكيلات المختلفة . لقد كتب بريوبراجنسكي . بنفس الذهنية . مشيرا الى هذه العلاقات بانها :

« تبادل كمية نسبية من العمل من منظومة اقتصادية او بلد معين مقابل كمية اكبر من العمل من منظومة اقتصادية أخرى او بلد آخر » (٣٢) .

---

(٣١) N . Boukharine « الاقتصاد الدولي والامبريالية محاولة اقتصادية » كتبت عام ١٩١٥ ونشرها انترويوس عام ١٩٦٧ ، ص ٣٢ ، وتتضمن مقدمة مدحية لليتين .

(٣٢) Preobrajensky « الاقتصادية الجديدة » باريس ١٩٦٦ ص ١٤٢

منذ ذلك يكون التبادل غير المتكافيء حاصلا .

ان النظرية الاقتصادية المهيمنة ذات المنحى السوفياتي تسجل تراجعا الى الوراء - تراجعا يعيبه كريستيان بالوا بوضوح اذ يؤرخ للنقاش المتعلق بـ « القيم الدولية » . هكذا فان « غونكول » و « بافيل » و « هوروفيتز » يزعمون أن « قيمة المنتوجات التي تعرضها البلدان المتخلفة تتحدد بقيمة البلدان النامية - من قطاع الى آخر من قطاعات الانتاج . وهذه القيمة الاخيرة تكون عمليا معدومة لان البلد النامي يكون بوسعه - لقاء لا شيء - ان ينتج هذا المنتوج الذي جعل التخصص انتاجه من شأن البلد المتخلف» (٣٣) وهذه حجة لا يمكن ان نقول بها ابدا لان ٧٥٪ من صادرات الاطراف تتأتى عن منشآت حديثة ذات انتاجية مرتفعة جدا - وان المنتوجات الاخرى — لا سيما المنتوجات الزراعية الغريبة — لا يمكن انتاجها في البلدان النامية ! ونحن نفهم كيف ان اقتصاديا رومانيا — « راشموث » — هو الذي تبرى لوقوف في وجه هذه الاطروحة - كما بين ذلك بالوا - مستعينا للاسف بنظرية اقتصادوية اخرى : النظرية الريكاردية : ان التبادل الدولي المبني على التكاليف المقارنة يدين عدم التكافؤات في النمو اذا « تخصص البلد المتقدم في النشاطات القابلة لاكبر الازديادات الممكنة في الانتاجية بينما اضطر البلد الاقل نموا للتخصص في القطاعات التي تكون الازديادات في انتاجيتها محدودة جدا (٣٤) » . الامر الذي لا يصح الا جزئيا - لان هنالك تخصصات هامة في الاطراف تتناول منتوجات حديثة . مرة اخرى نقول ان النظرية الاقتصادوية للتفوقات المقارنة لا تجيب على المسألة التالية:لماذا تكون البلدان « المتخلفة » مضطرة الى مثل ذلك التخصص ؟ بتعبير آخر - ما هي وظائف التبادلات الدولية ؟.

ان النظرية الاقتصادوية للتفوقات المقارنة ليس لها - حتى في صيغتها العلمية الريكاردية - الا مدى محدود جدا . فهي تصف شروط التبادل في حين معين - وهي لا تسمح ابدا بتفضيل التخصص المبني على الانتاجيات المقارنة ، كما هي عليه في حين معين ، على النمو - اي على تحسين حالة هذه الانتاجيات . فهي ليست خاطئة — في هذا الاطار المحدود — لكنها عاجزة . ذلك انه ليس بوسعها ان تاخذ بالاعتبار امرين جوهريين يتصف بهما

---

(٣٣) كريستيان بالوا ، المرجع المذكور ص ٩٢ والصفحات من ٢٥٧ الى ٢٥٨ .

(٣٤) كريستيان بالوا ، المرجع المذكور ص ١٠٥

نمو التجارة العالمية ضمن اطار المنظومة الراسمالية : ١) نمو التجارة نموا اسرع بين بلدان نامية ذات بنية متقاربة ، تكون توزيعات الانتاجيات المقارنة فيها متقاربة اذن ، وهو نمو اسرع من نمو التبادلات بين بلدان نامية وبلدان متخلفة تكون توزيعات الانتاجيات فيها ، رغم ذلك ، اكثر تنوعا . و ٢) الاشكال المتعاقبة والمختلفة التي يتخذها تخصص الاطراف ، ولا سيما الاشكال الحالية لهذا التخصص ، التي تقدم الاطراف بموجبها مواد اولية منتجة بشكل رئيسي في منشآت راسمالية حديثة ذات انتاجية مرتفعة . ولاخذ هاتين الظاهرتين بالاعتبار ينبغي ان يستعان ١) بنظرية الاتجاه الضمني لدى الراسمالية نحو توسيع الاسواق و٢) بنظرية سيطرة المركز على الاطراف .

ان تحليل التبادلات بين بلدان نامية وبلدان متخلفة يؤدي الى استنتاج عدم التكافوء في التبادل ما ان يكون ــ كما هي الحال ــ معدل تعويض العمل ، ذي الانتاجية المساوية ، اكثر انخفاضا في الاطراف . **هذا الامر الواقع لا** يمكن تفسيره ما لم يستعان بسياسة (سياسة اقتصادية وسياسية بالمعنى الحصري) تنظيم فيض اليد العاملة من قبل راسمال المسيطر في الاطراف . كيف ينظم راسمال عملية التحول الى بروليتاريا في الاطراف ؟ كيف تؤدي التخصصات التي يفرضها على الاطراف الى ان تولد فيها فائضا دائما ومتزايدا في عرض اليد العاملة بالنسبة للطلب عليها ؟ هذه هي المشاكل الحقيقية التي ينبغي حلها في سبيل التمكن من تفسير الامر الواقع الذي نحن بصدده . لقد وضعت بعض الدراسات لهذه المشكلة الجوهرية من السياسة الاقتصادية لراسمال المسيطر في الاطراف ، بالذهنية المذكورة . ولنرجع القارىء هنا الى واحدة من ادق هذه الدراسات واكثرها اقناعا ، وهي دراسة « اريغي » (G. Arrighi) حول تاريخ نمو سوق العمل في روديسيا (٣٥) . يقوم « اريغي » انطلاقا من هذا التاريخ بنقد اساسي لنظرية « لفيس » المتعلقة بدينامية العرض والطلب على العمل في الاقتصادات

---

(٣٥) Giovanni Arrighi « احتياطي العمل من المنظور التاريخي : دراسة عملية التحول الى بروليتاريا في صفوف الفلاحين الافريقيين في روديسيا » (بالايطالية) (اينودي ١٩٦٩) وفي كتاب ج . اريغي و J. S. Saul : « الايديولوجية والنمو : محاولات في السياسة الاقتصادية في افريقيا » (بالانكليزية) (دار نشر شرق افريقيا ١٩٧٠) . انظر كذلك ج . اريغي « اقتصاد روديسيا السياسي » « مونون » ١٩٦٦ .

المتخلفة (٣٦) . فـ « لفيس » ينطلق من مسلمة وجود فضل احتياطي من اليد العاملة في القطاع « التقليدي » (« بطالة مقنعة ») ذي الانتاجيـــة الضعيفة . وهو فضل يتقلص شيئا فشيئا بمقدار ما ينمو القطاع «الحديث» ذو الانتاجية القوية . هذا الفضل هو الذي يجعل تعويض العمـــل تعويضا ضعيفا في القطاع الحديث الذي يقال ان عرض اليد العاملة فيه محدود . ويبرهن « اريغي » ان العكس - في الواقع - هو الذي حصل في روديسيا : فالوفرة الفائقة في عرض اليد العاملة في القطاع الحديث وفرة متزايدة . وقد ازدادت اهميتها في الفترة المعاصرة لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٦٠ عما كانت عليه في فترة البدايات الاستعمارية من ١٨٩٦ الى ١٩١٩ . لان هذه الوفرة قد تنظمت بفعل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة ورأسالمال (لا سيما سياسة « الاحتياطات ») . واذن فليست « قوانين السوق » هي التي تعلمنا بتطور الاجر في الاطراف . تطور هو في اساس التبادل غير المتكافيء ، بل هي بساطة سياسات التراكم الاولي التي تطبق فيها . ان الفصل الخاص بدراسة سياسات التحول الى بروليتاريا ، التي يطبقهـــا رأسالمال في الاطراف ، هو اذن فصل جوهري لتحليل العلاقات بين المركز والاطراف . فهو يقود الى خارج ميدان « الاقتصاد » بالمعنى الاقتصادوي للكلمة ، لكي يعيد دمج الحدث الاقتصادي في اطاره الاجتماعي ـ السياسي الصحيح ، فهو يحظر اذن وضع نظرية « اقتصادية صافيـــة » ـ واذن « اقتصادوية » ـ للمبادلات بين المركز والاطراف .

واذا كان ذلك كذلك فليس يهمنا ان نصوغ مذهبا للمبادلات الدوليـــة بيـــن الاقتصادات الاشتراكيـــة المخططة ـ التي تقع على مستويات غيـــر متكافئة من النمو ـ ببناء هذا المذهب على التفوقات المقارنة . في المشادة التي حصلت بيـــن الرومانيين والروس حول المفاعل الدولي في الدانوب الادنى ، يذكـــر كريستيان بالوا ـ الذي يشير الى ان السياسة الاقتصادية التي تنادي بها رومانيا تهدف الى اخضاع التبادلات الخارجيـــة لمقتضيات اولويات النمو الداخلي ، وهي سياسة ينتقدها الروس بشدة اذ انهـــم يستعيدون النظريـــة الاقتصادية الريكاردية ـ يذكر بالوا بالشبه القائم بين هذه المشادة وبيـــن تلك تعارض ما بيـــن البلدان النامية والبلدان المتخلفة

---

(٣٦) W. A. Lewis « النمو الاقتصادي بواسطة الاحتياطيات اللامتناهية من العمـــل » (بالانكليزية) مدرسة مانشستر ، ايار ١٩٥٤ .

المخرطة والمستوعبة جميعا في نفس المنظومة الراسمالية العالمية (٣٧).

هذه الاولوية للنمو الداخلي تنشأ طبعا عن وجود الواقع الوطني الذي تتظاهر النظرية الاقتصادية بتجاهله . ان المنظومة الراسمالية ، رغم كونها قد وحدت العالم ، الا انها وحدته على قاعدة الامم غير المتكافئة في نموها . والمنظومة الاشتراكية تبقى هي كذلك منظومة من الامم الاشتراكية ، وقد تبقى كذلك مدة طويلة . وهي لن تتفوق على المنظومة الراسمالية الا اذا اعتمدت سياسات وطنية تمنح الاولوية للنمو الذاتي المركز باعتباره شرط الاضمحلال اللاحق لوقع الواقع الوطني على الاقتصاد الذي ينبغي ان يبقى اقتصادا دوليا قبل ان يصبح اقتصادا عالميا حقا . وعندما تصل جميع الامم الى نفس المستوى من النمو يمكن عندئذ ، وعندئذ فقط ، صياغة مذهب جديد في التخصص . وكل محاولة لصياغة هذا المذهب في وقت ابكر ، وعلى اسس اقتصادوية ، ليس بوسعه ـ طالما ان مسالة عدم تكافوء الامم ما زالت باقية ـ الا ان يبرر ممارسة مماثلة لتلك التي تمارسها البلدان الراسمالية المركزية في علاقاتها مع بلدان الاطراف . اما محاولة صياغته على اسس اخرى فلا يمكن ان تكون الا محاولة طوباوية ، ما دامت الشروط الجوهرية التي تمكن من تخصص ينتفي فيه عدم التكافوء ، لم تتوفر بعد .

*

ثانيا : اشكال التخصص الدولي وحدا التبادل

هل تصمد نظرية التفوق المقارن امام امتحان الوقائع ؟ اذا طرح السؤال بهذه التعابير « التجريبية » ، فانه يكاد يكون مطروحا بشكل سيء . كالعادة ليس من الممكن « قياس » التفوق (او التاخر) الذي تحققه البلدان المتخلفة من جراء التبادل الدولي ، قياسا سكونيا . وذلك سواء نظرنا الى الموضوع من جهة القيمة ـ العمل ام من جهة القيمة ـ المنفعة . حتى اذا اقتصرنا على مقارنة تجريبية لتكاليف انتاج المنتوجات المتبادلة اصطدمنا بصعوبات من نوع اخر . فالاحصاءات الواقعية تدلنا جيدا على ما يكلفه انتاج بضاعة منتجة فعلا ، لكنها لا ترشدنا الى ما

---

(٣٧) كريستيان بالوا ، المرجع المذكور الصفحات ٢٦٨ وما يليها .

كان يكلفه انتاجها محليا في حال غياب التخصص والتبادل الدولي.

مع ذلك يمكننا ان ننطلق من « الظاهر » اي من الخصائص « البنيوية » للتجارة العالمية (حجم الاقتصادات الموجودة ، درجة تخصص التجارة الخارجية لمختلف البلدان ، الاهمية النسبية لهذه التجارة بالنسبة لهذه البلدان المختلفة ، الخ) والحركة التاريخية لتطورها (التطور المقارن عبر الاجيال (séculaire) لحدي التبادل والتقدم التقني) واخيرا النتائج الظاهرة للتخصص (استهلاك المنتوجات المانيفاتورية ودخل الفردفي مختلف البلدان) . ان نظرية الاشكال التاريخية التي اتخذها التخصص الدولي ينبغي لها ، من ثم ، ان تدمج هذه الوقائع الظاهرة ، اي ان تفسرها على ضوء نظرية للتبادل الدولي تكون نظرية العلاقات التبادل بين تشكيلات اجتماعية مختلفة (وهي هنا تشكيلات الراسمالية في المركز وفي الاطراف) لا نظرية للتبادل داخل نمط الانتاج الراسمالي .

١ ــ الخصائص البنيوية للتجارة العالمية

اذا انطلقنا مما هو « خارجي » اكثر من سواه ، مما هو ظاهر اكثر من سواه ، لاحظنا اولا التفاوت اليقيني بين الاقتصادات الموجودة . وهو تفاوت مطرد على كل حال . كان العالم النامي (اميركا الشمالية ـ اوروبا الغربية ـ الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية ـ اليابان ـ اوقيانيا) يمثل عام ١٩٣٨ حوالي ٨٠٠ مليون نسمة مقابل ١٢٠٠ مليون نسمة في « القارات الثلاث » (بما فيها الصين التي كانت تعد في ذلك الوقت ٤٠٠ مليون نسمة) . وكان يشتمل على اكثر من ٧٠ ٪ من الدخل العالمي . والنسبة الوسطية للدخل الفردي كانت بمعدل واحد الى اربعة (بما في ذلك الصين او بدونها سيان) . بعد ثلاثين عاما من ذلك التاريخ اصبحت هذه النسبة بمعدل واحد الى ستة (بدون الصين ، التي لم تعد تنتمي الى السوق العالمية) . اما نسبة السكان في البلدان المتخلفة (ايضا بدون الصين) فقد انتقلت من ٥٣ ٪ الى ٥٨ ٪ كما انتقلت نسبة انتاجها من ٢٠ ٪ الى ١٨ ٪ (٣٨) .

(٣٨) المصادر في هذا المجال وفيرة . انظر من بينها (بالنسبة لعام ١٩٣٨) كولن كلارك (شروط التقدم الاقتصادي ، لندن ١٩٤٠ ص ٥٦) وبالنسبة للسنوات الاخيرة حوليات الامم المتحدة (السكان والدخل الوطني) . بيير جاليه يقدم تاليفا في غاية الفائدة لبنى التجارة العالمية في زماننا (الامبريالية عام ١٩٧٠ باريس ١٩٦٩ الفصلان ٢و٣) انظر للمؤلف اياه : العالم الثالث في الاقتصاد العالمي ، باريس ١٩٦٨ .

اما الامر اليقيني الثاني ، وهو امر بسيط الى اقصى حد ، فهو التخصص المتعاظم في صادرات البلدان المتخلفة ـ تخصص في تصدير بعض "المنتوجات القاعدية" المصحوبة عادة بتمركز نسبي للمزودين والزبائن (٣٩) . الا انه ينبغي دائما تجنب بعض التبسيطات الشائعة . فالبلدان المتخلفة لم تكن تملك ، في البداية ، احتكار تصديرات « المنتوجات القاعدية » (المنتوجات الزراعية والمنجمية) : بل كان ثمة بلدان غنية مصدرة لمنتوجات قاعدية (الخشب السكندينافي ، الصوف الاسترالي الخ) كما كان ثمة منتوجات « اولية » تتاجر بها ، بشكل رئيسي ، بلدان نامية (القمح مثلا) . والحال اننا سنرى ان سلوك اسعار هذه المنتوجات مختلف عن سلوك اسعار صادرات البلدان المتخلفة . ان تمثيل البلدان المتخلفة بالبلدان المصدرة للمنتوجات القاعدية ينجم عن تبسيط يؤدي الى خطأ نظري (٤٠) . ويرتفع توزيع « مستوى التخصص » داخل مجموعة البلدان المتخلفة كلما كان البلد صغيرا ، كوبا بالمقارنة مع الهند مثلا ، وكلما كان ، في آن معا ، دخل الفرد فيه ارفع وكان انخراطه في السوق العالمية انخراطا اقوى ، يقاس ذلك مثلا بالنسبة المئوية التي تمثلها الصادرات بالنسبة لانتاجه ، مما يعني كذلك ان انخراط هذه البلدان في السوق العالمية قد عبر عن نفسه من خلال تخصص متصاعد مع الزمن .

ان هذه الدرجة من الانخراط في السوق الرأسمالية يمكن ان تقاس بدورها وان تعين حدودها (٤١) . والملاحظة المباشرة ـ ملاحظة

---

(٣٩) انظر توسيعاتنا في هذا الموضوع : سمير امين ، الاطروحة ص ٨٣ ـ ٨٤ . احصائيات الامم المتحدة ، « اتجاهات التجارة الدولية » ، النشرات السنوية ١٩٢٨ ، ١٩٤٨ والسنوات الحديثة .

(٤٠) وهو وهم شائع للاسف ، وقد تناوله عمانوئيل (المرجع المذكور الصفحات ١٢٦ وما يليها والصفحة ٤٩) بنقد لا هوادة فيه .

(٤١) انظر سمير امين ، الاطروحة الصفحات من ٧٦ الى ٨٢ . وانظر ايضا مناقشة الامم المتحدة « تجارة المنتوجات القاعدية والنمو الاقتصادي » . Chang « الحركات الدورية في ميزان المدفوعات » ، كامبريدج ١٩٥١ ص ٢١ . Tenbergen « الانخراط الاقتصادي الدولي » امستردام ١٩٥٤ ، فيسر ومودغلياني Weisser and Modigliani « الدخل الوطني والتجارة الدولية : تحليل كمي » (بالانكليزية) اوربانا ١٩٥٣ . PALAK

نسبة الصادرات الانتاج الداخلي الخام ـ قليلا ما توضح الرؤية لان هناك تشتت قوي جدا ، من وجهة النظر هذه ، في كلا المجموعتين من البلدان: فهناك بلدان نامية تظهر انها « قليلة » الانخراط في السوق العالمية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) واخرى قوية الانخراط فيها (بريطانيا العظمى ، بلجيكا الخ) . كما ان سلم الانخراط بالنسبة للبلدان المتخلفة يبدأ من اليمن او من افغانستان (التي يظهر ان درجة انخراطهما ، اذا ما قيست بهذه الطريقة ، ادنى من درجة البلدان النامية « الاقل » انخراطا) وينتهي بزامبيا او بالانتيل التي يظهر ان درجة انخراطهما ارفع مما هي عليه في البلدان النامية « الاكثر » انخراطا .

وراء هذا المظهر الاول يظهر انا ان « متوسط قابلية الاستيراد » (profension moyenne à importer) بالنسبة للمنتوج هو أرفع لدى مجموع البلدان المتخلفة ، اذا قيست نسبة هذه القابلية لا الى المنتوج الداخلي الخام ، بل الى القسم المسوّق من المنتوج ، ويمكن وضع مؤشرات « لدرجة تسويق » الاقتصاد هذه ، لا سيما انطلاقا من ملاحظة النسبة القائمة بين التداول النقدي وبين المنتوج ، فيتضح ، عندئذ ، بشكل يقيني كاف ان هذه القابلية الاكبر للاستيراد تعبر عن ذلك الامر البسيط ، وهو كون الاقتصاد السلعي في البلدان المتخلفة متوجه بشكل واسع نحو الخارج (برّاني) في حين ان اقتصاد البلدان النامية اقتصاد ذاتي المركز .

لقد استخلصت هذه النتائج من مقارنة التجارة الخارجية الاجمالية لكل بلد على حدة . لكن الذي يهمنا امره هو التجارة بين البلدان النامية بمجملها والبلدان المتخلفة بمجملها . عندئذ تتوارى تجارة البلدان النامية في ما بينها وتجارة البلدان المتخلفة في ما بينها لكي لا يظهر

« المنظومة الاقتصادية الدولية » لندن ١٩٥٤ . منظمة الامم المتحدة « احصائيات الدخل الوطني والانفاق » السلسلة H رقم ٧ اللوحة ٦ و « حوليات التجارة الاممية » . « شابر » Chaber « البنية الاقتصادية والنظرية النقدية » (باريس ١٩٥٦) الصفحات ١٢٠ الى ١٢٦ . « نيولن وردوان » Newlyn and Rowan « النقد والحركة المصرفية في مستعمرات بريطانيا الافريقية » (لندن ١٩٥٦) وهو يحسب (في الصفحة ٢١) قابلية الاستيراد في القطاع النقدي من الاقتصادات الافريقية . والحساب نفسه الذي تقوم به منظمة الامم المتحدة (« دور وبنية الاقتصادات النقدية في افريقيا الاستوائية » ص ٣٦) يؤدي الى النتيجة التي مفادها ان هذه القابلية مرتفعة .

الا التبادل بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة . ويؤدي هذا الاعتبار الى نتائج بعيدة المغزى : فالاهمية النسبية التي للمنتوجات المتبادلة تظهر اكبر بكثير في صلب الاقتصادات المتخلفة مما هي عليه نسبيا في الاقتصادات النامية . وينجم ذلك عن ان ما هو جوهري في تجارة البلدان النامية تقوم به البلدان النامية في ما بينها . ففي حين ان هذه البلدان تقوم بحوالي ٨٠ ٪ من تجارتها في ما بينها و٢٠ ٪ فقط من هذه التجارة مع البلدان المتخلفة ،ينقلب الوضع بالنسبة لبلدان الاطراف اذ تقوم هذه البلدان بـ ٨٠ ٪ من تجارتها مع البلدان النامية (٤٢) .

واذ نصل الى هذه النقطة تبدا الفوضى الظاهرة بالانتظام . فيظهر بالنسبة للبلدان النامية ترابط واضح ، ترابط سلبي شديد بين حجم البلد الاقتصادي وبين نسبة الصادرات للمنتوج . في راس اللائحة، اذن ، وبشكل منظم ، تأتي « البلدان الصغيرة » (سكندينافيا ، البلاد الواطئة ، بلدان الشرق الاوروبي الخ) وفي الوسط « كبار » اوروبا الغربية وفي النهاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وهذا امر ينبغي ، بالطبع ، أن يحفظ : فهو يعبر عن الرغبة الكامنة التي تنحو نحو توسيع السوق الخاصة بالراسمالية ، الامر الذي تهمله نظرية التفوقات المقارنة . ان عنصر الحجم الاقتصادي هذا ، بالنسبة للبلدان المتخلفة ، مقنع ومغلف بصورة واسعة بواسطة درجة التشمير انطلاقا من الطلب الخارجي ، لكن البلدان المتخلفة اذا اخذت بمجملها تبدو منخرطة اشد الانخراط في السوق العالمية .

---

(٤٢) SDN « شبكة التجارة العالمية » (١٩٢٨ و ١٩٢٨) ، « غات GaH « تقارير سنوية حول التجارة العالمية » . انظر كذلك على سبيل المثال تحليلنا لشبكة التجارة الافريقية : سمير امين « التجارة بين البلدان الافريقية » في مجلة « شهر في افريقيا » Mois en Afrique عدد كانون الاول ١٩٦٧ .

ولما كـان تعاظم تبادلات البلدان النامية في مـا بينهـا اسرع من تعاظم التبادلات بينهـا وبيـن البلدان المتخلفة ، فان حصة تبادلات المنتوجات المانيفاتوريـة مقابل منتوجات مانيفاتوريـة في التجارة العالميـة تكبر هي الاخـرى . وهكذا فان الجدول العام للتبادلات العالميـة قد تطور من عـام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٥ وفقـا لما يشيـر اليه الجدول ادناه :

اتجاه الصادرات بين ١٩٥٠ و١٩٦٥ (بمليارات الدولارات الجارية)(٤٣)

بلدان المنشأ	بلدان المورد				المجموع	
	البلدان المتخلفة		البلدان النامية			
	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٥٠	١٩٦٥
البلدان النامية	١١	٢٧	٢٥	٩٦	٣٦	١٢٣
البلدان المتخلفة	٥	٨	١٢	٢٦	١٨	٣٤
المجموع	١٨	٣٤	٣٦	١٢٣	٥٤	١٥٦

لقد انتقلت اذن حصة التبادلات الداخلية في العالم النامي من ٤٦ ٪ من التجارة العالميـة عام ١٩٥٠ الى ٦٢ ٪ منهـا عام ١٩٦٥ . ويقابل هـذا التطـور الحصة المتزايـدة التي تسجلهـا تبادلات المنتوجات المانيفاتورية، والتي تمثل ، بالنسبة للفترة مـا بيـن ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، حوالي ٧٠ ٪ من تجارة البلدان الناميـة و٥٤ ٪ من التجارة العالميـة . أمـا في عام ١٩٦٦ فقـد كـان التوزيع العالمي للتجارة كمـا يلـي : (بمليـارات الدولارات الجاريـة) (٤٤)

(٤٣) « هال ب . لاري » « Hal B . Lary » « استيراد المنتوجات المانيفاتورية من البلدان القليلة النمو » نيويورك ١٩٦٨ص ٢ .

(٤٤) جرى التنقيب عنها في حوليات « الصندوق النقدي الدولي » « F M I » « اتجاهات التجارة » و« ملحق باحصائيات التمويل الدولي » (بالانكليزية) .

	صادرات فوب	واردات سيف	الصافي
١ ـ البلدان النامية			
الولايات المتحدة	٢٠٫٣	٢٧٫٣	+ ٢٫٠
اوروبا	٨٢٫٥	٩٣٫٠	ـ ١٠٫٥
اليابان	٩٫٢	٨٫٨	+ ٠٫٤
كندا ـ استراليا ـ زيلندا الجديدة وافريقيا الجنوبية	١٤٫٧	١٦٫٤	ـ ١٫٧
المجموع (١)	١٣٦٫٧	١١٥٫٥	ـ ٨٫٨
٢ ـ البلدان المتخلفة			
البلدان النفطية	١٠٫٢	٥٫٣	+ ٤٫٩
بلدان اخرى	٢٤٫٨	٣١٫٠	ـ ٦٫٢
المجموع (٢)	٣٥٫٠	٣٦٫٣	ـ ١٫٣
(اميركا اللاتينية)	(١٠٫٧)	(٩٫٥)	(+ ١٫٢)
(الشرق الاوسط)	(٦٫٨)	(٥٫٤)	(+ ١٫٤)
(افريقيا)	(٧٫٤)	(٦٫٨)	(+ ٠٫٦)
(آسيا)	(٨٫١)	(١١٫٦)	(ـ ٣٫٥)
٣ ـ البلدان الشيوعية			
لوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٥٫٧	٦٫٦	ـ ٠٫٩
الصين ـ كوريا ـ فيتنام ـ كوبا .	١٫٦	١٫٨	ـ ٠٫٢
المجموع (٣)	٧٫٣	٨٫٤	ـ ١٫١
المجموع العام	١٨١٫٤	١٩٢٫٠	ـ ١٠٫٦

ان حصة البلدان النامية الراسمالية تمثل ٧٥ ٪ من التجارة العالمية وحصة البلدان المتخلفة ١٩ ٪ وحصة العالم الشيوعي ٤ ٪ . والحال ان تجارة البلدان النامية تتناول بشكل جوهري منتوجات مانيفاتورية ؛ كما يبين الجدول التالي :

بنية الصادرات ؛ المتوسط السنوي لفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥
(بمليارات الدولارات الجارية) (٤٥)

	البلدان النامية		البلدان المتخلفة	
	القيمة الاجمالية	النسبة المئوية	القيمة الاجمالية	النسبة المئوية
المنتوجات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٣٫٩	١٤٫٢	٨٫٤	٢٨٫٩
المواد الاولية الزراعية والمنجمية	١١٫٦	١١٫٩	٦٫٨	٢٣٫٥
المنتوجات النفطية والمحروقات المعدنيه	٣٫٧	٣٫٨	٩٫١	٣١٫٤
المنتوجات المانيفاتورية	٦٨٫٠	٧٠٫٤	٤٫٧	١٦٫٢
المجمـوع	٩٧٫١	١٠٠٫٠	٢٩٫٠	١٠٠٫٠

امام هذه السلسلة من الوقائع اليقينية نجد انفسنا تجاه نتيجة اكيدة : نظرية التكاليف المقارنة نظرية شديدة البساطة وشديدة العمومية في تفسيرها للواقع بكل تعقيده .

ان بنية تجارة البلدان النامية واتجاه التجارة بين هذه البلدان نحو التصاعد بسرعة اكبر لا يمكن تفسيره دون اللجوء الى ذلك الاتجاه الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع اسواقها . اما « تخصص » البلدان المتخلفة فلا يمكن تفسيره دون اللجوء الى نظرية وظائف الاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية . وذلك لان صادرات العالم المتخلف - في الواقع - لا تتكون في جوهرها من منتوجات زراعية متاتية عن الزراعات التقليدية لهذه البلدان . بل تتكون من مواد اولية ومنتوجات زراعية متاتية عن قطاعات حديثة ذات انتاجية عاليه ـ مناجم، مزارع . استخراج فقط ـ يمكن مقارنتها بتلك التي في البلدان النامية : وهذا امر يقيني جوهري غالبا ما تنسى النظرية اخذه بالحسبان .

والحال ان نظرية التفوقات المقارنة ، اذا ما طبقت على بعض هذه المجموعات من الوقائع المتعلقة بالتجارة العالمية ، تؤدي الى نتائج لا حدود لتفاهتها . فالبلدان المتخلفة التي تشكل في التجارة العالمية الشريك

---

(٤٥) Harry Magdoff « عصر الامبريالية » مكسيكو ١٩٦٩ ص ١١٦

« الاصفر » ، الذي يدفع مقابل جميع وارداته بعض المنتوجات التي تحتل في اقتصاده المكانة الاعظم ، هي المستفيدة الكبرى من التخصص الدولي لكونهاتجني منه فوائد اعظم مما تجنيه البلدان النامية !

لكننا نلاحظ أن التجارة الخارجية لا تعوّض التفاوتات في استهلاك المنتوجات المانيفاتورية . فقد تزايد هذا التفاوت بفعل التخصص المتصاعد في العالم وانقسامه الى بلدان مصنعة واخرى غير مصنعة . كما نلاحظ ان التصنيع يثري حقا : اذ ان مستوى استهلاك المنتوجات المانيفاتورية يتوقف على مستوى الانتاج المحلي لهذه المنتوجات (٤٦) . والاستثناء الوحيد الظاهر بين « البلدان الغنية » التي تظل مستوردة ضخمة للمنتوجات المانيفاتورية « (الدومينيون البيضاء » ، الدانمارك الخ) ليس استثناء حقيقيا لان انتاجها الصناعي في الواقع ، أنتاج هام ، لكنها تتزود بكمية اضافية من المنتوجات المانيفاتورية لا بأس بقيمتها ، وذلك نظرا لما لديها من زراعة متخصصة وغنية . ومن الواضح ان البلدان المتخلفة ليس بوسعها ان تستبدل منتوجا لا وجود له من المنتوجات المانيفاتورية بانمائها لوارداتها . فلكي تحقق استهلاكا فرديا مساويا للمعدل الوسطي العالمي ، عليها ان تضاعف وارداتها اربعين مرة أي ان تضاعف صادراتها بهذا المقدار كذلك . ومن العبث ان نشير الى ان انماء من هذا النوع مستحيل . ولنذكر ايضا انه عندما يصبح باستطاعة البلدان الزراعية والمنجمية تحقيق ذلك ، لا تعود البلدان الصناعية بحاجة لمثل هذه الفوائض . ففي عدد من البلدان المتخلفة يتساوى حجم الواردات من المنتوجاتالمانيفاتورية مع حجمها في البلدان النامية او يكاد . ولكن هنا ايضا يبقى الاستهلاك اكثر انخفاضا نظراً لفقدان الانتاج المحلي الذي يبقى ، في البلدان النامية ، المصدر الجوهري للتموين .

٢ ـ تطور حدي التبادل والتقدم التقني عبر الاجيال

النظرية الكلاسيكية حول التفوقات المقارنة ينبغي ان تواجه من وجهة نظر سكونية :

---

(٤٦) انظر مثلا S D N « التصنيع والتجارة الخارجية » الصفحات ٢٥ و١٠٣ . و « بين » Bean « التصنيع الدولي والدخل الفردي ، دراسات في الدخل والثروة » (بالانكليزية) ١٩٤٦ .

في وقت معين ، تكون تكاليف الانتاج فيه ما هي عليه ، يكون من مصلحة البلديـن ان يتخصصا في الانتاج الذي تتفوق كل واحدة منهما على الاخرى بالنسبة له تفوقا نسبيا . لكـن نظريـة التفوقات المقارنـة تدعي البرهنة على ان التخصص يتيح لكل البلدان ان تستفيـد من الانجازات التقنيـة المحققة في اماكـن اخرى من العالـم . فلنعايـن ما يحدث في العلاقات بين البلدان « الصناعية » والبلدان « الزراعية » . لنفترض ان الاسعار تثبت على مستوى تكاليف الانتاج . ولنفترض بعد ذلك ان تقدمـا تقنيا ما قـد تحقق في البلدان الصناعية . فتكاليف الانتاج ، ومعها اسعار المنتوجـات المانيفاتورية ، تنخفض بالقيـاس مـع اسعار المنتوجات الزراعية . فتتحسن حالة حدي التبادل لصالح البلدان الزراعية . وعلى هذا النحو تزود هذه البلدان بمنتوجات صناعيـة اكثر فاكثر مع احتفاظها دائمـا بتقديم نفس الكميـة من المنتوجات الزراعيـة مقابلها . وهكذا فهي تستفيـد من التقـدم الذي تحقق في مكـان آخـر .

ان الوقائع الفجة المشار اليهـا اعلاه (اي الترابـط المتيـن بيـن الاستهلاك وانتاج المنتوجات الصناعية) يكذب التفاؤل الايديولوجي لهـذه النظرية . ان تفسير هذه الوقائع يقتضي ان نعايـن تطور حدي التبـادل المقارن عبر الاجيـال ، من جهة ، والتقدم في الانتاج المصدر في البلـدان النامية والبلدان المتخلفة ، من جهة اخرى ، علمـا بان هذا الانتاج لا يتمثل حتمـا بالانتاج الصناعي ، مـن جهـة ، والزراعي او الاولي ، من جهة اخـرى) .

تطور حدي التبادل عبر الاجيال هو التالي : (٤٧)

الفتـرة	نسبة : اسعار المواد الاولية الى اسعار المواد المانيفاتورية في التجارة العالميـة :	نسبة : اسعار المستوردات الى اسعار الصادرات بالنسبة لبريطانيا العظمى
١٨٧٦ – ٨٠	١٤٧	١٦٣
١٨٨١ – ٨٥	١٤٥	١٦٧
١٩٢٦ – ٣٠	١١٨	١٢٠
١٩٣١ – ٣٥	٩٣	١٠١

(٤٧) منظمـة الامم المتحدة « الاسعار النسبيـة للواردات والصادرات في البلـدان النامية بشكل غير كاف » (بالفرنسية) . بالنسبة لتحديد وحساب حدي التبادل انظر : « فينر » المرجع المذكور ص ٥٥٨ وما يليهـا و « موري » Moret « مساهمـة في دراسـة حدي التبادل » (بالفرنسية) (مجلة الاقتصاد المعاصر عدد شباط ٥٠)

عام ١٩٣٩ كان يوسع البلدان المتخلفة ان تشتري ، بنفس الكمية من المنتوجات الاولية ٦٠ ٪ فقط من كمية البضائع المانيفاتورية التي كانت تشتريها عام ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ . اذا حسبنا قيمة تجارة المنتوجات القاعدية ، ذهبا ، وجدناها عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ ترفع مما هي عليه عام ١٨٧٦ ـ ١٨٨٠ بـ ٢،٢ مرتين ، في حين ان قيمة تجارة المنتوجات المانيفاتورية ارتفع بـ ٢،٣ مرتين . مقابل ذلك تضاعف حجم تجارة المنتوجات القاعدية اربع مرات بينما تضاعف حجم تجارة البضائع المانيفاتورية مرتين ونصف أو ثلاث مرات فقط . مما يبين تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبدان المتخلفة لان الاسعار بالذهب التي تدفع ثمن صادراتها قد انخفضت بنسبة ٤٥ ٪ بينما لم تنخفض اسعار صادرات البلدان الصناعية الا بنسبة ٢١ ٪ فقط (٤٨) .

وثمة سلسلة للارقام اتم واكمل هي سلسلة حدي التبادل البريطاني التي يعطيها « املاه » Imlah (الاساس ١٠٠ عام ١٨٨٠) (٤٩) :

١٨٠١ ـ ٠٢	٢٤٥	١٨٧٩ ـ ٨٦	٩٨
١٨٠٢ ـ ٠٨	٢٢٥	١٨٨٦ ـ ٩٤	١٠٥
١٨٤٣ ـ ٤٨	١١٨	١٨٩٤ ـ ١٩٠٥	١١٦
١٨٤٨ ـ ٥٦	١١٠	١٩٠٥ ـ ١٢	١١٨

نلاحظ كذلك ان نسبة مؤشر الاسعار الصناعية الى نسبة مؤشر الاسعار الزراعية قد انخفضت باستمرار في الولايات المتحدة من عام ١٨٥٠ الى عام ١٩١٠ .

في ما يلي الارقام (٥٠) :

١٨٥٠	١٤٤١	١٨٩٠	١٤٠١
١٨٦٠	١٤٠٨	١٩٠٠	١٤٠٠
١٨٧٠	٠٩٤	١٩١٠	٠٨١
١٨٨٠	١٤٠٧		

(٤٨) منظمة الامم المتحدة الوثائق المذكورة .

(٤٩) « املاه » « Imlah » « حدا التجارة في المملكة المتحدة » (يوميات التاريخ الاقتصادي عدد تشرين ثاني ١٩٥٠) .

(٥٠) مانويلسكو « Manoilesco » « نظرية الحمايةوالتجارة العالمية» باريس ١٩٣٩ص ٢٧٦ .

اما بالنسبة لما يتعلق بالفترة الراهنة فهي تنقسم بوضوح شديد الى فترتين : خلال فترة الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد هذه الحرب حتى نهاية حرب كوريا (حوالي ١٩٥٣ ــ ٥٥) تحسنت اوضاع حدي التبادل ، فعلا ، لصالح البلدان المتخلفة . لكن فترة الازدهار الكبير التي عرفها العالم النامي المعاصر منذ ذلك الحين ، تميزت بتقهقر شديد جدا لحدي التبادل وصل ، بالنسبة للمنتوجات المصدرة من البلدان المتخلفة ،في حده الادنى من ٥ الى ١٥ ٪ والارجح انه بلغ بين ٨ و٢٥ ٪ .

ويذكر « بول بيروخ » الذي قام بعملية تأليفية للمعلومات المتعلقة بحدي التبادل في الفترة الممتدة بين ١٩٥٣ ــ ٥٤ الى ١٩٦٢ ، والمتميزة بالانخفاض المستمر في اسعار المواد الاولية ، ان تقدير التقهقر في حدي التبادل يصل الى ١٠٪ بالنسبة لمجمل البلدان المتخلفة . في حين ان حدي التبادل هذين لم يطرا عليهما تعديل ملموس خلال الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ (٥١) . اما « بيير جاليه » فيقدر هذا التقهقر بـ ١٩ ٪ بين ١٩٥٤ ــ ١٩٦٥بالنسبة لمجمل العالم الثالث (٥٢) . ويقدر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والنمو المنعقد في نيودلهي عام ١٩٦٨ ان تقهقر حدي التبادل بين ١٩٦١ و١٩٦٨ قد الحق بالبلدان المتخلفة خسارة توازي ٣٨٤٤ ٪ من المساعدة العامة الاجمالية التي تلقتها هذه البلدان (٥٣) . واذا اتخذنا الاساس ١٠٠ في عام ١٩٢٨ كمقياس لقدرة الاستيراد بالشخص الواحد لدى بلدان اميركا اللاتينية ، ما عدا فنزويلا (اذ تختلف الامور اختلافا كبيرا بالنسبة لهذا البلد نظرا لانه مصدّر ضخم للنفط) وجدنا ان هذه المقدرة قد تقلصت عام ١٩٥٥ الى المؤشر ٣٧ وعام ١٩٦٥ الى المؤشر ٣٢ (٥٤) . اما بالنسبة لبلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي

---

(٥١) Paul Bairoch « تطور اقتصاد العالم الثالث بين ١٩٦٠ ــ ٦٧ وآفاق تطوره على المدى القصير » (بالفرنسية) مؤتمر المعهد الدراسي في غينا من اجل النمو والتعاون ، حزيران ١٩٦٨ .

(٥٢) Pierre Jalée « الامبريالية عام ١٩٧٠ » باريس ١٩٦٩ ص ٦١ .

(٥٣) « وثائق مؤتمر نيودلهي » مجلة التجارة الامية والنمو (ريفيو اف انترناشيونال تراد اند ديفلوبمان) ١٩٦٧ ص ٣٥ ــ ٣٦ .

(٥٤) الايكونومست ، لندن ، ذكرها هاري ماغدوف في المرجع المذكور ص ١٨٨ .

في افريقيا الوسطى (UDEAC) فتمثل الخسارة الناشئة عن تقهقر حدي التبادل بين ١٩٥٥ و١٩٦٧ مبلغ ١٧٤ مليار فرنك c.f.a اي نسبة ٢. ٪ من قيمة صادراتها الجارية خلال الفترة اياها (٥٥) . ويمكن تعداد الامثلة بهذا الشان الى ما لا نهاية (٥٦) .

هذه النتائج تدحض « الاطروحة الديناميكية » التي تدعيها نظرية التفوقات المقارنة ــ الا اذا كان التقدم التقني في حقل الانتاج « الاولي » الذي تصدره البلدان المتخلفة قد كان اسرع . في هذه الحال يمكن ان تظل النظرية سارية المفعول ، وتكون البلدان النامية ــ بالاضافة الى البلدان المنتجة الاولية ــ هي التي جنت فوائد التقدم التقني ، نظرا للتخصص العالمي . اما في حال العكس ــ اي في حال ان التقدم كان اسرع في حقل الانتاج الذي تصدره البلدان النامية ــ فيجب شرح الاواليات التي حرمت البلدان المتخصصة بالانتاج « الاولي » من فوائد هذا التخصص .

وعلى كل حال ينبغي ان نذكر ملاحظتين . ولا ان التقهقر المعني ليس تقهقر المنتوجات القاعدية بل تقهقر المنتوجات التي تصدرها البلدان المتخلفة ، اذ ان اسعار المنتوجات القاعدية التي تصدرها البلدان النامية لم تتقهقر(٥٧) . ثم ان هذا التقهقر لم يحصل في الفترة السابقة على عام ١٨٨٠ . ان سلسلة الارقام التي يعطيها « املاه » تشير الى ان العالم باسره كان بوسعه ان ينتفع من التقدمات التي حققتها بريطانيا العظمى بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٨٠ . فمنذ ذلك التاريخ فقط تحولت حركة التقهقر في حدي التبادل في هذا البلد الصناعي . هنا توجد نقطة هامة ينبغي استخلاصها .

ان المسالة التي ينبغي طرحها اولا لمعرفة ما اذا كان التطور في حدي التبادل ، تطور رسمتا خطوطه اعلاه ، هو تطور « طبيعي » ام لا ، هي التالية : هل كان التقدم في حقل الانتاجات التي تصدرها البلدان النامية اسرع مما هو في حقل تلك التي تصدرها البلدان المتخلفة ؟

---

(٥٥) سمير امين « من اجل اصلاح للنظام النقدي في البلدان الافريقيه في منطقه الفرنك » مجلة « شهر في افريقيا » عدد ١٤ ايار ١٩٦٩ ص ٢٧ .

(٥٦) انظر احصائيات اسعار المواد الاولية التي نشرها صندوق النقد الدولي ، اجمالي شهر كانون الاول « اسعار السلع الرئيسية في التجارة العالمية بالدولارات الاميركية (بالانكليزية) ..

(٥٧) يشهد عمالوئيل بحق على هذه النقطة .

كيف يقاس التقدم الاقتصادي ؟ اذا كانت التعويضات الاسمية التي « للعوامل » (بما فيها الربح) قد بقيت ثابتة ، يكفي مقارنة الاسعار في الفترات المختلفة . ولكن ليست هذه هي الحال . فالاقتصاديون الذين عالجوا هذا الموضوع عمدوا الى قياس الانتاج الخام الفعلي لكل شغيل فرد في كل فرع من فروع النشاط ، في حقبات مختلفة . هل ان هذه الطريقة صحيحة؟ من الجائز جدا أن تستخدم صناعة ما عددا قليلا نسبيا من العمال لكنها ، الى ذلك ، تستخدم زيادة كبيرة في راسالمال . والحال ان ادوات الانتاج ينبغي لها ان تنتج هي بدورها ، فهل يحقق نقل اليد العاملة من الانتاج النهائي الى الانتاج الوسيط ربحا اجماليا ؟

لصياغة هذه المقولة الاخيرة ينبغي النظر الى الاقتصاد بمجمله . والحق انه بالنسبة لمجمل الاقتصاد يشكل انتاج الفرد الواحد المقياس الوحيد النهائي للتقدم . فاذا لم تؤخذ الملاقات الخارجية بالاعتبار يمكننا ان نحكم ان راسالمال الفعلي المستخدم بشكل اغزر هو في الواقع من خلق المنتجين المحليين انفسهم . ان ازدياد الانتاج الصافي للفرد الواحد - الموازي لاستعمال راسالمال من قبل الفرد الواحد استعمالا اغزر ، يعني ببساطة انه في حال توزيع السكان كلهم بشكل مختلف ، مكرسين مزيدا من البشر لانتاج معدات الانتاج ، وعددا اقل لانتاج ادوات الاستهلاك ، نحصل على حجم اجمالي من ادوات الاستهلاك اكبر . وهذا لا يعدو كونه شيئا آخر سوى ترجمة لعبارة « يوم باروك » من اننا « اذا طولنا عملية الانتاج » اي اذا عمدنا الى الانتاج « التمهيدي » (في الحقيقة هو حادث في نفس الوقت) المعدات الوسطية، تزيد الانتاج النهائي . وتتحقق جيدا ، بالنسبة للاقتصاد بأسره ، من ان ازدياد الانتاج النهائي للفرد الواحد ، قد كان موازيا لاستهلاك راسالمال ، استهلاكا تزيد غزارته اكثر فاكثر .

تقوم الطريقة الاولى ، اذن ، على مقارنة راسمال الفرد الواحد بدخل الفرد الواحد . وها هي عناصر هذه المقارنة (٥٨) :

---

(٥٨) كولن كلارك ، المرجع المذكور ص ٢٨٨ الى ٢٩٢ .

	راسالمال للفرد الواحد (وحدات اعتباطية)	الدخل للفرد الواحد
الولايات المتحدة		
١٨٨٠	٦٧٨	١٢٤٧
١٩٢٢ـ٢٩ (متوسط)	١٧٧٥	١٧١٨
بريطانيا العظمى		
١٨٦٥	١٤٢٠	٥٣٠
١٩٢٨ـ٣٥ (متوسط)	٥٣٥٠	١٢٣٠

يبدو ان المقولة قد برهنت بوضوح ، وهذا ما يؤكده على كل حال جدول المقارنات الدولية التالي :

	راسالمال للفرد الواحد (وحدات دولية ـ ١٩١٣)	الدخل للفرد الواحد
الولايات المتحدة	٥١٦٠	١١٩١
بريطانيا العظمى	٣٥٩٠	٩٦٦
الارجنتين	٤٦٨٠	٨٠٠
فرنسا	٣٠٦٠	٦٢٩
هنغاريا	١١١٠	٢٢٠
اليابان	٤٦٠	١٢٨

ان البلدان التي تستخدم راسالمال بصورة اغزر هي في نفس الوقت تلك التي يكون الانتاج النهائي للفرد الواحد فيها رفيع . وهذا لا يعني شيئا آخر سوى ان تراكم راسالمال قد كان اسرع من تعاظم الدخل (٥٩) .

يمكننا مضاعفة الامثلة ، وتدقيق طرق الملاحظة والقياس ، وان نستعمل مثلا « معامل راسالمال » الشائع الاستعمال في الادبيات ، لكن ذلك كله يؤدي الى نفس النتيجة ، وهي ان التقدم التقني هو ، او على الاصح قد كان حتى زمن قريب جدا) « استعمال لراسالمال (٦٠) » Capital Using

---

(٥٩) انظر مثلا حالة الولايات المتحدة من عام ١٨٧٩ الى ١٩١٩ عند Kuznets « الدخل الوطني منذ ١٨٦٩ » نيويورك ١٩٤٦ ، الجدول ١ ، ١٠

(٦٠) انظر سميرامين ، الاطروحة ص ٨٦ وما يليها . بعض المصادر بين عدة غيرها : منظمة الامم المتحدة « طرائق ومشاكل التصنيع في البلدان المتخلفة » (بالفرنسية) ص ١٩ . « كوزنتس » Kuznets « الدخل الوطني في الولايات المتحدة » ص ١١٩ (المكتب الوطني للابحاث الاقتصادية ١٩٤٦) . كولن كلارك . المرجع المذكور ص ١٠٣ و ٢٨١ .

يعني ذلك ان الاستعمال الاكبر نسبيا لراسالمال يشكل نفقة اضافية ادنى من اقتصاد العمل المباشر . وهذه النتيجة لا تدعو للعجب . فصاحب المشروع الذي يلجا الى استعمال اكثف لرؤوس الاموال لا يفعل ذلك الا لان النفقة الاضافية هي نفقة اكثر من معوضة بواسطة اقتصاد الاجور . وخلافا لذلك : اذا زاد انتاج الفرد الواحد في فرع ما من فروع الانتاج فما ذلك الا لان مزيدا من رؤوس الاموال قد استخدم في هذا الفرع . فهذا يعبر عن تكثيف استخدام راسالمال الذي يشترط تقدما تقنيا . ان هذه الملاحظة تتيح لنا اذن ان ننظر الى الانتاج الصافي للعامل الواحد كمؤشر جيد على التقدم ، مما يساعد على طرا دراسة التطور المقارن في حقلي الصناعة والزراعة ، بكل اطمئنان . داخل بلد معين تكون التعويضات فيه (الاجر ومعدل الربح) متساوية بدقة من فرع الى آخر .

واذن ، ماذا تقدم لنا مقارنة التقدم الطويل الاجل اذا ما قارناه داخل اقتصاد معين ، في حقلي الصناعة والزراعة ؟ هذه بعض الارقام بهذا الصدد (٦١) :

	دخل الفرد الواحد بالوحدات الدولية			
			الزيادة المئوية	معامل التعادل المستوي
الولايات المتحدة	(١٨٥٠)	(١٩٣٥)	١٢١	
الزراعة	٢٩٨	٦٦٩		١٤٠
الصناعة	٧٣٧	١٦٨٣	١٢٧	١٤٠
بريطانيا العظمى	(١٨٦٧)	(١٩٣٠)		
الزراعة	٥٨١	٨٣٧	٤٢	٠٤٦
الصناعة	٤١٨	١١٥١	١٧٥	١٤٦
فرنسا	(١٨٦٠ - ٦٩)	(١٩٣٠)		
الزراعة	٤٣٥	٥٠٠	١٥	٠٤٢
الصناعة	٤٦٨	١٢٧٣	١٩٢	١٤٨
استراليا	(١٨٨٦ - ٨٧)	(١٩٣٥ - ٣٦)		
الزراعة	٦٧٨	١٤٠٨	١٠٧	١٤٥
الصناعة	٣٦٨	١٤١	٢٩٤	٢٤٩

ماتويلسكو المرجع المذكور ص ٧١ . SDN « التصنيع والتجارة الخارجية » ص ٥٩ .
انظر ايضا الحسابات التي قام بها E. Mossé لصناعة النسيج الفرنسية : « ماركس ومشكلة التعاظم » باريس ١٩٥٧ .

(٦١) ف. كلارك ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٦ وما يليها .

ان للتصنيف وفقا لدرجة سرعة التقدم ميزة واضحة . فقد كان التقدم في جميع البلدان تقدما اسرع في حقل الصناعة ، اما التقدم الاسرع في حقل الزراعة ، تقدم الزراعة الاسترالية ، فيقع في خانة متوسطة بالمقارنة مع تقدمات الصناعة . حتى في الولايات المتحدة ، حيث كانت التقدمات في حقل الزراعة لامعة بشكل خاص ، فان التقدم الاسرع في حقل الصناعة يظهر بوضوح شديد بعد عام ١٩٣٥ .

والتقدم الاسرع ، بشكل عام ، في حقل الصناعة ، ينجم كذلك عن توزيع راسالمال على مختلف فروع الاقتصاد (٦٢) :

تطور تراكم راسالمال	بالوحدات الدولية للفرد الواحد)	
دخل الفرد	الزراعة	النشاطات الاخرى
المجموعة الاولى : حوالي ٥٠٠ اليابان : ١٩١٣ سكندنافيا : ١٨٨٠	١٠٠	٤٠٠
المجموعة الثانية : ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ بريطانيا : ١٨٦٥ ايطاليا : ١٩١٣	١٠٠ – ٢٠٠	٧٠٠ الى ١١٠٠
المجموعة الثالثة : ٢٠٠٠ بريطانيا : ١٨٨٥ المانيا : ١٩١٣ فرنسا : ١٩١٣	٢٠٠ – ٤٠٠	٢٢٠٠ الى ٢٤٠٠
المجموعة الرابعة : من ٤ الى ٥ الاف الولايات المتحدة : ١٩١٣	٢٠٠ – ٥٠٠	٢٤٠٠ الى ١٥٠٠

هكذا اذن عندما نعبر من المجموعة الاولى الى المجموعة الرابعة يتضاعف راسمال الزراعة من ثلاث مرات الى خمس ، كما يتضاعف راسمال مجمل الصناعة والتجارة والبناء وسكك الحديد من سبع مرات الى ١١ مرة . مما يدل مرة اخرى على ان التقدم هو عبارة عن « استخدام لراسالمال » وان هناك ترابطا وثيقا جدا بين غزارة استعمال راسالمال ومستوى الانتاجية .

اما بالنسبة للزمن المعاصر فان ترسيمة التقدم التقني تبدو في طريقها الى تحول عميق . فالتقدم لم يعد « استعمالا لراسالمال » .

(٦٢) ف. كلارك ، المرجع المذكور ، الجدول ادناه .

تطور النسبة بين راسالمال والانتاج (٦٣)

الولايات المتحدة			بريطانيا العظمى	
السنوات	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	السنوات	الاقتصاد الوطني
١٨٨٠	٠٫٥٤	١١٫٦	١٨٧٥	٢٫٥١
١٨٩٠	٠٫٧٢	١٫٣٦	١٨٩٥	٢٫٧٢
١٩٠٠	٠٫٨٠		١٩٠٩	٢٫٨٠
١٩٠٩	٠٫٩٧	١٫٨٠	١٩١٤	٢٫٤٠
١٩١٩	١٫٠٢	٢٫٢٠	١٩٢٨	٢٫٥٣
١٩٢٩	٠٫٨٩	٢٫١٤	١٩٣٨	٢٫٦٨
١٩٣٧	٠٫٧٤	١٫٥٧	١٩٥٣	٢٫٥٥
١٩٤٨	٠٫٦١	١٫٣٤		
١٩٥٢	٠٫٥٩	١٫٣٦		

ان انعطاف تطورهذه النسبة عبر الاجيال يعبر عن بداية الثورة العلمية والتقنية المعاصرة . فهذه الثورة ، المبنية على الاتمتة ، بدات تظهر من ذلك الحين « العامل الراتزي » (facteur résiduel)(العلم) بوصفه عاملا يتجه لان يصبح جوهريا في التقدم التقني ، بالمقارنة مع عاملي سير الانتاج التقليدي المتسعين (العمل وراسالمال) واللذين لم يعودا يوفران الا حصة متدهورة (٦٤) . هذه الثورة لا تهم بالطبع سوى البلدان النامية الكبرى : فهي تبدأ في الولايات المتحدة في العشرينات ، وفي بريطانيا العظمى في الثلاثينات ، اما في القارة الاوروبية فهي معاصرة . وهي تفسر ، بين ما تفسره ، ان في البلدان المتخلفة حيث لا زالت تجري عملية تراكم صناعي من نمط « كلاسيكي » ، يتجه معامل راسالمال الى التثاقل ، بينما هو يتجه في العالم النامي الى التخفف : وهو منذ الان غالبا ما يكون اكثر ارتفاعا في بعض البلدان المتخلفة مما هو عليه في كثير من البلدان النامية .

---

(٦٣) جدول مستعار من « ر . ريشتا » R. Richta «الحضارة على المفترق » باريس ١٩٦٩ ص ٣٢٢ . مصادر :

Dobrovolsky , Creamer , Kuznets , C . Clark , Borenstein

(٦٤) الفرضية يدافع عنها بقوة « ريشتا » في المرجع المذكور ص ٣٢٥ .

سوف نلتقي في مكـان لاحق من هذا الكتاب ، بهذه الظاهرة الجوهرية التي تدل على ان التخصص العالمي غير المتكافىء سوف يختلف في المستقبـل الذي هو في طور التكوين ، اختلافـا كبيـرا عن التخصص الذي عرفـه العالـم حتـى الان .

هل يمكننا ان نستخلص من مجمل هذه الملاحظات المتعلقة بتطـور التقدم التقني عبر الاجيـال ، بعض الدلالات المتعلقـة بالتقدم المقارن فـي الفروع التصديرية في البلدان الناميـة والبلدان المتخلفة ؟ اذا كانت الزراعة في البلدان الناميـة قـد تقدمت في سياق عمليـة التراكم الكلاسيكـي بسرعـة اقل من سرعـة الصناعة ـ رغم وصول المكننة في هذه البلدان الى الارياف ـ فمن البديهي ، بحجـة اولى ، ان يكون تقدم الصناعة الاستخراجية في الاقتصادات الناميـة اكثر اهميـة منه في الزراعة التقليدية التصديرية في البلدان المتخلفة ، حيث لا زالت المكننة مجهولة . هذه البديهيـة تعبر عن نفسها بتباعـد متزايـد بين منتوج الفرد الواحد فـي الصناعـة (الحديثة دائما ، بالضرورة) وفي الزراعـة ، وهـو تباعـد يتزايـد بسرعة اكبر في البلدان المتخلفـة عمـا هو في البلدان الناميـة . وسوف تتاح لنـا الفرصـة لنبحث بصورة ادق معنى هذه الظاهرة التي كثرت ملاحظتنا لها ، والتي نجـد امثلـة كثيرة عليهـا (٦٥) .

يبقى ان البلدان المتخلفـة ليـست مصدّرة بصورة رئيسية لمنتوجات زراعيـة ناجمـة عن زراعتهـا التقليدية . فينبغي اذن مقارنـة التقدم : ١) في ميـدان الصناعات التصديرية من البلدان الناميـة نحـو البلدان المتخلفة . ٢) في ميـدان الصناعات الاستخراجيـة (المعادن والنفط) التصديرية في البلدان المتخلفة . ٣) في ميدان الزراعـة الحديثة لمزارع هذه البلـدان . واخيرا ٤) في ميدان الزراعة التقليدية التصديرية في هذه البلدان . ويمكن القيـام بهذه المقارنـة اذا عرفنـا كيف نقارن ؛ بالنسبة لكل مجموعة مـن المجموعات الاربعة الانفـة الذكر ، متعامل راسالمال (لعدم توفر القدرة علـى متابعـة تطور التركيب العضوي لراسالمال) . وكذلك ينبغي ، بنفس الطريقة ، الاعتناء بتقدير راسالمال المستثمر ، من جهة ، والمنتوج (القيمة المضافة) :

---

(٦٥) انظـر في الفصل التالي بعض مقارنات الفروق التي قمنا بهـا بيـن الولايات المتحـدة وبريطانيا العظمى من جهة ، واميركا اللاتينيـة ومصر والمغـرب وشاطىء العاج من جهة اخرى .

تعويض كل من العمل ورأسالمال) من جهة اخرى . اما في ما يتعلق برأسالمال فالتقديرات بالقيم الجارية يمكن القبول بها على انها متجانسة ، لان معدات التجهيز تكاد تكون كلها مجلوبة من البلدان النامية . اما في ما يتعلق بالمنتوج فيجب ان يحفظ في الذهن ان الاجر المدفوع لقاء انتاجية مساوية هو ادنى في البلدان المتخلفة ، وان قسما من الربح المحقق في هذه البلدان يتحول نحو المركز ــ بواسطة ابتخاس قيمة اسعار المنتوجات بموجب التوزيع المتساوي العالمي لمعدل الربح . ان المقارنات المتجانسة ــ على اعتبار تكافؤ جميع الامور الاخرى ــ ينبغي ان تؤدي الى تقليص تقديرات معاملات رأسالمال في البلدان المتخلفة . كم ينبغي ان تقلصها ؟ اذا كان الاجر الفعلي المدفوع ، لقاء انتاجية مساوية، هو ادنى ثلاث مرات في البلدان المتخلفة ــ التي ينبغي ان يكون المعدل الوسطي للربح فيها قبل التوزيع المتساوي بنسبة ٣٠ ٪ مقابل ١٥ ٪ في البلدان النامية ، وان يمثل الاجر نسبة ٣٠ ٪ من القيمة المضافة ــ فان معاملات راسمال البلدان المتخلفة ينبغي ان تقسم على اثنين لكي تصح مقارنتها بمعاملات البلدان النامية . والحال ان معامل رأسالمال في الصناعة التحويلية الاميركية ، التي تعطينا عينة مقبولة عن صادرات العالم النامي ، يصل الى اثنين بينما هو ادنى من ثلاثة ،بالتقديرات الجارية ، بالنسبة للصناعة النفطية والمنجمية في البلدان المتخلفة ، وادنى من ١،٥ بالنسبة لزراعة المزارع الحديثة ، وهو عمليا ، بدرجة الصفر بالنسبة الزراعة التقليدية . اي ان المعدل الوسطي لهذا المعامل (اذا ما وازنا بين الاهمية النسبية لكل من مجموعات المنتوجات هذه في صادرات البلدان المتخلفة) هو بمثابة ١،٨ ؛ وفقا للصيغ الجارية بالنسبة للقطاعات المصدّرة في الاطراف ؛ وادنى من واحد وفقا للصيغ المتقارنة . في هذه الظروف يحق لنا كل الحق ان نستنتج ان تقدم النشاطات التصديرية الحاصلة في البلدان النامية قد كان بشكل عام اسرع منه في تلك التي في البلدان المتخلفة .

وفقا لنظرية التفوّقات المقارنة كان ينبغي اذن ان يتحسّن وضع حدي التبادل لصالح البلدان المصدّرة المتخلفة مما يتبع ، هكذا ، لهذه البلدان ان تجني ربحا معينا من جراء التقدم الاسرع الذي حققته البلدان الصناعية النامية التي تزودها بالمنتوجات المانيفاتورية . والحال ان شيئا من ذلك لم يحصل . اما بالنسبة لما يتعلق بالمنتوجات المنجمية التي تنتج

في البلدان المتخلفة ، فليس من المستحيل ان يكون بعض هذه المنتوجات قد عرف وتيرة من التقدم التقني سريعة جدا . لكن ما من شيء يخولنا ان نعتقد ان هذا التقدم قد كان بالنسبة لمجمل تلك المنتوجات تقدما اسرع مما هو بالنسبة لمجمل صناعة البلدان النامية . سوى ان حدي التبادل قد تقهقرا هنا ايضا . ولسنا نلاحظ ، خلافا لذلك اي تقهقر في حدي التبادل بالنسبة للعديد من المنتوجات المماثلة في البلدان النامية (٦٦) .

٣ ـ محاولات تفسير تقهقر حدي التبادل عن طريق تحليل الطلب .

يتحدد السعر من منظار ذاتوي للقيمة بواسطة الطلب ، وبواسطته وحده ، بمعزل عن اي تطور لكلفة الانتاج . لقد اهتم بعض الاقتصاديين المعاصرين بتفسير اولية تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة . واضعين انفسهم بذلك في ميدان ذاتوي . فهم يزعمون انهم برهنوا نظريا وبينوا في الواقع ان الطلب على المنتوجات « الاولية » ، واذن سعرها ، يتناقص باستمرار .

وسبب ذلك في ما يرون ان تقدم البشرية يتيح اولا تلبية الحاجات الحياتية (الغذائية) ثم تلبية الحاجات الاخرى التي يتزايد الطلب عليها ، بالتالي ، بسرعة اكبر . لنلاحظ ان هذه النظرية تقع على طرفي نقيض مع نظرية «الايرادات المتناقصة»

(Les rendements décroissants)

التي تنادي بان تطور حدي التبادل سوف يكون مؤاتيا بالنسبة للمنتوجات الزراعية نظرا لاختلال التوازن اختلالا متزايدا بين حاجات البشر والموارد المحدودة .

وقد اعطى البعض تفكيراتهم الذاتوية شكلا ادق . فيؤكد « تريانتيس »(٦٧) في رده على « بور » و« يامي » ان النمو الاقتصادي يسبب على الدوام تضخما نسبيا في القطاع « الثالثي » لان النمو

---

(٦٦) وهي نقطة يشدد عليها عمانوليل بحق .

(٦٧) Triantis « التقدم الاقتصادي ، اشباع اعادة التوزيع وحدا التجارة الاممية » (اليوميات الاقتصادية ايلول ١٩٥٣)

يعبر عن نفسه بتفاقم عدم تكافؤ المداخيل . وان الطلب المنصب على « الثالثي » (ثقافة ، تسلية الخ) يتزايد مع تزايد عدم التكافؤ . ان نمو البلدان المتخلفة يعني والحالة هذه ان تعاظم الدخل العالمي يسير وفقا لما يتناسب مع هذه البلدان الاخيرة اكثر من تناسبه مع البلدان القديمة النمو . وبمعدل وسطي ، فان الطلب على المنتوجات الفاخرة ، بالنسبة للعالم باسره ، يتناقص نسبيا .

هذا التناقص النسبي من شأنه ان يجعل حدي التبادل غير ملائمين للبلدان المنتجة المنتوجات الفاخرة ، اي للبلدان الاكثر تقدما . باتجاه معاكس ، يصبح تقهقر حدي التبادل بالنسبة للمنتوجات القاعدية نتيجة من نتائج نمو العالم نموا يتزايد عدم التكافوء فيه اكثر فاكثر . نموا تشتد في اثنائه حدة تأخر البلدان الاكثر تأخرا . ويضيف «تريانتيس» ان نمو البلدان المتخلفة الذي يحصل رغم ذلك ــ وان يكن برعة اقل من تلك التي في البلدان النامية ــ يزيد في حدة عدم تكافؤ التوزيع لديها ، وان قابلية الانفاق على الرفاهيات ، اذن ، تتعاظم فيها بسرعة اكبر من تعاظم قابلية الانفاق على الضروريات الاولى ، مما يساهم في جعل الطلب على المنتوجات الغذائية يتناقص باستمرار بالمقارنة مع الطلب على المنتوجات الاخرى ، فيؤدي ذلك ، والحالة هذه ، الى تفاقم حدي التبادل وسوء حالهما يوما بعد يوم بالنسبة للبلدان الفقيرة .

معاينة الوقائع معاينة سطحية قد تظهر صحة هذه الاطروحة . فعندما يتعاظم الدخل العالمي تتعاظم صادرات البلدان الصناعية اكثر من صادرات البلدان الزراعية . كذلك عندما يرتفع الطلب ، بالنسب اياها ، في البلدان الزراعية والبلدان النامية ، فان واردات البلدان الاولى ترتفع اكثر بكثير من واردات البلدان الاخيرة (٦٨) . ويكون مرد ذلك الى ان الطلب الاضافي ينصب على المنتوجات الصناعية اكثر منه على المنتوجات الغذائية . فالبلدان المتخلفة ، التي لا تنتج الا القليل جدا من المنتوجات الصناعية ، عليها ان تتوجه الى الخارج .

لكن مجمل وجهة النظر هذه تعرض نفسها لانتقادات قاسية . فهذا التفكير لو صح قبوله جدلا بالنسبة للمنتوجات الغذائية ، لا يصح قبوله بالتأكيد بالنسبة للمنتوجات الاولية الاخرى والتي هي مواد اولية من اجل

---

(٦٨) انظر Chang المرجع المذكور ص ٤٢ و ٥٠

الصناعة (منتوجات منجمية : نحاس الخ ، او زراعية : قطن ، مطاط ..) يرتبط الطلب عليها بالطلب على المنتوجات المانيفاتورية . من جهة اخرى ، يصار الى التأكيد على ان مرونات مداخيل هذه الصادرات (*) مرتفعة جدا . والحال ان حدي التبادل قد تقهقرا بالنسبة لسائر البلدان المتخلفة ، سواء كانت بلدانا تعرض منتوجات غذائية (شاي ، بن ، سكر الخ) او مواد اولية من اجل الصناعة (مطاط ، قطن ، فلزات معدنية الخ) . واخيرا ، لو كانت هذه النظرية صحيحة لكان ينبغي ان نلاحظ مفاعيلها منذ مطلع القرن التاسع عشر ، لكن ذلك ليس صحيحا ، اذ ان حدي التبادل قد تحسنا بالنسبة للبلدان المتخلفة حتى حوالي ١٨٨٠ ، الامر الذي استخلص منه البعض على كل حال ، حججا للبرهان على صحة اطروحة الايرادات المتناقصة .

وحاول « هيكس » ان يفسر تحسن حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة حتى عام ١٨٨٠ ، ثم انعطاف الوضع رغم التطور غير المؤاتي على طلب المواد الغذائية ، تطورا كان من شأنه ان يكون مستمرا . من اجل ذلك يشير هيكس الى ان الانتاجية قد زادت في بريطانيا العظمى في الصناعة التصديرية ، حتى القرن التاسع عشر ، في حين انها ارتفعت في الولايات المتحدة حتى القرن العشرين ، على حساب الواردات ، باستبدالها بمنتوجات وطنية Produits domestiques ، وعلى العموم ، خلال قرن من الزمن ، تدخل عنصر الكلفة باتجاه معاكس لعنصر الطلب . لكن ذلك لا يعدو كونه فرضية ينبغي برهانها . في حين ان تعاظم الواردات الاميركية من المواد الاولية يكذب هذه الفرضية .

ان الاعتراض الحاسم ينشأ عن ان هذا التحليل برمته يحمّل قانون العرض والطلب اكثر مما يسعه ان يحمل . فهذا القانون يقول لنا بشكل واضح ان السعر ينخفض عندما يقل الطلب ، اذا بقي الدخل ثابتا . لكن هذه ليست هي الحال ، لان تعاظم الطلب على المواد غير الزراعية ، بفضل التقدم ، يتم بشكل مواز لتعاظم الدخل .

وثمة نظريات من نفس النمط ، مبنية على تحليل الطلب ، تقدم بها اصحابها لا سيما نوركسه وسنجر وكندلبرغر ، وقد بين عمانوئيل عدم

(*) Les élasticités - revenus de ces exportations)

التماسك الذي يعتريها جميعا (٦٩) .

٤ ــ تقهقر حدي التبادل وتطور الاجور المقارن .

لعل « راول بريبيتش » هو اول اقتصادي يضع نفسه في حقل مختلف . هذا الحقل هو حقل تحليل التطور المقارن الذي يخضع له التقدم التقني وتعويض العوامل عبر الاجيال (٧٠) . فهو يعتبر ان الفرضية القائلة بأن التقدم التقني قد كان اسرع في الصناعة المانيفاتورية في البلدان النامية منه في الانتاج الاولي للبلدان المتخلفة ، هي فرضية صحيحة . والحق ان هذه الفرضية هي التي تشكل الشرط الذي يحكم بحث الرجل . اذ لولا ذلك لما كانت المشكلة قد طرحت اصلا،ولكان تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة امرا طبيعيا وموازيا للتطور المقارن في التقدمات التقنية . ان تحليل « بريبيتش » مبني على تطور الاسعار المقارن في البلدان النامية وفي البلدان المتخلفة .

يمكن ان تعبر فوائد التقدم التقني عن نفسها بطريقتين : اما ان تنخفض الاسعار وتبقى المداخيل النقدية ثابتة ، واما ان ترتفع هذه المداخيل وتبقى الاسعار ثابتة . اما اذا انخفضت الاسعار في كلا البلدين ، على اثر التقدم - فان التبدل الطارىء على حدي التبادل يعبر فقط عن سرعة هذا التقدم غير المتكافئة . كذلك الامر اذا ارتفعت المداخيل في كلا البلدين بمثل ارتفاع الانتاجية . وكذلك الامر ، بصورة اولى ، اذا ولّد التقدم في بلد من البلدين انخفاضا في الاسعار وولّد في الاخر ارتفاعا في الدخل دون انخفاض في الاسعار . ان الترسيمة الموجزة التالية تعطي صورة عما يحدث :

وضع الانطلاق :

اسعار المنتوجات القاعدية	اسعار المنتوجات المانيفاتورية	حدا التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة
١٠٠	١٠٠	١٠٠

(٦٩) انظر عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٢٦ وما يليها . Nurske « نماذج استجارة والنمو » اوكسفورد ١٩٦٢ . Singer « توزيع الارباح بين البلدان المستثمرة والمانحة للقروض » ١٩٥٠ ، و Kindelberger « حدا التجارة » لندن ١٩٥٦ .

(٧٠) منظمة الامم المتحدة « النمو الاقتصادي ومشكلاته في اميركا اللاتينية » (بالانكليزية).

لنفترض ان معدل التقدمات المحققة بواسطة الصناعة قد بلغ ٥٠٪ مقابل ٢٠٪ في الانتاج الاولي . في حال افتراض ان الامور تجري بشكل طبيعي نحصل على :

اسعار المنتوجات المانيفاتورية	اسعار المنتوجات القاعدية	حدا التبادل
٥٠	٨٠	١٦٠

في افتراضنا الثاني يكون لدينا بالمقابل :

اسعار المنتوجات المانيفاتورية	اسعار المنتوجات القاعدية	حدا التبادل
١٠٠	٨٠	٨٠

لقد تقهقر حدا التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة بينما كان من المفترض ، بشكل طبيعي ، ان يتحسنا .

يدعي « بريبيتش » ان هذا هو بالضبط ما حصل في العلاقات الدولية . وهو يفسر ذلك بالمسلك الذي سلكه الاجر خلال الدورة . في اوروبا ، وخلال كل فترة من فترات الازدهار ، حصل ذوو الاجر على زيادة في اجرهم اتاحها ارتفاع الانتاجية . وحال جمود الاجر الاسمي دون تدني هذه المداخيل ابان فترات الانحطاط . اما في البلدان ذات الانتاج الاولي فقد حال الفضل الثابت l'excédent constant في عرض العمل دون مساهمة هذه المداخيل في الازدهار العام .

اطروحة « بريبيتش » هي اطروحة ا. عمانوئيل . انها تفسر تقهقر حدي التبادل بالزيادة المنتظمة التي تزداد الاجور وفقا لها في البلدان الثامية وحدها . ولا يمكن خلط هذه الاطروحة باطروحات « سنجر » والاطروحات الاخرى المبنية على تحليل الطلب (٧١) . وليس من المهم ان يكون بريبيتش قد ماثل ـ خطا ـ بين صادرات البلدان المتخلفة وصادرات المنتوجات القاعدية ، فتفكيره يظل صامدا في حال التخلي عن هذه المماثلة ، اذ ان تفسيره لا يكمن في طبيعة الطلب بل في تطور الاجور .

في حال قبولنا بهذا التفسير ، الا ينبغي ان نذهب الى ابعد منه ؟

---

(٧١) حول هذه النقطة يقع عمانوئيل في التباس يجعله غير عادل تجاه بريبيتش (المرجع المذكور ص ١٢٦ وما يليها) .

في النهاية ما هو السبب الذي يجعل عرض العمل على فضل دائم في البلدان « ذات الانتاج الاولي » ؟ (يعني البلدان المتخلفة) . يقول لنا « بريبيتش » ان التقدم التقني هو الذي يسرح ايدي عاملة من هذا الانتاج . هذا صحيح بالتاكيد . لكن التقدم التقني في الصناعة المانيفاتورية يعبر عن نفسه تماما بنفس الطريقة .

يبدو لنا انه يكفي ادخال طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي للراسمالية الطرفية لكي يظهر لنا هزال هذا الفضل الدائم في عرض العمل . فهذه التشكيلات تمتاز باهمية احتياطياتها الريفية التي في طريقها الى التفكك والتي تشكل جوهر الظاهرات المتعلقة بسوق العمل . بينما ، خلافا لذلك ، لم تعد توجد مثل هذه الاحتياطيات في تشكيلات الراسمالية المركزية (٧٢) .

هذا هو الامر الجوهري . ولكن ينبغي ان نضيف ايضا ان عرض اليد العاملة في البلدان النامية ، رغم ان الفضل فيه قد كان نسبيا اقل منه في البلدان المتخلفة ، فان التقدم لم يعبر عن نفسه فيها ـ حتى حوالي ١٨٨٠ ـ باستقرار الاسعار وزيادة الاجور . فقد انخفضت الاسعار خلال القرن التاسع عشر كله ، في مركز المنظومة العالمية (٧٣) . واذن فقد عبر التقدم في اوروبا عن نفسه بانخفاض الاسعار خلال قرن من الزمن ؛ وذلك على عكس اطروحة « بريبيتش » .

بل اكثر من ذلك ، فقد ارتفعت الاسعار باستمرار في بلاد ما وراء البحار على امتداد القرن التاسع عشر ، وهذا ايضا يجري في اتجاه معاكس لاطروحة بريبيتش . صحيح ان الارتفاع المستمر للاسعار في اقتصادات ما وراء البحار قد كان موازيا لتقهقر مستمر في عملية الصرف . ومن الجائز ان تكون علة هذا التقهقر قائمة في اسباب خارجة عن اوالية الاسعار ؛ كانعدام التوازن بشكل دائم في الميزان الخارجي مثلا . في هذه الحال لا يكون تقهقر الصرف نتيجة لارتفاع الاسعار ؛ بل علة له . ولكي نعرف ما اذا كان التقدم قد اثر على الاسعار ام لا ، ينبغي ان نعاين تطور مستوى

---

(٧٢) هذه النقطة اثيرت من قبل « لفيس » وابرزها عمانويل بحق (المرجع المذكور ص ١٢٢) . انظر بشكل خاص « آريغي » الدراسة المذكورة .

(٧٣) انظر مثلا « الحوليات الاحصائية في فرنسا » ١٩٢٨ ص ٤٣٦ وما يليها بالنسبة لتطور الاسعار في البلدان الغربية الكبرى منذ ١٨٢٠ .

الاسعار المعبر عنها بنقد ذي قيمة ثابتة .

في هذه الحال ، قد يكون بوسعنا ان نكتشف ان التقدم ، خلال القرن التاسع عشر ، قد عبر عن نفسه في البلدان المتخلفة كذلك بالاتجاه نحو الانخفاض . ومن المؤسف ان لا توجد مؤشرات للاسعار بالنسبة لمعظم هذه البلدان في ذلك العصر . اما الحسابات التي قمنا بها بالنسبة للهند ابتداء من عام ١٨٦١ ، وبالنسبة لبعض البلدان المتخلفة الاخرى في فترات اقرب، فتتجه الى التأكيد على ان نموذج البلدان المتخلفة لا يختلف عن نموذج بلدان اوروبا في القرن التاسع عشر : فالتقدم يعبر عن نفسه فيها بانخفاض الاسعار (٧٤) .

ان هذه الاستنتاجات تحدو بنا الى ادخال عنصر جديد برز حوالي ١٨٨٠ ـ ٩٠ . هذا العنصر الجديد هو تحول الراسمالية في المركز : اي ظهور الاحتكارات . فهذه الاحتكارية هي التي جعلت المنظومة الاقتصادية تتمرد على الخفض . مما يفسر كون التقدم التقني على امتداد القرن التاسع عشر قد عبر عن نفسه بتدني الاسعار - في حين اننا نشهد بعد اعوام ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ارتفاعا مستمرا فيها ، كما نشهد ارتفاعا اسرع في المداخيل (مجمل الاجور والارباح) يعبر بدوره عن التقدم . ن الاحتكار هو الذي يجعل ارتفاع الاجور ممكنا ، باعتبار ان التنافس يحصل منذ ذلك الحين عن طريق اخرى غير طريق الاسعار .

هكذا يتفسر لدينا ان تقهقر حدي التبادل قد ظهر بالنسبة للبلدان المتخلفة جنبا الى جنب مع ولادة الاحتكارات والامبريالية و « الارستقراطية العمالية » . ان هذه الظاهرة التي تتفسر بشكل واضح بتطور الاجور تطورا مختلفا ليست خاصة مشتركة بين كل الازمنة . فخلال الثلثين الاولين من القرن التاسع عشر بقيت الاجور في اوروبا ـ خاصة في بريطانيا العظمى ـ اجورا تعيسة تقرب من مستوى سد الرمق . ان « بريبيتش » شانه شان عمانوئيل ، لا يريان هذه الصلة العميقة ـ والجوهرية ـ بين تقهقر حدي التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة وبين ظاهرة الارستقراطية العمالية التي

---

(٧٤) انظر سمير امين ، الاطروحة ص ٩٦ وما يليها . مصادر بين عدة غيرها : « حوليات الـ SDN ١٩٢٨ ـ ١٩٣٩ ص ٢٢٦ و ٢٢١ . و « الحوليات الاحصائية في فرنسا » . الاسعار الهندية التي اعطاها كل من Jathar و Beri « عناصر الاقتصاد الهندي » ص ١٢٩ (لندن ١٩٥١) .

جعلها الاحتكار ممكنة منذ ١٨٨٠ .

وليس من الضروري كذلك ان نعمد الى ادخال تحليل الاوضاع العامة Conjoncture كما يفعل بريبيتش . فان تحليل طبيعة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، بالمقابل ، يقدم لنا دائما عناصر غنية جديدة . ذلك ان الدخل المسيطر في تشكيلات الراسمالية المركزية هو الربح الراسمالي ، بينما هو في تشكيلات الراسمالية الطرفية غالبا ما يكون ريع الملاك العقاري ، اي تلك الطبقة المسيطرة المستفيدة من الانخراط في السوق العالمية . ففي اقتصاد راسمالي ، تشكل الارباح الدخل المرن الذي يستجيب اكثر من غيره لمجمل التغيرات التي تطرأ على الاوضاع المكونة لهذا الاقتصاد . فالارباح الاستثنائية المحققة في فترات الازدهار يعاد استثمارها . وتسريح الايدي العاملة ، بفعل التقدم ، يعوض جزئيا بالحاجة الاضافية الى ايد عاملة من اجل انتاج معدات التجهيز . ولكن جزئيا فقط ، اذ انه من البديهي ان صاحب المشروع لا يجد منفعة في ادخال تجديد ، الا اذا كان اقتصاد اليد العاملة ارفع من الانفاق الاضافي لراسالمال . اما في اقتصاد زراعي ، منخرط ومستوعب في السوق العالمية ، فليس الامر على هذه الحال . اذ ان ريوع الملاكين العقاريين ، تلك التي ترتفع في فترة الازدهار ، لا تستثمر بل تنفق ، وهي تنفق في قسمها الاكبر لشراء منتوجات مستوردة) . فالتقدم في الانتاجية الزراعية لا يعوض عنه — ولو جزئيا — بطلب متعاظم على اليد العاملة من اجل تبركة معدات التجهيز . اذ يصار الى دفع ثمن هذه المعدات ، وهي مستوردة ، باقتطاع جزء من الصادرات الاضافية التي تتيح استيرادها .

وهكذا يصبح فضل العرض في اليد العاملة نسبيا اكبر بكثير . ويضاف الى هذا السبب الاساسي ، الذي هو الكثافة السكانية النسبية ، اسباب اخرى على صلة وثيقة بطبيعة النظام لا سيما تدهور الانتاج الحرفي من جراء الصناعة الاجنبية تدهورا لا يعوض عنه بنمو صناعة محلية . مما يتيح للنظام بأسره ان يستعيد توازنه بوضعه خارج الانتاج قسما كبيرا من السكان .

٥ — الاشكال التاريخية التي اتخذها التخصص الدولي .

من المؤكد ان التبادل « الدولي » ليس معاصرا للراسمالية ، بل على العكس ، انه قديم قدم العالم . والحال ان التبادل الدولي يتحدد بالضبط بوصفه تبادل منتوجات بين مجتمعات مختلفة ، اي يختص بتشكيلات

اجتماعية مختلفة . وما يميز المجتمعات ما قبل الرأسمالية هو بالضبط ضعف الغزارة في التبادلات الداخلية . فداخل الجماعة القروية ، في املاك السيد، او في الامبراطورية الشرقية ، تنتظم عملية « تداول » لبعض المنتوجات (دفع اتاوات ؛ تبادل هدايا في بعض المناسبات ؛ تداول منتوجات مهرية الخ) . لكن ذلك لا يعتبر تبادلات سلعية ؛ اذ ان تداول السلع هنا يرافق تنفيذ واجبات اجتماعية خارج النطاق الاقتصادي . كذلك تقل التبادلات بين الجماعات القروية او بين الاملاك « الاقطاعية » : فكل وحدة شبيهة بجارتها تعيش باكتفاء ذاتي . لكن هذه المجتمعات ، لا يكاد واحد منها يجهل التجارة البعيدة . وهذه التجارة تزود كلا منها بمنتوجات غريبة يجهل المتعاملون حقيقتها ، اي انهم لا يحسنون تقدير كلفة انتاجها . الاواني الصينية التي وجدت في اواسط افريقيا ، ورياش النعام التي وصلت الى اوروبا ، والافاويه ، كلها تشهد على طبيعة هذه التجارة البعيدة . ومن المتناقض ، ان ما تجد له النظرية الذاتية للقيمة معنى هو هذا النمط من التجارة — فتصبح والحالة هذه فاقدة لاي معنى عندما يتعلق الامر بتبادلات حديثة في منتوجات المجتمعات الرأسمالية . ان اهمية هذه التجارة البعيدة لا يمكن اهمالها رغم ذلك بالنسبة لمن يتوخى فهم طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تمارسها . لقد بنيت مجتمعات بأسرها — مجتمعات ليست قليلة الشأن (كفينيقيا او اليونان القديمة مثلا) — على مثل هذا النشاط ، الذي يقوم على العلاقات بين اقوام كانوا يجهلون بعضهم البعض . ففي عدد من المجتمعات القليلة التميز والتي تملك فائضا ضعيفا ، تتخذ الرقابة على المنتوجات التي توفرها هذه التجارة البعيدة اهمية جوهرية في عملية تنظيم التشكيلة الاجتماعية . كانت هذه حال العديد من المجتمعات ، لا سيما في افريقيا السوداء ، كما بينت ذلك « كاترين كوكري (٧٥) » بحدس عظيم . ولا شك كذلك في ان هذه حال مناطق بأسرها من العالم العربي الاسلامي في القرون الوسطى ، لا سيما المغرب (٧٦) . ومثلها حال مجتمعات اخرى كمجتمعات سكندينافيا البربرية او مجتمعات السهوب في روسيا وآسيا

---

(٧٥) Catherine Coquery - Vidrovitch « بحوث حول نمط انتاج افريقي » مجلة « الفكر » La Pensée نيسان ١٩٦٩ . ونحن نتبنى هذه الاطروحة الجديدة والمستنيرة كاملة . لكن الامر لا يتعلق هنا بنمط انتاج ، بل بتشكيلة اجتماعية افريقية مركبة من نمط انتاج « قروي » او اقلوي (بتحديد ادق) ومن تجارة بعيدة .

(٧٦) Yves Lacoste « ابن خلدون » باريس ١٩٦٥ ،

التتارية . تجارة بعيدة غالبا ما كانت تتخللها الغزوات وصيد الرجال ـ فالعبيد اذن نتاج هام من نواتج التبادلات . لكننا لا نجد هنا تخصصا دوليا بالمعنى الحقيقي ، والتجارة البعيدة ، بهذا المعنى ، رغم ان بوسعها ان تكون امرا جوهريا بالنسبة لفهم طبيعة التشكيلات الاجتماعية ، تبقى هامشية ،اذ انها لا تدخل كعنصر جوهري من عناصر انماط الانتاج التي تشكل فرقاء التبادل .

لقد تغيرت طبيعة التبادل الدولي مع الراسمالية التي غدت منظومة عالمية . فلاول مرة في التاريخ يمكن التكلم حقا عن تخصص دولي ، اي عن تبادل في منتوجات معروفة القيمة ـ بالمعنى الماركسي للقيمة . والحال ان غزو العالم من قبل المركز الراسمالي قد مر بمراحل لكل منها مزاياها الخاصة التي تقابلها انماط من التخصص الدولي ، بين المركز والاطراف ، خاصة هي الاخرى .

ان الفترة التاريخية التي سبقت الراسمالية ، اي زمن راسمال المركنتالي الذي يمتد منذ الاكتشافات الكبرى (القرن السادس عشر) حتى الثورة الصناعية (القرنان الثامن والتاسع عشر) ، تنيط بالاطراف (اميركا وافريقيا بشكل جوهري ، ثم الهند الانكليزية فيما بعد) وظائف محددة . فالراسمالية في شكلها النهائي (الصناعي) لن يكون بوسعها ان تزدهر الا بفعل الالتقاء الاستثنائي (العرضي ؟) ـ لعناصر مبعثرة من نمط الانتاج الراسمالي : احد هذه العناصر هو تمركز الثروة العقارية ، والاخر هو عملية التحول الى بروليتاريا (Poléterisation) .

واذا كان هذا العنصر الثاني قد برز كنتيجة للتخلع الداخلي في نمط الانتاج الاقطاعي في اوروبا ، فان التبادل الدولي بين المركز الراسمالي ابان تكوينه ، من جهة ، وبين اطرافه والتشكيلات الاجتماعية المستقلة التي وضعت على اتصال به ، من جهة اخرى ـ بالاضافة الى نهب الاطراف ـ قد لعبا دورا جوهريا في تكوين الثروة المنقولة الضرورية للانتقال الى المرحلة التالية . هنا سوف تقدم اميركا اولا بصورة فظة ـ عن طريق النهب ـ كنوز الذهب والفضة . وسوف تستمر التجارة البعيدة في هذه المرحلة ، لكنها ستغير شيئا فشيئا من طبيعتها . فهي ستتيح اولا تراكم الثروة في ايدي تجار موانيء المحيط : من هولنديين وانكليز وفرنسيين . ثم ستنتظم لصالح هذه التجارة ، عملية تشمير المزارع في اميركا وهي عملية سوف

تقتضي استخدام العبيد الذين لعبوا دورا جوهريا في نمو الراسمالية (٧٧). اما ان تكون هنا حيال انماط من التراكم الاولي ، فهذا امر يقيني .

واما ان تكون قد استمرت في ما بعد انماط من التراكم الاولي ، عبر الاشكال الجديدة للتخصص الدولي ، فهذا امر قليل اليقين ، الى حد نعتقد معه أن من الواجب علينا أن نلح بقوة كبيرة على هذه الفكرة .

فقد انقضى ، منذ الثورة الصناعية حتى غزو العالم (١٨٨٠ ــ ١٩٠٠) قرن من الزمن يكاد يشبه المحطة : فالاشكال القديمة (نخاسة العبيد ، نهب العالم الجديد) اضمحلت شيئا فشيئا ، والاشكال الجديدة (اقتصاد التعامل واستغلال المعادن) لم تتخذ صيغتها الا ببطء . ويكاد يخيل المرء ان اوروبا والولايات المتحدة قد انعكفتا على نفسيهما لقرن من الزمن من اجل انجاز العملية الكبرى : الانتقال من الاشكال السابقة تاريخيا على الراسمالية الى الشكل الصناعي النهائي . اما التجارة التي كانت مستمرة في ذلك العصر فقد ظهرت بمظهر « متكافيء » : فالمنتوجات تستبدل بقيمتها (بتعبير ادق ، باسعار انتاجها بالمعنى الماركسي) ، وتعويضات العمل في المركز منخفضة جدا وتكاد تقتصر على « ضرورات العيش » ، الى ذلك فان حدي التبادل (منتوجات ما وراء البحر مقابل منتوجات انكليزية مانيفاتورية) يتطوران باتجاه متلائم مع قاعدة التبادل المتكافيء كما راينا . هذه هي « المحطة » ، في راينا ، التي كانت في اصل عدم الانتباه الذي وقع فيه ماركس : اذ يعتقد ماركس ان الهند يجب ان تصبح راسمالية كانكلترا ، فالمشكلة الاستعمارية تقرب ، اذن ، عن ذهنه .

لقد ظهرت الامبريالية بالمعنى اللينيني ــ عندما بدات تستنفد امكانيات النمو الراسمالي عن طريق انجاز الثورة الصناعية الاولى في اوروبا واميركا الشمالية . فلزم الراسمالية ، والحالة هذه ، ان تتوسع في ميدانها توسعا جغرافيا جديدا . وقد تشكلت الاطراف بصورتها المعاصرة في ذلك الوقت في ظل الغزو الاستعماري . هذا الغزو اقام الاتصال من جديد ــ ولكن باشكال جديدة ــ بين تشكيلات اجتماعية مختلفة : تشكيلات الراسمالية المركزية وتشكيلات الراسمالية الطرفية التي في طور التكوين . واتخذت اولية التراكم الاولي لصالح المركز شكلا جديدا . ان ميزة التراكم الاولي ــ بمقابل اعادة الانتاج الموسع العادي ــ تكمن بالضبط في التبادل غير المتكافيء،

---

(٧٧) انظر Eric Williams « الراسمالية والعبودية » باريس ١٩٦٨ .

اي في تبادل منتوجات ذات قيمة غير متكافئة (بتعبير ادق منتوجات تكون اسعار انتاجها بالمعنى الماركسي غير متكافئة) . وهذا يعني ان تعويض العمل سوف يصبح من الان فصاعدا غير متكافيء . وهو يصبح كذلك فعلا ابتداء من ذلك الوقت . ان « التخصص الدولي » الجديد سوف يشكل اساسا ، على السواء ، لتبادل البضائع (« منتوجات قاعدية مقابل منتوجات مانيفاتورية » على حد الوصف السطحي الذي لا يصح الا في عملية التقريب الاولى) ولحركة رؤوس الاموال (اذ ان استنفاد امكانيات الثورة الصناعية الاولى يتفق مع نشوء الاحتكارات ، التي سوف يشدد عليها لينين ، والتي تجعل هذا التصدير لرأسالمال امرا ممكنا) . ويعود الفضل الى روزا لوكسمبورغ لكونها اشارت الى هذه الاواليات المعاصرة للتراكم الاولي : اي بالمعنى الدقيق الى « نهب العالم الثالث » .

العصر الامبريالي نفسه ينقسم الى حقبتين : من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩٤٥ ، ومنذ ذلك العام حتى يومنا . حتى الحرب العالمية الثانية كانت المنظومة الاستعمارية تفرض اشكالا « كلاسيكية » على التقسيم الدولي للعمل . فتقدم المستعمرات منتوجات « الاقتصاد التعاملي » économie de traite (المنتوجات الزراعية « الاستوائية » التي يوفرها فلاحو ما وراء البحر) . بينما يوظف رأسالمال الاوروبي في الاقتصاد المنجمي وفي القطاعات « الثالثية » المرتبطة بهذا التشمير الاستعماري (مصرف وتجارة ، سكك حديد ومرافيء،ديون عامة الخ) . اما المراكز النامية فتقدم منتوجات الاستهلاك المانيفاتورية . ويبدو لنا من اليسير ان نبرهن على ان مثل هذا النظام قد كان مفقرا للاطراف بوجه خاص ، وانه كان من شأنه ان يؤدي الى نمط اول من « الاحتجاز » (٧٨) . على اية حال ، سوف تشهد الرأسمالية ، بعد فترة اولى زاهرة ولكن قصيرة ــ من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ ــ واحدا من اكثر عهودها ركودا (ما بين الحربين) : فبرز التسلح والحرب كحل وحيد لهذا الوضع .

بعد الحرب العالمية الثانية ، بدا عهد جديد من تعاظم الرأسمالية الباهر في المركز ، تعاظم مبني على الايفال في تحديث اوروبا الغربية (السوق المشتركة الخ) التي كان التفاوت بينها وبين الولايات المتحدة قد ازداد حدة

---

(٧٨) انظر بهذا الصدد دراساتنا للحالات العيانية ، لا سيما « اقتصاد المغرب » (بالفرنسية) المجلد الاول ، باريس ١٩٦٥ .

خلال الحرب . في نفس الوقت تزعزعت التبعيات الاستعمارية . في ما وراء البحار ، تميزت هذه الفترة بانشاء المجموعات الصناعية الخفيفة بصورة منظمة متفاوتة : انها سياسة « الاستعاضة عن الواردات » (انتاج المنتوجات المانيفاتورية التي كانت تستورد سابقا) . هنا ايضا نظل ضمن السوق العالمية ، ولا يتبدل في الوضع الا اشكال التخصص الدولي فقط : فالمركز ، من الان فصاعدا ، يقدم معدات التجهيز التي تتيح عملية انشاء الصناعات الخفيفة . هنا ايضا لا يمكن تجنب « احتجاز » التعاظم ؛ المبني في نهاية الامر على الصادرات الزراعية والمنجمية من الاطراف نحو المركز (٧٩) .

هل تتجه هذه الحقبة نحو نهايتها ؟ يبدو ان الامر كذلك . ففي بلدان الاطراف بدأت تستنفد امكانيات « الاستعاضة عن الواردات » ؛ الامر الذي يعبر عن نفسه بتباطؤ ملموس في عملية التصنيع والتعاظم (٨٠) . اما في بلدان المركز الغربية ، فالتوترات « الانكماشية » التي تبرز من جديد ؛ وتكاد تكون دائمة ، لـ « ازمة السيولة الدولية » تدل على بلوغ المحطة .

المنظومة الراسمالية العالمية بوسعها بالتأكيد ان تتغلب على هذا الوضع: فليس هناك من « ازمة كارثية » من شانها ان تولد بحد ذاتها نهاية المنظومة نهاية اسطورية . وهي تحاول ؛ والحالة هذه ؛ ان تتغلب على هذا الوضع باتجاهين قد يكون من شانهما تكييف الاشكال التي سيتخذها التخصص الدولي في المستقبل .

اول هذين الاتجاهين هو استيعاب اوروبا الشرقية في شبكة التبادلات الداخلية للمركز ، وتحديثها . وعلى كل حال ؛ هناك تطورات داخلية خاصة بتلك المنطقة تجعل هذا الاستيعاب امرا ممكنا - واو ان الشكل الذي سيتخذه هذا الاستيعاب (تحت حراسة العصا الروسية ؛ او على العكس في ظل « استقلال » الدول ـ النموذج اليوغسلافي ـ الخ) هو موضوع صراعات عنيفة .

اما الاتجاه الثاني الممكن فهو تخصيص « العالم الثالث » بالانتاج

---

(٧٩) نعتقد اننا اقمنا البرهان على ذلك في حالات عيانية . انظر سمير امين ، « اقتصاد المغرب » باريس ١٩٦٦ المجلد الثاني . « نمو الراسمالية في شاطىء العاج » باريس ١٩٦٧ .

(٨٠) انظر التقارير الاخيرة لمنظمة الامم المتحدة حول الوضع في افريقيا واميركا اللاتينية واسيا . وكذلك Arthur Ewing « الصناعة في افريقيا » لندن ١٩٦٨ .

الصناعي « الكلاسيكي » (بما فيه انتاج معدات التجهيز) ، مع احتفاظ المركز بالنشاطات الفائقة التحديث (الاتمتة ، الالكترونيك ، غزو الفضاء ، اللزة .) والحق ان عصرنا هو عصر ثورة علمية وتقنية (٨١) خارقة . هذه الثورة تجعل من الانماط « الكلاسيكية » للتراكم انماطا هرمة ، تتصف بارتفاع التركيب العضوي لرأسالمال . « العامل الرائـزي » ـ المادة الشهباء (ب) ـ اصبح العامل الرئيسي في النمو . هذا يعني ان الصناعات الفائقة التحديث تتصف بـ « تركيب عضوي للعمل » فاسحة بذلك مجالا نسبيا اكبر بكثير امام العمل المرتفع المهارة ، على حد التعابير الشديدة الوضوح التي يستعملها ا. عمانوئيل (٨٢) . فيكون من شأن البلدان المتخلفة ان تتخصص ، والحالة هذه ، في انتاجات « كلاسيكية » لا تتطلب الا عملا بسيطا ، بما فيها الانتاجات الصناعية « الثقيلة » الكلاسيكية (التعدين ، الكيمياء الخ) .

هذه هي مختلف الصيغ الماضية والحاضرة ـ وربما المقبلة ـ التي يتخذها تخصص دولي غير متكافيء يعبر دائما عن اوالية تراكم اولي يجري لصالح المركز ، وينبقي الاطراف بصورة دائمة ضمن دورها المرسوم ـ رغم الاشكال المتجددة التي يتخذها هذا الدور . وهذه الاوالية التي تعبر عن نفسها بتباعد متعاظم في تعويض العمل ، هي التي تحافظ على ديمومة التخلف وتزيد من حدته . وفي نفس الوقت يعبر نمو التخلف (٨٣) هذا Développement du sous - développemen من نفسه بتفاقم التناقضات الداخلية الخاصة بالتشكيلات الطرفية : تباعد متعاظم في الانتاجيات القطاعية داخل الاقتصادات الطرفية ، وهو تباعد جوهري من اجل تحليل التشكيلات الاجتماعية التي للتخلف (٨٤) .

---

(٨١) انظر Rodovan Richta « الحضارة على المفترق » باريس ١٩٦٩ .

(ب) والمعني بذلك المادة التي يتكون منها الدماغ .

(٨٢) عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٢٩ و ١٩٣ .

(٨٣) تعبير موفق لاندريه غ. فرانك ، الفصل من تصيرنا « تعاظم بدون نمو » .

(٨٤) هذا يشكل مضمون الفصل الذي يلي .

ثالثا : التجارة الخارجية ومسألة الاسواق .

من المؤكد ان التوسع الخارق للتجارة الخارجية في عصر الراسمالية لا يمكن ان يفسر بنظرية التفوقات المقارنة . كما أن هذه النظرية لا تفسر بالطبع ، وربما بشكل اخص ، ظهور تصدير راسالمال على نطاق واسع ابتداء من درجة معينة من درجات نمو الراسمالية . بل خلافا لذلك تماما ،تدخل نظرية التجارة ، المبنية على فرضية جمود العوامل في صراع مع الواقعة التي يشكلها التحرك الدولي لرؤوس الاموال . وهي واقعة مميزة لبؤس العلم الاقتصادي الشائع : فهذا العلم يجهل حركة راسالمال تلك . بل الحق إنه يعترف بها لكنه لا يحاول تفسيرها . اي انه لا يحاول ان يعرف ما اذا كانت هذه الحركة تضع تماسك نظرياته موضع الشك . ومن المؤكد ان المكان الذي تحتله التفوقات المقارنة في نظرية العلاقات الدولية ا تحيط بتجارة البضائع وبتدفق رؤوس الاموال في آن معا ا ينبغي ان يكون اكثر تواضعا بكثير مما هو عليه . ذلك ان التفوقات المقارنة ما هي الا مظهر الامور وحسب: انها النتيجة ـ التي تكاد تكون بديهية ـ لمقارنة الاسعار مقارنة وضعية .

فاذا طرحت هذه المسألة على « النظرية » ـ كيف تتحدد الاسعار التي تجري مقارنتها ؟ ـ لادى ذلك الى القيام بنقد اساسي ، اي الى اكتشاف ان وظيفة الرفض « التجريبوي ـ الوضعوي » لطرح المسألة ، وللذهاب من ثم الى ابعد من حدود المظاهر ، هي ادماج « النظرية » في مجمل ايديولوجية الاتساقات الكونية . فما ان يصار الى الامتناع عن طرح هذه المشكلة حتى يبدو التبادل بالضرورة مفيدا للجميع . فالمسالة لم تحل لان المشكلة لم تطرح ! فاذا طرحت ولا بد ، لادى ذلك الى الخروج من اطار « النظرية » ، اذ يصار الى اكتشاف ان معنى التجارة الدولية لا يمكن ان يدرك بمعزل عن ادراك معنى حركة التقدم التقني وتطور الاجور الخ ، اي بمعزل عن شروط توسع راسمالية المركز باتجاه الاطراف ، وشروط تكون التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي لراسمالية الاطراف ، اي بكلمة واحدة دون صياغة نظرية للتراكم على الصعيد العالمي . هذه النظرية تكشف عن ان الحركة تجري دائما نحو المركز Mouvement centralisateur وان تحول القيمة يتم من الاطراف نحو المركز ، وان المنظومة تعمل دائما بهذا الاتجاه لا بالاتجاه المعاكس كما تجعلنا المظاهر نعتقد .

تبقى سلسلة ثانية من الاسئلة . اذا كان التفوق المقارن هو الظاهرة

الثانية فما هي الظاهرة الجوهرية التي تفسر الحركة ؟ ينبغي لنا بالطبع ، ان نبحث عنها فيما هو اكثر الامورجوهرية في المنظومة . واذن فهي كامنة في التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك : تناقض يطرح دائما ويتجاوز دائما ــ فهو القانون الجوهري للتراكم الراسمالي ــ وهو الذي يعلمنا بالاتجاه الضمني نحو توسيع الاسواق ، كما انه يعلمنا بالحركة الدولية لرؤوس الاموال .

١ ــ الاتجاه الضمني لدى الراسمالية نحو توسيع الاسواق .

تعتبر نظرية التفوقات المقارنة ، اذن ، ان السبب العميق للتجارة الدولية يعود الى الفروقات الدولية التي تتصف بها اسعار السلع النسبية . نظرية التفوقات المقارنة لا تؤكد فقط على ان البضائع المتبادلة هي تلك التي تختلف اسعارها النسبية من بلد لاخر . بل تؤكد على ما هو ابعد من ذلك. انها تؤكد على انه بدون هذه الفروقات لا يعود ثمة فائدة من التبادل ، وان هذه الفروقات هي . وهي وحدها ، التي تدفع الامم الى تبادل منتوجاتها ، وان هذه الفروقات ليست ، بالتالي ، ضرورية للتبادل وحسب بل انها كافية كذلك .

والحال ان هذه الطريقة نفسها في تعيين اساس التجارة الدولية هي بالضبط مصدر عجز النظرية وقصورها . فالتبادل يحصل نظرا لاسباب ينبغي البحث عنها في الدينامية الداخلية للبلدان المتواجدة . وعندما يتوفر عدد من الشروط في صلب هذه الاوالية الداخلية يتم التبادل . فهو يتم ، والحالة هذه ، وفقا لقوانين التفوق المقارن ، لكن الفرق في السعر لا يسمه، وحده ، ان يسبب التبادل .

فلنقبل ، الى حين ، بالنظرية الخالصة حول التفوقات المقارنة . فتكون التجارة بين بلدين ، بموجب هذه النظرية ، اشد نموا كلما كانت البنى فيها اشد اختلافا ، اي كلما كانت « ندرة العوامل النسبية » فيها غير متكافئة ، على حد تعبير لغة المظاهر . ويشكل « العمل » في البلدان الزراعية العامل الاكثر غزارة ، نسبيا ، بينما يحتل « راسالمال » هذا الموقع في البلدان الصناعية . من المحتمل ، اذن ، ان يجد البلد الزراعي نفسه ، نسبيا ، متمتعا بتفوق في انتاجه لان هذا الانتاج « خفيف » ، كما يجد البلد الصناعي

نفسه متمتعا بتفوق في انتاجه هو الاخر . اذا صرفنا النظر عن التحركات التي يمكن أن تتحركها رؤوس الاموال ؛ يستمر التبادل الى حين الوصول لتكافؤ في تعويضات العوامل النسبية . لنفترض الان ان البلد الصناعي قد تابع حركة تصنيعه المتعاظم . فيصبح « راسالمال » فيه ، من جديد ، اكثر غزارة ، نسبيا ، فتنمو التجارة الخارجية الى ان يمتص عدم التكافؤ الجديد هذا . التجارة الخارجية تزداد ؛ اذن ، بالقيمة المطلقة . ونسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني تتبدل ؛ اذن ، بالنسبة لكلا البلدين . ولكن ، في حين ان التجارة الخارجية والدخل الكلي قد ازدادا كلاهما بالنسبة للبلد المجدد ، نجد في البلد المستسلم ان التجارة الخارجية قد ازدادت بالقيمة المطلقة (ازدادت بنفس الكمية ، على اية حال ؛ بالنسبة للفريق الاخر ؛ اذ المفترض أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا) بينما بقي الدخل القومي ثابتا او يكاد . فاذا افترضنا الان ان البلد الاقل نموا قد نما بدوره بشكل مواز للبلد المتقدم ، لبقي عدم تكافؤ الندرات النسبية في العوامل ثابتا على حاله ؛ وازدادت التجارة الخارجية ، شأنها شان الدخل الوطني ، على كل حال ؛ بالنسبة لكلا البلدين . وتكون نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني قد تبدلت ؛ بالنسبة لكلا البلدين ؛ بنفس الطريقة . فعدم تكافؤ التبدل في نسبة التجارة الخارجية الى الدخل هو اذن دلالة من دلالات النمو غير المتكافيء . ان الترسيمة التي وضعناها هنا تبدو مطابقة تماما للواقع لان نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني ـ في تطور العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة ماخوذا بشكل كلي ـ تتجه الى مزيد من الارتفاع في البلدان المتخلفة اكثر منها في البلدان النامية .

ويتبقى ان نضيف الى هذه الترسيمة ، التي تحاول الاجابة على الواقع ، الملاحظة الجوهرية التالية : التجارة بين البلدان المتخلفة ضئيلة جدا ، سواء نظرنا اليها من الناحية المطلقة ام من الناحية النسبية ، حتى في حال وجود الفروقات بين بناها . على النقيض من ذلك ، نجد ان التجارة بين البلدان النامية ،ذات البنى المتقاربة،تقع على مستوى مرتفع جدا . لذلك ، فاننا عندما نكف عن اخذ البلدان النامية والبلدان المتخلفة بشكل كلي ، نلاحظ ان القابلية الوسطية للاستيراد لدى البلدان الاولى قد ازدادت بسرعة اكبر منها لدى البلدان الثانية . وهذا ما يعبر عنه ، في التجارة الدولية ، ازدياد التبادلات مع الزمن بين منتوجات مانيفاتورية ومنتوجات

مانيفاتورية (٨٥) . أما ارتفاع القابلية الوسطية الكلية الاستيراد في البلدان النامية فهو يعني ببساطة ان هذه البلدان منخرطة في السوق العالمية اكثر من انخراط البلدان المتخلفة فيها . وليس في ذلك مدعاة للدهشة . اذ ان توسيع السوق يشكل القانون المطلق لنمو الراسمالية . فالسوق قد انتقل من كونه محليا ليصبح وطنيا ثم عالميا .

لقد استنتج البعض من ذلك ان تصنيع البلدان المتخلفة من شأنه ان يؤدي الى نمو حجم وارداتها نموا مطلقا ونسبيا . ويذكر هؤلاء بان نمو الدومنيون البريطانية « البيضاء » مثلا ، قد كان نموا موازيا لنمو مدهش في وارداتها . رغم ذلك لا ينبغي ان يعمم على الاقتصادات المتخلفة مثل خاص جدا من امثلة تطور التشكيلات الاجتماعيةالاقتصاديةالخاصةبهذهالبلدان. فالاقتصادات التي يتصف بها العالم المتخلف مختلفة ؛ فهي قد نحتت على قاعدة توسيع السوق الخارجية ؛ لا الداخلية . ولقد تكون في مثل هذه الظروف تقسيم دولي معين للعمل . ومنذ ذلك الوقت اصبح من الواجب ان يتم تصنيع البلدان المتخلفة عبر عصر التجارة الخارجية ، في حال رفض الاقتصادات النامية لعملية التصحيح البنيوية التي تتضمنها اعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل (٨٦) .

---

(٨٥) انظر مثلا : Hirschman « طاقة الامة وبنية التجارة الخارجية » (بالانكليزية) ص ١٢٦ (بركلي ١٩٤٥) . Condliffe « تجارة الامم » نيويورك ١٩٥١ . Mosk « اميركا اللاتينية والاقتصاد العالمي » ١٨٥٠ ـ ١٩١٤ . Venkatasubiah « تجارة الهند الخارجية ١٩٠٠ ـ ١٩٤٠ » نيوداهي ١٩٤٦ ..

(٨٦) هذه المشكلة كانت موضوعا لنقاش مفيد ، انظر بهذا الصدد : Ady « التصنيع الكولونيالي والاستخدام البريطاني » (مجلة الدراسات الاقتصادية ،شتاء ١٩٤٣) (بالانكليزية) . Brown « تصنيع البلدان الزراعية واحتمال تقسيم دولي جديد للعمل » (الصحيفة الاقتصادية حزيران ١٩٤٢) . Hirschmann « الامم الصناعية وتصنيع البلدان المتخلفة » مجلة « الاقتصاد الدولي » بالايطالية آب ١٩٥١) . Hubbard « التصنيع الشرقي وآثاره على الغرب » (بالانكليزية) لندن ١٩٣٥ . Jewkes « نمو الصناعة في العالم » (اوكسفورد ، السياسة الاقتصادية ـ بالانكليزية شباط ١٩٥١) Peltzer « تصنيع البلدان الشابة والتبادل في التقسيم الامي للعمل » ١٩٤٠ . Prokopovicz « تصنيع البلدان الزراعية وبنية الاقتصاد الملكي بعد ١٩١٤ ـ ١٩١٩ » ، باريس ١٩٤٥ . Staley « نمو العالم الصناعي : آثاره على البلدان الصناعية المتقدمة » مونتريال ١٩٤٤ .

ان السبب العميق لتوسيع الرقعة المطلقة والنسبية للتجارة العالمية ينبغي أن يوجد في دينامية الرأسمالية الداخلية ؛ في محركها الجوهري ـ البحث عن الربح ـ وفي الاواليات التي تولدها في وضع المؤسسة . بين مجتمعين في مرحلة ما قبل الرأسمالية ذوي بنيتين مختلفتين نسبيا ، لا تحدث تبادلات لان محرك مثل هذه المجتمعات هو تلبية الحاجات المباشرة ، لا الربح . وهذه التلبية تحصل بأن ينتج هذا المجتمع هو بنفسه ، اي داخل القرية او الملكية الكبيرة ؛ فلا يشتري من الخارج الا منتوجات نادرة يرى انه بحاجة اليها ولا قدرة له اطلاقا على انتاجها بنفسه ؛ وهي بشكل عام منتوجات فاخرة رفيعة ، « توابل » . ونفس السبب الذي يجعل التبادلات الداخلية نادرة يجعل التبادلات الخارجية نادرة كذلك : حيث ينعدم البحث عن الربح ؛ تنعدم الاسواق . وقد يحصل في هذه المجتمعات تكاليف حقيقية نسبية مختلفة ؛ ولكن ليس هناك تبادل . ان تجارة هذه المجتمعات الخارجية هي دائما تجارة بعيدة تتناول منتوجات مجهولة من قبلها ، اي منتوجات لا تملك هذه المجتمعات بالنسبة لها حتى مجرد حدي مقارنة تكاليف الانتاج . وانه لمن المدهش ان تتناول النظرية الذاتية للقيمة هذا الميدان بالضبط من التجارة البعيدة التي تمارسها المجتمعات ما قبل الرأسمالية ومن تبادل المنتوجات المجهولة .

يتوسع السوق في الاقتصاد الرأسمالي باستمرار لان البحث عن الربح يولد التنافس ، ولان هذا التنافس يدفع كل وحدة اقتصادية الى ان تراكم وتتوسع وتذهب من اجل ذلك الى اماكن بعيدة تبحث فيها عن مواد اولية بخسة الاثمان وتبيع فيها منتوجاتها . ان نفس الاوالية التي وسعت السوق المحلية وخلقت السوق الوطنية تدفع بالوحدة الاقتصادية الى البيع في الخارج . ولا يدّعين احد ان الوحدة الاقتصادية لا تكون معدة للبيع في الخارج ما لم تغز قبل ذلك كل السوق الوطنية ؛ وانها ، من اجل ان تتمكن من غزو السوق الوطنية ينبغي ان يكون « الحجم الامثل » قد بلغ حدا معينا تكفي معه منشأة واحدة لتلبية جميع الحاجات الوطنية . ان هذا النقد الحدي لا طائل تحته ، لان ليس هناك « حجم امثل » : الوحدة الاقتصادية الاكبر هي دائما اقوى واقدر على المنافسة . ثم انه بم يتعلق ، في الواقع ، هذا « الحجم الامثل » المزعوم ؟ انه يتعلق بالعامل « المنشأة » التي كان ايرادها في البدء متصاعدا ثم اصبح متناقصا . لعل الامر هنا عائد الى رغبة الاقتصاديين الجدد في ان يبنوا نظرية نظيرة لجميع العوامل لكن

ذلك ليس الا عملا فيه الكثير من الاصطناع لان « منشأة » تعني هنا «ادارة» والحال ان المنشأة الوحيدة المملاقة يمكنها كل الامكان ان تقسم هذه الادارة الى ما تشاؤه من الخلايا المستقلة بغية ان يكون التسيير تسييرا امثل . فتتمتع اجزاء هذه المنشأة المملاقة ـ والحالة هذه ـ بتفوق حاسم على الوحدات الاقتصادية المنافسة الاصغر منها بالفة بذلك الحجم الامثل : موارد نقدية مشتركة تتيح لها ان تنافس هذه الوحدات وتنتصر عليها . في الواقع اذن ـ نجد ان المنشآت المنتجة لنفس المنتوج تخلق بعضها بعضا في نقاط عديدة ـ في وقت معين يبقى السوق متقاسما بين عدد من الوحدات الاقتصادية . وكل واحدة تستمر في منافستها أجارتها وتبحث الى جانب ذلك عن مجالات لتصريف انتاجها في الخارج ؛ ثم ان غزو هذه المجالات يقويها ويساعدها على التوسع ومن ثم على منافسة جاراتها في البلد منافسة اسهل .

حتى هنا لم نكن بحاجة الى « التفوقات المقارنة » . فهناك اتجاه الى الشراء والبيع في الخارج لان هناك وحدات اقتصادية اينما كان مستعدة لان تبيع في الخارج ، لان التفوقات التي تستمدها من توسعها تفوقات حاسمة. هذا الاتجاه الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع اسواقها هو السبب العميق لنمو التجارة الدولية . على النقيض من ذلك ؛ لا تكفي نظرية التفوقات المقارنة لتفسير وجود هذه الظاهرة ونموها لانها لا تستطيع تفسير غياب التجارة الخارجية غيابا يكاد يكون كاملا ـ ما عدا التجارة البعيدة التي تتناول المنتوجات المجهولة ـ في كل التاريخ السابق على وجود الراسمالية .

هنا تتدخل « التفوقات المقارنة » . فالمنشآت التي تفلح قبل غيرها في البيع للخارج ؛ هي تلك التي يسعها ان تنافس المنتجين الاجانب للمنتوجات المشابهة منافسة افضل . يبقى ان نفسر لماذا يصبح البلد المصدر ؛ بدوره ؛ بلدا مستوردا . ليس هنا مجال عرض هذه النظرية (٨٧) . لكننا نذكر فقط ؛ ان هذه المشكلة ؛ المطروحة منذ زمن باكر جدا في تاريخ النظرية الاقتصادية ؛ قد كانت سببا في انماء ايديولوجية الاتساقات الشاملة انماء خارقا : فقد حاول البعض ان يبينوا كيف يتولد الاستيراد عن التصدير ؛ بقوى غيبية « موازنة »(équilibrantes) (مفعول السعر) ؛ مبنية على نظرية باطلة من اساسها (الكمّوية النقدية) . ولنذكر هنا فقط ان تحويل

---

(٨٧) من اجل دراسة الاتجاهات العميقة لميزان المدفوعات الخارجية ، انظر الفصل الخامس .

الدخل يجعل ميزان المدفوعات يتجه نحو توازن معيّن ، الامر الذي لا ينفي انعدام التناظر في وضعي الفريقين ، بل على العكس ، اذ انما يحصل التوازن بتضبيط بنى واحدهما وفقا لمقتضيات الاخر . ان المكان الفعلي للتفوقات المقارنة في هذه النظرية هو اذن التالي : انها شرط ضروري لكنه غير كاف .

لقد فسرنا اذن المكانة المتعاظمة التي تحتلها التجارة الخارجية في الدخل الوطني بالاتجاه الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع الاسواق . ولم تكن ثمة حاجة للجوء الى التفوق الطبيعي والى التخصص المتعاظم . فحيث توجد الراسمالية ، اي ذلك النظام التدينامي ، في جوهره ، والباحث دائما عن « مجالات جديدة » لنشاطه ، توجد تجارة خارجية نشطة ، سواء كانت البنى مختلفة جدا أو متقاربة جدا ، اذ انه حتى في مثل هذه الحال هناك في كل حين منتوجات « خاصة » « متميزة » أو معتبرة كذلك . غير ان هذه التفوقات تتبدل باستمرار ، كما ان رقعة التبادلات الدولية تتسع بلا انقطاع ، لا لان كل واحد ينصرف الى مزيد من التخصص ، بل لان الراسمالية تتقوى دعائمها وتمتد جذورها ، ولان الانتاج يتنوع ، وبتعبير آخر رغم ان التخصص لدى كل فريق يتقلص اكثر فاكثر .

ونحن نتكلم هنا بالطبع ، عن التبادلات بين البلدان النامية اي عن تبادلات في منتوجات مانيفاتورية مقابل منتوجات مانيفاتورية . فاذا كان المتبادلين في نفس المستوى العام من النمو ، فليس هنالك ، نظريا ، من تفوقات مقارنة ولا من تبادلات ممكنة . رغم ذلك ، توجد التفوقات والتبادلات ولكنها لا تنفك في تبدل لا ينقطع . اذا كان بوسع المانيا ان تصدر سيارات فولكسفاكن الى فرنسا (بينما لا تستطيع فرنسا أن تصدر سيارات رينو الى المانيا) وكان بوسع فرنسا ، بالمقابل ، ان تصدر كذا منتوج مانيفاتوري اخر ، فليس ذلك لان التعويضات النسبية للعوامل واستخدامها النسبي مختلفة في هذه الانتاجات ، بل لان شركة فلكسفاكن تتمتع بتفوق تكنولوجي على منافستها رينو (غالبا ما يرتبط بحجمها) او بوسائل مالية افضل الخ . حتى اذا الغي هذا التفوق من الوجود عن طريق اعادة تنظيم معينة لدى المنافس ، انقلب اتجاه التيار . اما اذا لم يكن المتبادلين في نفس المستوى من النمو ، كما في حال التبادلات بين الولايات المتحدة واوروبا ، فان نظرية التفوقات المقارنة يمكن ان تعرب عن التبادلات لان تفوق الانتاجية الاميركية متوزع بصورة غير متكافئة بين

فرع واخر . هذا ذلك هناك « تفوقات طبيعية » فعلية ، ولكن ضمن ميادين محدودة (اسباب مناخية بالنسبة لبعض المنتوجات الزراعية ، او ثروات منجمية) ، تفسر لماذا تصدر ايطاليا حمضيات الى النروج وليس العكس، كما تفسر تبادلات الفحم وخامات الحديد بين منطقتي الرور واللورين .

ان المشكلة المطروحة حتى الان تختلف عن تلك التي تطرحها روزا لوكسمبورغ . فتوسع الاسواق ، وامتدادها على الصعيد العالمي ، هما من طبيعة نمو الرأسمالية بالذات . ولا يحدث هذا الامتداد بالضرورة من اجل حل مسألة السوق ـ وتحقيق القيمة الزائدة . ان نظرية نمط الانتاج الرأسمالي تبين ان تحقيق القيمة الزائدة لا يتطلب توسيع السوق عن طريق تخلع الاوساط ما قبل الرأسمالية . وقد بين كل من ماركس ولينين هذه المقولة . هناك فقط مشكلة نقدية من اجل تحقيق القيمة الزائدة ، هي مشكلة انتشار الاعتمادات انتشارا ملائما (٨٨)

L'expansion convenable des crédits

لكن روزا لوكسمبورغ تطرح مشكلة من طبيعة اخرى ؛ لان الاشكالية عندها مختلفة . فهي لا تضع نفسها في اطار نمط الانتاج الرأسمالي (اطار كتاب راسالمال) بل تدرس في الواقع مشكلة عملية اخرى : مشكلة الانتشار العالمي للرأسمالية اي مشكلة علاقات بين تشكيلات (تخلع الاوساط ما قبل الرأسمالية) .

ويعود الفضل الى روزا لوكسمبورغ لكونها قد بينت ان هناك عملية معاصرة من عمليات التراكم الاولي كانت مستمرة بشكل موازٍ لعملية اعادة الانتاج الموسع بتعميق السوق داخل نمط الانتاج الرأسمالي. هكذا فان التناقض الدائم بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك ، الذي هو انعكاس للتناقض الجوهري لنمط الانتاج الرأسمالي ، يصار الى تجاوزه عن طريق تعميق السوق في الداخل (« رأسمالية خالصة ») وانتشارها في الخارج .

هذا التناقض الدائم، الذي يتجاوز باستمرار ، هو كذلك تناقض متعاظم . فهو يتجلى اذن بفائض متعاظم من رؤوس الاموال في نفس الوقت الذي تتمركز فيه الرقابة على رؤوس الاموال هذه ، وتمتد السوق الرأسمالية

---

(٨٨) ليس هنا مجال القيام بهذا البرهان . بل نحن نحيل القارىء على الفصل الثالث حيث نبحث هذه المشكلة التي تنتمي لنظرية وظائف النقد .

الى العالم باسره . واذن ، فتصدير راسالمال على نطاق واسع ابتداء من وقت معين من هذا النمو هو امر طبيعي جدا . فاذا اعيدت نظرية التفوقات المقارنة الى مكانها الحقيقي ، اي وضعت في الدرجة الثانية، واذا اخذت وفقا لما هي عليه ـ نظرية الاوالبات الظاهرة للتبادل الدولي ـ لا وفقا لما ليست هي عليه ـ نظرية القوى الجوهرية التي تفسر الانتشار الدولي للراسمالية ـ فان التضاربات القائمة بين نظرية التجارة الدولية ونظرية حركة رؤوس الاموال ، والالتباسات التي تشكل مصدرا من اغنى المصادر التي تغذي النقاش حول المشاكل الخاطئة ، الامر الذي يتميز به الاقتصاد الجامعي الشائع ، تزول حكما .

ان الاتجاه الكامن نحو توسيع السوق ، ونحو تكوين سوق دولية ، ليست ظاهرة جديدة تمتاز بها المرحلة الامبريالية (بالمعنى اللينيني)وحدها من تطور الراسمالية . والحق ان تكوّن السوق العالمية والصراع من اجل الحصول على المواد الاولية والمنافسة من اجل الاحتكار الاستعماري ، كلها حصلت ـ بناء على هذه الملاحظة ـ قبل الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، الامر الذي جعل البعض يعتقد ان من واجبه توجيه اعتراض اساسي للنظرية اللينينية حول الامبريالية (٨٩) .

نعم ان الاتجاه الى تكوين سوق عالمية قد ظهر منذ بدايات الراسمالية، بل حتى قبل الثورة الصناعية . في دراسة رائعة جدا حول المنظومة الراسمالية العالمية يسمى « اولفر كوكس » الى توضيح كيف ان التجارة الدولية ، منذ نشأتها في الزمن المركنتالي . قد لعبت دورا جوهريا في نمو الراسمالية ، وكيف ان الوحدة الاقتصادية الدينامية المتحركة الرائدة قد كانت دائما بعيدة الانخراط في الشبكات الجوهرية للتجارة العالمية (منذ القرن السادس عشر) . وكيف ان التجارة العالمية اليوم ـ رغم وهم الاكتفاء الذاتي ـ تلعب دورا جوهريا بالنسبة لاهم الشركات الاميركية . اما الاستنتاج الذي يستخلصه « كوكس » من ان الراسمالية ـ كمنظومة عالمية ـ لا يمكن ان يتناولها التحليل ضمن حدود نمط انتاج راسمالي خالص في اطار منظومة مغلقة ، فيشكل بحد ذاته مشكلة اخرى. فهنا يقف « كوكس » بوضوح ظاهر الى جانب روزا لوكسمبورغ ضد

---

(٨٩) Oliver C. Cox « الراسمالية كمنظومة » نيويورك ١٩٦٤ ، لا سيما ص ٩٧ و ص ١١٧ ـ ١٢٠ .

ماركس ولينين . ونحن لا نلتقي معه في ذلك، لان البرهان على ان القيمة الزائدة لا يمكن تحقيقها بدون المجال الخارجي ، اللاراسمالي ، برهان خاطىء : فاعادة الانتاج الموسع ، ممكنة بدون الاوساط اللاراسمالية ، على اعتبار أن المجال الخارجي ، الذي لم يكن موجودا ، قد اوجد فيما بعد بواسطة الاستثمار نفسه . والحال ان هذه مسألة جوهرية لفهم اتجاه نمط الانتاج الراسمالي لان يصبح النمط الوحيد عندما يكون مبنيا على السوق الداخلية .

يبقى ان هذا الاتجاه الدائم انكامن لدى الراسمالية نحو توسيع السوق يتحول نوعيا ، في اشكال التعبير التي يتخذها ، عندما يعمد التمركز ـ وهو ميل دائم اخر كامن لدى الراسمالية ـ الى نقل المنظومة (في المركز) الى مرحلة الاحتكارات . هذا ما فهمه لينين جيدا ، اذ جعل من الاحتكار المحور الجوهري لتحليل الراسمالية تحليلا مجددا . ذلك ان المنشاة الصغيرة التي كانت في القرن التاسع عشر ، ليست قادرة على تصدير رؤوس الاموال . والاتجاه نحو توسيع السوق يتجلى ، والحالة هذه ، بالضرورة اما بواسطة التجارة (تصدير البضائع) واما بتدخل الدولة تدخلا سياسيا فتعمل عندئذ على اخضاع الاطراف لمقتضيات المركز الموضوعية . أبتداء من عام ١٨٨٠ سوف تعمل الاحتكارات بصورة مباشرة. فيصبح بوسع الاتجاه نحو توسيع السوق ان يعبر عن نفسه بصيغة جديدة : صيغة تصدير رؤوس الاموال .

في زمن الراسمالية التنافسية اذن ، يتم توسيع السوق في جو من التنافس بين منشآت المركز على الاسواق الخارجية ، الا ان للراسمالية المركزية حاجات موضوعية تنشأ ١) عن عدم كفاية السوق ، التي هي في جوهرها سوق زراعية في مراحلها الاولى،محدودة بحدود وتيرة واتساع تقدم الانتاجية في الزراعة ، ٢) عن مقتضيات تصعيد معدل الربح الى حده الاقصى ، وهي مقتضيات تنطوي على البحث في الخارج عن مواد للاستهلاك الشعبي رخيصة الثمن (لا سيما الحبوب) تتيح تخفيض كلفة اليد العاملة ، كما تنطوي على البحث عن مواد اولية تتيح تخفيض قيمة راسالمال الثابت الموضوع موضع الاستثمار . يقدم كريستيان بالوا (٩٠) ،

---

(٩٠) كريستيان بالوا « مشكلات التعالم في الاقتصاد المفترح » لا سيما الصفحات ٣٧ ـ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٦٢ حيث اخترنا الاستشهادات التي تلي .

في كتاب اساسي : توضيحا جديدا للصلة بين هذه المقتضيات الموضوعية والمراحل التي مر بها تكوّن نظرية التجارة الدولية من آدم سميث الى ماركس . فعند آدم سميث ، الذي جاء في البدايات الاولى للرأسمالية ، كما بيّن بالوا بوضوح نجد : « ١) ان المجال الخارجي يصلح كمنفذ لفضلات الفائض les excédents du surplus نظرا لضيق السوق الداخلية حيث تقسيم العمل محدود بحدود المرحلة التصنيعية . ٢) ان المجال الخارجي سوف يتيح ، من تلقاء ذاته ، توسيع تقسيم العمل داخل المجال الوطني ،هذا التقسيم الذي كانت السوق الداخلية لوحدها تكبحه الى حد كبير . كذلك فان العلاقة بين التجارة الخارجية وتوليد القيمة الزائدة هي التي تشغل ريكاردو . ولكن في ذلك الحين كان « للقطاع الصناعي قاعدة عريضة بما فيه الكفاية ، على عكس ما كان يراه سميث. تمكنه من ان يوفر لنفسه ازديادات المجالات المتعاقبة لامتصاص الفائض الصناعي . ان قانون مجالات التصريف عند « ج.ب.ساي » ،وهو القانون الذي يؤيده مؤلفنا على كل حال ، يعين وجهة نظر مماثلة . بنتيجة ذلك لا يعود للراسمالية الزراعية الداخلية الا دور ضئيل في استهلاك المنتوجات الصناعية . . فاذا كف القطاع الزراعي عن التدخل بوصفه سوقا لامتصاص الفائض فانه لا يكف معذلك عن لعب دور ضاغط على تولد الفائض بمقدار ما . . يهدد امكانيات هذا الفائض على التعاظم . وذلك بقطع طريق الربح بواسطة قانون الايرادات المتناقصة ، الذي هو السبب في ارتفاع الاسعار . . ان دور التجارة الخارجية هو ان تنوب محل السوق الزراعية الداخلية من اجل تقديم المواد المعيشية اللازمة لقوة العمل » . ثم فيما بعد « يقوم ماركس بتأليف المساهمات النظرية لدى كل من آدم سميثودايفد ريكاردو موفقا بين المساهمة التي قدمت حول الامتصاص ـ دور صادرات المنتوجات المانيفاتورية ـ وبين المساهمة حول تولد الفائض ـ دور واردات المواد الاولية » . فالتجارة بهذا المعنى هي وسيلة للحد من تدني معدل الربح :

« بمقدار ما تؤثر التجارة الخارجية على خفض الاسعار ، سواء اسعار عناصر راسالمال الثابت او عناصر المواد المعيشية التي يتحول اليها راسالمال المتحول ، بمقدار ما يكون لها من اثر على رفع معدل الربح ، برفعها لمعدل القيمة الزائدة وخفضها لقيمة راسالمال الثابت » (٩١)

---

(٩١) Marx « راسالمال » المنشورات الاجتماعية الجزء السادس ص ٢٤٩

ان هذه الحاجة الموضوعية التي تحتاجها راسمالية المركز في زمن المنافسة تفسر السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدول : الغزو الاستعماري، افتتاح الاسواق المحمية من اجل المركز الاحتكاري . تدمير المحترفات في المستعمرات واللجوء من اجل ذلك كله الى وسائل سياسية (ان مثل الهند الذي ذكر مرات عديدة هو في هذا الصدد اوضح الامثلة) تشجيع الهجرة وتشمير الاراضي لانتاج القمح واللحوم في الغرب الاميركي واميركا الجنوبية الخ .. وهذه الوسائل جميعا وسائل « تتجاوز الحيز الاقتصادي » extra économiques وينبغي ، مرة اخرى ، ان تستوعب ضمن تفسير سيرورة المنظومة اقتصاديا ، الامر الذي تمتنع عنه «الاقتصادوية» .

لقد بقي تصدير رؤوس الاموال مجهولا ، في ذلك الزمن ، كوسيلة لتوسيع الاسواق . أذا قان الصيغة الغالبة التي اتخذها ، في الحالات الاستثنائية التي ظهر فيها ، بقيت صيغة القرض العام ، تجمعه في المركز اكثر البيوتات المالية قدرة . كالقروض التي كانت تقدم للخديوي في مصر .

اما صيغ التعبير التي اتخذها هذا الاتجاه الضمني نحو توسيع الاسواق في زمن الاحتكارات فهي صيغ مختلفة تماما عن الاولى . اذ ، منذ ذلك الوقت ، سيكون من الممكن ان يرافق تصدير البضائع تصدير في رؤوس الاموال ، يعزز التصدير الاول ، ويزيد في اندفاعه . اما العلاقات العالمية (التجارة وتصدير رؤوس الاموال) فتظل محتفظة بنفس الوظائف بالنسبة لراسالمال المركزي : وظائف محاربة التدني الاتجاهي في معدل الربح وذلك : ١) بتوسيع الاسواق واستغلال مناطق جديدة فيها ، حيث معدل القيمة الزائدة ارفع مما هو في المركز ٢) بتقليص كلفة كل من قوة العمل وراسالمال الثابت . لكن تحليل هذين الشرطين الجديدين يقتضي ان نقوم اولا بتحليل الاتجاه الضمني لدى راسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال .

٢ ــ الاتجاه الضمني لدى رأسمالية المركز نحو تصدير رؤوس الاموال

ان كتب الاقتصاد السياسي تبحث في تجارة السلع والحركة الدولية لرؤوس الاموال كل على حدة وبشكل متتابع ، والمصيبة لا تقع في هذه الطريقة في العمل ــ الامر الذي يمكن تبريره على صعيد تعليمي ــ بل

في كون النظريتين اللتين تقدمان تباعا نظريتان متناقضتان (٩٢) . تؤكد هذه الكتب ، بشأن حركات رؤوس الاموال ، ان هجرتها من بلد لاخر تعود الى توزيع عوامل الانتاج توزيعا غير متكافىء ، وان انعدام التكافؤ هذا يؤدي الى تعويض غير متكافىء في رأسالمال (توزيع معدل الفائدة توزيعا غير متكافىء) . لكن هذه الكتب كانت آنفا قد فسرت تجارة البضائع بهذا الانعدام ايضا للتكافؤ في توزيع العوامل . بل انها ذهبت الى حد التأكيد على ان التبادل يكافىء ما بين تعويضات العوامل الموزعة توزيعا غير متكافىء .

لنعد هنا ايضا الى ريكاردو . لقد رأينا أن نظرية التفوق المقارن من منظار القيمة العمل ، تؤدي الى نتيجة مفادها ان التبادل الدولي داخل نمط الانتاج الراسمالي لا يبدل في حال الاجور الفعلية ، بل يزيد في حجم الربح لدى كل من المتبادلين . انه يزيد حجم الربح لكنه لا يكافىء بالضرورة ما بين معدلات الربح في كلا البلدين . النظرية الريكاردية تترك مجالا لنظرية مكملة محتملة تبحث في حركات رؤوس الاموال المجتذبة نحو البلدان التي يكون معدل الربح فيها معدلا ارفع .

ان تبني وجهة نظر وضعوية ، ثم ذاتوية ، للقيمة قد ادى الى التخلي عن هذه الاطروحة البسيطة التي قال بها ريكاردو . لقد صير الى الاعتقاد اولا ، مع طوسنغ ، ان التجارة الدولية ، بوصفها نتيجة لتعويض نسبي في العوامل غير متكافىء ، من شأنها ان تولد فروقات مطلقة في هذه التعويضات اياها . وعمم طوسنغ على الاجور وعلى الربح ما كان يعتبره ريكاردو صحيحا بالنسبة للربح وحده : فالتبادل يرفع انتاجية جميع العوامل ، واذن يرفع تعويضاتها الفعلية ، دون ان يؤدي ذلك الى التكافوء بينها . اننا نرى مباشرة الصلة التي تربط هذه النظرة بنظرة القيمة . ولقد استمرت المجادلة في ما بعد مع صامويلسن وهكشر واهلن .

---

(٩٢) بالاضافة الى المصنفات المشار اليها آنفا والتي تبحث في نظرية التجارة الدولية يمكن الرجوع الى : Heckscher « اثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل » (القراءات في نظرية التجارة الدولية ص ٢٧٢) . Stopler and Samuelson « الحماية والاجور الفعلية » (بالانكليزية) (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٤١). «صموئيلسن» « سعر العوامل » (بالانكليزية) (الصحيفة الاقتصادية حزيران ١٩٤٨ ـ حزيران ١٩٤٩) . Ohlin « التجارة بين المناطق وبين الامم » (بالانكليزية) لندن ١٩٣٣ .

اما صامويلسن فهو يبرهن ان تبادل البضائع ينتهي الى تكافؤ مطلق في تعويضات العوامل . ويستند برهانه الى فرضيتين اثنتين : ان التجهيزات بالعوامل معطاة مرة واحدة وبشكل دائم ، وانه لا يوجد ، لكل منتوج ، الا تركيبة واحدة للعوامل هي افعلها جميعا . فاذا كانت كميات العوامل هي نفسها في بلدين ا و ب فان تعويضاتهما النسبية تكون متماهية سلفا . فيصار الى استعمال نفس التقنيات لانتاج نفس المنتوجات ولا يعود هناك من تبادل ممكن (اذ ان التقنيات نفسها فعالة ايضا) . اما اذا حصل العكس ، وكان البلد ا يمتلك اراض كثيرة ، فان انتاج القمح ـ الذي تتطلب التقنية الافعل بالنسبة له مزيدا من الاراضي ـ يكون مزدهرا فيه نظرا لان تعويض هذا العامل هو تعويض اضعف . اما في ب ، التي تمتلك مزيدا من العمل ، فان انتاج النسيج هو الذي يكون مزدهرا فيها ، فيحصل التبادل . في ا ، التي تنتج مزيدا من القمح (وتصدر قسما منه) يتعطل عن العمل عدد من العمال (اذ يصار الى استيراد النسيج) . ويرتفع تعويض الارض ، كما ينخفض تعويض العمل . وتحدث حركة عكسية في ب . ويستمر التبادل حتى تتكافأ التعويضات في كلا البلدين . ان الحلقة المفرغة هنا واضحة . فليس هناك من تقنية افعل من غيرها بحد ذاتها . والتركيبة الاكثر فعالية تتوقف على تعويضات العوامل . كما يتوقف تعويض العوامل على استعمالها النسبي ، واذن على اختيار التقنيات . بوسعنا اذن ادخال هذا العنصر الجديد . في ا يصار الى انتاج القمح والنسيج بواسطة طرائق استخدام الارض Land Using واستخدام العمل Labour Using على التوالي . فيرتفع تعويض الارض ، ذاك المساوي لانتاجيتها الحدية ، ويضعف تعويض العمل . اما في ب فيصار الى انتاج هاتين البضاعتين وفقا لطرائق مختلفة . وقد يحدث في كثير من الاحيان ان يكون سعر القمح في ا متماه identique مع سعر هذه البضاعة في ب ، لان ا تستغل مزيدا من الاراضي استغلالا مربحا ، وقليلا من العمل المرتفع الكلفة . ولكن قد يحدث في كثير من الاحيان ايضا ان يكون سعر القمح ، رغم ذلك ، ادنى في ا اذا كان استغلال الارض استغلالا اكبر ، يقابله تعويض نسبي ذو قيمة ادنى . في هذه الحال تبيع ا قمحا الى ب ويساعد انتاجها الزراعي ، الذي ينمو على حساب صناعة النسيج ، على رفع سعر العمل الى حد تصبح معه الاسعار ، رغم التقنيات المختلفة في انتاج القمح ، متماهية في كلا البلدين .

التجارة الدولية تعمل بشكل يؤدي الى تكافؤ السعر في كل عامل ، في كلا البلدين ، دون ان يؤدي ذلك اطلاقا الى بلوغ التكافؤ الكامل . وقد يبدو اذن ان هناك مجالا لنظرية لحركات رؤوس الاموال تضاف الى نظرية التجارة هذه .

ولنذكر ان كل هذا النقاش يقع داخل نمط الانتاج الراسمالي وانه لا يطرح مسألة العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية ـ المختلفة ـ في المركز وفي الاطراف . فالاتجاه نحو تكافؤ تعويضات العوامل يصح اذن بالنسبة لما يتعلق بالعلاقات بين البلدان الراسمالية « الخالصة » التي تقترب منها تشكيلات المركز اقترابا فعليا . وعلى العكس ؛ ففي العلاقات بين المركز والاطراف لا يصح هذا الاتجاه بالنسبة للاجر ، لان التشكيلات الاجتماعية ليست متماهية .

ان الصعوبة التي تصطدم بها النظرية المعاصرة . اذ تجهل هذه الواقعة الجوهرية ، هي التالية : اذا كانت التجارة وتصدير رؤوس الاموال يشكلان كلاهما وسيلتين تتعوض بواسطتهما التفاوتات الدولية ، فكيف نفسر ان احدى هاتين الوسيلتين لم تقم مقام الاخرى ؟ كيف نفسر النمو الاسرع لتصدير رؤوس الاموال بدءا من زمن معين فقط ؟ كيف نفسر ان نمو تصدير رؤوس الاموال لم يعوض مطلقا ، ولو جزئيا ، تصدير البضائع بل انه على العكس قد شكل دائما حافزا لدفع تصديرها قدما؟

هناك ست مجموعات من الوقائع ذات المغزى يتيغي دمجها تباعا في النموذج التفسيري .

اولا ان تصدير راسالمال المتاتي من المراكز الراسمالية القديمة لم يتسع اتساعا فعليا الا بدءا من عام ١٨٨٠ تقريبا . فقد ارتفعت صادرات رؤوس الاموال البريطانية من ١٠٠ مليون ليرة في الفترة ١٨٢٥ ـ ٣٠ الى ٢١٠ ملايين عام ١٨٤٥ و١٣٠٠ مليون عام ١٨٨٠ لتصل الى ٣٧٦٣ مليونا عام ١٩١٣ . اما بالنسبة لفرنسا فالقفزة هائلة : من ١٢ ـ ١٤ مليار فرنك عام ١٨٧٠ الى ٤٥ مليارا عام ١٩١٤ ، وبالنسبة لالمانيا من ٥ مليارات مارك عام ١٨٨٣ الى ٢٢ ـ ٢٥ مليارا عام ١٩١٤ ، وبالنسبة للولايات المتحدة من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٨٩٦ الى ١٥٠٠ مليون عام ١٩١٤ الى ١٨٥٨٣ عام

١٩٢٢ و٢٥٢.٢ مليونا عام ١٩٣٣ (٩٣) .

ثانيا : ان التصدير يتم بشكل رئيسي من مراكز الراسمالية القديمة نحو مراكز جديدة في طور تشكيلها ، وبصورة ثانوية فقط نحو البلدان المتخلفة . هكذا فان روسيا والدومنيون البريطانية « البيضاء » قد شكلت المنافذ الرئيسية للتصريف . اما في الزمن المعاصر فان الحركة الرئيسية هي حركة تصدير راسالمال الاميركي الشمالي نحو اوروبا وكندا واستراليا وافريقيا الجنوبية .

ثالثا : ان تصدير راسالمال لم يحل محل تصدير البضائع بل على العكس قد دفع هذا الاخير قدما ؛ رغم ان الحركة الاولى كانت اكثر اتساعا من الثانية . ويمكن ملاحظة الظاهرة ملاحظة شاملة في التجارة العالمية : فالفترة ما بين ١٨٨٠ ـ ١٩١٣ التي شهدت اسرع تعاظم للتجارة العالمية حتى وقتنا هذا (نسبة ١٤ ٪ في العام مقابل نسبة ٣،٣ ٪ في الفترة ما بين ١٨٤٠ ـ ١٨٨٠، ونسبة تكاد تقرب من الصفر في فترة ما بين الحربين وحوالي ٧٪ منذ ١٩٥٠) هي كذلك الفترة التي شهدت اقوى تعاظم لتصدير رؤوس الاموال (٩٤) . فالفترات التي تشهد تعاظما

---

(٩٣) تقديرات مستقاة من المؤلفات التالية : C. K. Hobson « تصدير راسالمال » لندن ١٩١٤ ص ٢٠٧ Feis « اوروبا ، مصرف العالم » نيوهافن ١٩٣٠ص ٢٤٧و٧١. J. A. Hobson « الامبريالية » لندن ١٩٠٢ . « مصرف انكلترا » « استثمارات المملكة المتحدة في ما وراء البحار . بين ١٩٣٨ ـ ١٩٤٨ » لندن ١٩٥٠. Cairncross « الاستثمار الداخلي والخارجي من ١٨٧٠ الى ١٩١٣ » كامبريدج ١٩٥٢ . Jenks « هجرة راسالمال البريطاني حتى ١٨٧٥ » نيويورك ١٩٢٧ . Cléona Lewis «مجازفات اميركا المالية في الاستثمارات الدولية » واشنطن ١٩٣٨ . Nadler «الاستثمارات الاميركية الخارجية » ١٩٥٠ . Rippxy « قفزة الاستثمار البريطاني عام ١٨٨٠ في مناجم اميركا اللاتينية » ١٩٤٨. D. Thorner « الاستثمار في الامبراطورية » فيلادلفيا ١٩٥٠ . Iveran « اوجه نظرية تحركات راسالمال الدولي » القسم الثاني ـ ب لندن ١٩٣٦ . « المؤسسة الملكية للاعمال الدولية » « مشكلة الاستثمار العالمي » اوكسفورد ١٩٣٧ .

(٩٤) Marsh « الاستثمارات والتجارة في العالم » نيويورك ١٩٥١ ، Ferns « الاستثمار والتجارة بين بريطانيا والارجنتين في القرن التاسع عشر » (المجلة التاريخية الاقتصادية ١٩٥٠) . Heaton « تاريخ اوروبا الاقتصادي » المجلد الثاني ص ١٩٩ (بالفرنسية) .

قويا في تصدير رؤوس الاموال هي كذلك تلك التي تشهد تعاظما قويا في تجارة البضائع .

رابعا : ان الدينامية القائمة على تدفق استثمار راسالمال الاجنبي وعلى التدفق العكسي للارباح المصدرة ، تختلف اختلافا كبيراً في العلاقات بين المركز والاطراف عما هي في العلاقات بين المركز القديم والمركز الجديد الذي في طور التكون . ففي العلاقات بين المركز والطرف ينتقل الطرف من مرحلة « المستدين الشاب » (تدفق راسالمال المستورد يفوق تدفق المداخيل المصدّرة) الى مرحلة « المستدين الكهل » (ارتداد الارباح يطغى على تدفق مداخيل الرساميل الجديدة) و « يستقر » في هذه المرحلة .

اما في العلاقات بين المركز القديم والمركز الجديد الذي في طور التكون فالتطور يختلف : فالمركز الجديد يصبح بدوره مصدّرا الرساميل (دائن شاب ثم دائن قديم) (٩٥) .

خامسا : بينما يتجه الاجر في « المراكز الجديدة » التي في طور التكوّن ، نحو الارتفاع الى مستوى الاجر في المراكز القديمة التي تتأتى رؤوس الاموال منها (في بعض الاحيان يكون هذا الاجر ، منذ البدء ، ارفع في المراكز الجديدة منه في المراكز القديمة) ، نجد ان التباعد بين الاجر في المركز والاطراف (لقاء انتاجية متكافئة ، وفي نفس تقنيات الانتاج الخ) يتجه على العكس من ذلك نحو الاتساع .

سادسا واخيرا ، ان معدل الربح في الاطراف هو معدل ارفع مما هو عليه في المركز . ان بعض المعطيات المباشرة تترك مجالا للاعتقاد بأن معدل تعويض راسالمال في الاطراف لا يرتفع عما هو عليه في المركز الا بمقدار بسيط للغاية .

فمثلا : نكتشف بالنسبة لفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٣ وفترة ما بين الحربين ان معدل التعويضات المدفوعة للمساهمين والمتعهدين الاوروبيين من القيم الاستعمارية والاجنبية يكاد ان يكون ارفع بنقطة واحدة (فهو في حدود ٥ الى ٦ ٪) من معدل تعويض القيم المتروبولية (الذي يقع بين

---

(٩٥) انظر مثلا : منظمة الامم المتحدة « النمو والركود في الاقتصاد الاوروبي »(بالانكليزية) ص ٢١٧ ومصادر عدة (سمير امين ، الاطروحة ،ص ٧٧ وما يليها) .

٤ و٥ ٪ (٩٦) . ان هـذا الفـرق لا يمثـل سوى « رسم مخاطـرة » une prime de risqne . وهذا وهم . اذ ان تعويض المساهمين ليس هو الربح ، وتسعير القيم في البورصة ينتهي بمختلف التعويضات الى مستوى مشترك باقتطاعه « القيمة حسب البورصة » من قيمة الاصول الصافية Valeurs des actifs nets . اذا أخذنا بالاعتبار الايرادات الخام للاستثمارات الاميركية الشمالية في كل من الولايات المتحدة واميركا اللاتينية تتبين لنا معدلات مختلفة جدا : فهي بمثابة ١٥ الى ٢٢ ٪ في اميركا اللاتينية مقابل ١١ الى ١٤ ٪ في الولايات المتحدة (٩٧) في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . وتنشأ الصعوبة في جميع هذه الحسابات عن انه كثيرا ما يكون من العسير التمييز في عملية ما ، بين وظيفة المنشأة (المعوض عنها بالربح) ووظيفة دائني الرساميل السائلة (المعوض عنها بالفائدة) . فلنأخذ مثلا القروض الحكومية في القرن التاسع عشر . فمن هو صاحب المشروع هنا ؟ هل هو المكتتب المغفل ام هو المصرفي ، هذا الوسيط القوي التي يقتطع عمولة تشكل ربحه الخاص ؟ انه بالتأكيد هذا الاخير . ولا يبدو أن ربحه قابل للمقارنة مع الربح الذي يشكل تعويض المدخر الصغير . لنأخذ مثلا قروض المجموعات الاوروبية ا فرولنغ غوشن ، أو بنهايم ، بيشوفشيم ، البنك الانكليزي المصري ، البنك العثماني) الى الخديوي اسماعيل بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٣ . لقد ارتفعت القيمة الاسمية لهذه القروض الى ٦٨ مليون ليرة استرلينية ، والقيمة التي قبضتها الخزينة المصرية الى ٤٤ مليون (٩٨) . لا شك في ان المكتتبين الذين دفعوا فعلا ٦٨ مليون ليرة استرلينية الى المصرفيين لم يتلقوا الا معدل فائدة اسمية بمقدار ٧ ٪ ، هذا هو المعدل الذي حسب فيما بعد من قبل المؤلفين الذين يذكرهم « آفرسون » في مؤلفه الشهير . اما ما لم يحسب على الاطلاق فهو معدل ربح البنوك اي النسبة بين الفائدة الخام المحققة

---

(٩٦) هذا الوهم يدفع مماثوئيل الى الوقوع في نفس الخطأ الذي وقع فيه المؤلفون المذكورون انفا . C. Iverson المرجع المذكور الصفحات ١٠٤ ـ ١٠٦ . « منظمة الامم المتحدة » « راسالمال الخارجي في اميركا اللاتينية » (بالانكليزية) ص ١٦٣ . « التحركات الدولية لرؤوس الاموال بين الحربين » (بالفرنسية) ص ٦٤ .

(٩٧) منظمة الامم المتحدة « راسالمال الخارجي في اميركا اللاتينية » ص ١٦٢ .

(٩٨) Angelo Sammarco « مصنف في تاريخ مصر » (بالفرنسية) المجلد الرابع . القاهرة ١٩٣٥ ص ٣٢٢ .

(هنا ٢٥ مليون ليرة استرلينية) وبين راسالمال الخاص الموظف في العملية بواسطة البنك . ويبدو ، دون اي شك ان هذا المعدل مرتفع جدا . لكن القضية هنا قضية نهب ، تراكم اولي) ! ان افضل وسيلة لحسم المسألة هي مقارنة المعدل الوسطي للربح في مجمل صناعات البلدان النامية مع المعدل الوسطي للربح في البلدان المتخلفة . والحق ان هذا المعدل هو المعدل الاكثر دلالة . لقد حاولنا ان نقوم بهذا الحساب بالنسبة للصناعة المصرية، وان نقارن نتيجته بمعدل ربح الصناعة الاميركية . والنتيجة التي حصلنا عليها لا تدع مجالا للشك : فمن الواضح كل الوضوح ان معدل الربح ارفع في البلدان المتخلفة (٩٩) . ان التحليل الحدي يمتنع ، كعادته ، عن طرح المشاكل الحقيقية : فهو اذ ينسب لمعدل الفائدة صفة كونها نمط تعويض راسالمال ، يؤدي ، سواء في هذا المجال ام في غيره ، الى تحليل زائف جامد ينتمي الى ايديولوجية الاتساقات الشاملة . اما النظريات التي حاولت ان تجيب على المسألة فهي ثلاث فقط : النظرية الريكاردية حول الايرادات المتناقصة ، والنظرية ما بعد الكينزية حول النضوج ،والتحليل الماركسي للتدني الاتجاهي لمعدل الربح ، وللامبريالية وامتداداتها .

ان الحرب العالمية الثانية (١٠٠) لم تطح فقط بميزان القوى بين القوى الكبيرة ، شأنها شأن الحرب العالمية الاولى ، بل انها اقامت بالاضافة الى ذلك تراتبا اساسيا جديدا ، اذ اصبحت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين تلعب دورا غير متناظر مع الدور الذي كانت تقوم به القوى الكبرى الاخرى في الغرب . وتجلى ذلك بهيمنة الولايات المتحدة هيمنة مطلقة في ميدان تصدير رؤوس الاموال : فقد انتقلت حصة الولايات المتحدة من ٦،٣ ٪ عام ١٩١٤ و٣٥،٣ ٪ عام ١٩٣٠ الى ٥٩،١ بالمئة عام ١٩٦٠ بينما تضاءلت حصة بريطانيا العظمى من ٥٠،٣ ٪ الى ٤٣،٨ ٪ ثم الى ٢٤،٥ ٪ ، وحصة المصدّرين الرئيسيين الاخرين لرؤوس الاموال (المانيا وفرنسا) من ٣٩،٥ ٪ الى ١١،٠ ٪ ثم الى ٥،٨ بالمئة (١٠١)،

---

(٩٩) انظر سمير امين ، الاطروحة ، الصفحات ١١٧ وما يليها .

(١٠٠) لقد فتح تحليل الاتجاهات المعاصرة لتصدير رؤوس الاموال مجالا لادبيات غزيرة. ونحن نشير الى افضل المؤلفات التاليفية : « هاري ماغدوف » (عصر الامبريالية ، المجلة الشهرية ـ بالانكليزية ـ ١٩٦٨) « بيير جاليه » (الامبريالية عام ١٩٧٠ ،

الى ذلك اصبحت الدول النامية ، منذ ذلك الحين ، الاسواق الرئيسية بالنسبة للرساميل الاميركية : عام ١٩٦٦ كانت اوروبا تستوعب ٤٠،٣ ٪ من هذه الرساميل ، وكندا ٣٤،٨ ٪ واستراليا واليابان وافريقيا الجنوبية ٧،٢ ٪ ، بينما لم يكن « العالم الثالث » يستوعب الا ١٧،٧ ٪ من هذه الرساميل (١٠٢) . والحال ان التوزيع القطاعي لهذه الرساميل يختلف اختلافا كبيرا تبعا للطابع النامي او المتخلف للبلدان التي تستقبلها . عام ١٩٦٤ كان القطاع المنجمي يستحوذ على ٨،٠ ٪ من مجمل الاستثمارات الاميركية المباشرة ، والنفط على ٣٢،٤ ٪ والصناعات التحويلية على ٣٨،٠٪ والخدمات العامة والتجارة والخدمات المباشرة على ٢١،٦ ٪ . لكن حصة الصناعات التحويلية ترتفع الى ٥٤،٣ ٪ في اوروبا ٤٤،٨ ٪ في كندا و٥٤،١ في استراليا وزيلندا الجديدة ، بينما تنخفض الى ٢٤،٣ ٪ في اميركا اللاتينية و١٧،٥ ٪ في اسيا و١٣،٨ في افريقيا . مقابل ذلك تصل حصة المناجم والنفط بالنسبة لبلدان الاطراف الى حوالي ٦٠٪ وحصة القطاع الثالثي الى ٢٠ ٪ (١٠٣) . فاذا اخذ بالاعتبار بالاضافة الى ذلك ان معظم الصناعات الاميركية في اوروبا هي صناعات ذاتية المركز (هكذا تشرف الرساميل الاميركية على ٥٠ ٪ من صناعات السيارات في بريطانيا وعلى ٤٠ ٪ من صناعة النفط في المانيا وعلى ٤٠ ٪ من صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية في فرنسا ، وتكاد تشرف على الصناعات الكبرى بأسرها في كندا) ١٠٤) في حين ان عددا من هذه الصناعات في الاطراف معدّ للسوق الخارجية (تحويل المنتوجات المعدنية قبل تصديرها) ، لامكن الاستنتاج دون تردد ان الرساميل الاميركية ، من

باريس ١٩٦٩ ، الفصل الرابع) « كريستوفر لايتون ، اوروبا والاستثمارات الاميركية» باريس ١٩٦٨) . G . Bertin (الاستثمار الدولي ، سلسلة ماذا اعرف ؟) اما افضل مصادر المعلومات فتشكلها تقارير «منظمة التعاون والنمو الاقتصادي» OCDE

(١٠١) نقلا عن W . Woodruff « تاثير الرجل الغربي » نيويورك ١٩٦٦ ص ١٥٠ ، ذكرها هاري ماغدوف في « عصر الامبريالية » . وعن « السياسة الاقتصادية الدولية الولايات المتحدة » (بالمكسيكية) مكسيكو ١٩٦٩ ص ٦٧ .

(١٠٢) انظر المصادر عند هاري ماغدوف في المرجع المذكور ، ص ٧١.

(١٠٣) هاري ماغدوف ، المرجع المذكور ص ٢٢٣ .

(١٠٤) المرجع اياه ص ٧٣ وما يليها . جدول حصة رؤوس الاموال الاميركية في الصناعة الاوروبية نقلا عن كريستوفر لايتون « الاستثمارات في ما وراء الاطلسي » المركز الاطلسي باريس ١٩٦٦ .

حيث علاقتها بالاطراف ، هي رساميل مستثمرة بشكل جوهري في حقل النشاطات التصديرية (الاستخراج المنجمي ، النفط ، التحويل الاول للمنتوجات المنجمية) ، وبشكل ثانوي في النشاطات الثالثية المرتبطة بالتصدير ، وبشكل ثانوي جدا في الصناعة الذاتية المركز ، كذلك هي الحال بالنسبة للاستثمارات البريطانية والاوروبية الخاصة .

هكذا اذن فالتحولات الحديثة العهد التي طرات على بنية التحركات الدولية للرساميل ، اذا كانت امرا جوهريا من اجل فهم التبدلات التي حدثت في العلاقات بين الولايات المتحدة واوروبا ، فهي لا تقدم اي تفسير حاسم بالنسبة لما يخص العلاقات الكلاسيكية بين المركز والاطراف .

ايديولوجية الانسجامات الشاملة Idéologie des harmonies Universelles

معدل الفائدة ، التوفير ، الاستثمار

تشكل الفائدة بالنسبة للحديين تعويض راسالمال الذي يتبقى ، بحكم ذلك ، ان يتوجه بشكل طبيعي الى حيث يكون تعويضه اكثر ارتفاعا . لكن الصعوبة تاتي من ان الاستثمار لا يقرره التوفير بل صاحب المشروع. والحال ان الحدية تعمد بالضبط الى الفصل بين وظيفة المنشأة ووظيفة راسالمال .

ما الذي يحدد موقف صاحب المشروع ؟ الربح . فعندما يكون معدله ضعيفا ، وحتى في حال ارتفاع معدل الفائدة ــ بل يصح ذلك بسبب اولى ــ فان اصحاب المشاريع لا يتوسعون في انتاجهم . ولا تجد رؤوس الاموال مجالا للاستثمار ، فتبقى رؤوس اموال سائلة . على العكس ، عندما يرتفع معدل الربح يرغب صاحب المشروع باستثمار امواله . ويوسعه ان يدفع للموفر فائدة مرتفعة . هناك بالطبع ، في راي الحدية ، اوالية مزدوجة تعمل على مطابقة الفائدة مع الربح والربح مع الفائدة . فعندما يرتفع معدل هذه الاخيرة ويكون معدل الاول منخفضا ، يمتنع الموفرون عن التوفير لمجزهم عن توظيف توفيرهم ! وها هنا يكمن الخطا دون شك). فالطلب الفعلي يتلقى دفعا حاثا كما تستعاد ربحية الاستثمار بفعل ازدياد الاستهلاك . ولكن الا تخلط النظرية الكلاسيكية الجديدة بين داعي التوفير وداعي الاستثمار ؟ فالتوفير هو الاستعمال الضروري لمداخيل راسالمال ، لان هذا الاستعمال هو الوسيلة الوحيدة التي تؤمن لاصحاب

راسالمال دخلا جديدا . حتى اذا لم يجد هذا التوفير مجالا يستثمر فيه نفسه ، تراكم وبقي سائلا بانتظار ان يوظف : لكنه لا يستهلك ابدا .

لقد بدّد « كينز » سوء التفاهم الذي حصل حول هذه النقطة بتمييزه بين داعي التوفير وداعي الاستثمار ، وبادخاله « تفضيل السيولة » ـ اي الرغبة في التوفير حتى بدون تعويض ـ ضمن النظرية العامة . لكن تحليل دواعي التوفير هذه قد بقي ، للاسف ، مرتبطا عند « كينز » بالنظرة الكلاسيكية الجديدة التي تشأ ان يكون الدخل مرجوا من اجل الاستهلاك . ولكن اذا كانت بعض المداخيل معدّة بكاملها للاستهلاك والتوفير ـ الاحتياطي في قسم منها ، فان مداخيل اخرى ـ الارباح ـ معدة في جوهرها للتوفير من اجل الاستثمار ، وان حذف منها قسم ثابت نسبيا معد للاستهلاك . واذا كان الدخل ، ايا كان ، معدا في نهاية الامر للاستهلاك فاننا لا نرى السبب الذي يمنع اصحاب الدخول الضخمة من الاكتفاء ، والامتناع من ثم عن اية متابعة لزيادة مدخولهم زيادة اضافية . لكننا نراهم يقومون بهذه المتابعة . وهم لا يقومون بها بدافع « البخل المقيت » بل لانهم اذا لم يقوموا بذلك ـ اذا لم يستثمروا في الفروع التي يستثمرون فيها ـ يقضي عليهم من قبل المنافسين ويخسرون مدخولهم الحالي .

من جهة اخرى ، تنبئنا النظرية الكلاسيكية الجديدة بانه اذا كان ريع الاستثمار كبيرا جدا ، لا يلبث معدل الفائدة ان يرتفع لان التوفير مطلوب من قبل المستثمرين . وهم مستعدون من اجل الحصول عليه لدفع فوائد مرتفعة تحكم حركة التوفير . ان النظرية الكلاسيكية تفكر هنا على المدى الطويل ـ ناسية ان الاعتمادات على المدى القصير ، هي التي تستجيب للفائدة ـ لكن على المدى الطويل ، لا يبدو ان التوفير محكوم بشيء اخر سوى قسمة المدخول الكلي بين الاجور والارباح . الامر الذي يفسر جمود معدل التوفير الوطني على المدى الطويل رغم التعاظم المستمر لدخل الفرد .

ان النظرية الكلاسيكية تنسب اذن للربح وللفائدة دورا متناظرا Symétrique في جميع هذه الاواليات . فالمستويان اما ان يكونا مرتفعين معا واما ان يكونا منخفضين معا . ان « كينز » يعود بذلك فيلتقي مع الكلاسيكيين الانكليز الذين يرفضون التمييز بين صاحب المشروع والراسمالي ، لان التوفير الذي كان يهمهم هو توفير صاحب المشروع الذي هو راسمالي في نفس الوقت ، بقية الاستثمار ، لا التوفير الاحتياطي الذي تزاوله الطبقات الاجتماعية كلها . فالفائدة كانت وقتها تعويضا حيا

يدفع للمدخرين الصغار العاجزين عن الاستثمار هم بانفسهم وذلك لاقناعهم بقرض اموالهم الاحتياطية . وقد كانت هذه الفائدة محكومة بمعدل الربح ، فلم تكن تلعب دورا حيويا . هذه وجهة نظر ريكاردو . اما وجهة النظر الذي تبناها ماركس فهي التي كانت ترى في التوفير الذي حصل في العصر الراسمالي شكلا من اشكال التوفير متميزا في اختلافه عن ذاك الذي حصل في العصور السابقة . فقد انتقل هذا التوفير من كونه محكوما بشكل جوهري بالرغبة في اشباع حاجاته المستقبلية او حاجة تكديس الثروة من اجل السلطة السياسية ، الى كونه محكوما بشكل جوهري بجاذب الكسب المالي . لقد تغير معناه : كان معطى غير متحول ، فاصبح متحولا محكوما بالاستثمار ، لكنه ليس محكوما بصورة وظيفية ، لان التوفير انما يتم من اجل الاستثمار ، لكن الاستثمار ليس امرا ممكنا بصورة دائمة ، فيعمد الموفر في هذه الحال الى خزن المال مكرها .

« كينز » لم يستعد النظرية الكلاسيكية على هذا النحو . لكنه بادخاله تفضيل السيولة في اطار التوازن العام ، التقى بالمقولة الماركسية التي ترى ان تكافؤ التوفير والاستثمار يتحقق في وضع لاحق . ولكنه قد يتحقق احيانا بفعل ازمة الدخل الوطني او تقلصه .

اذا كان الريكارديون يرفضون متابعة « ساي » في تمييزه الشكلي بين صاحب المشروع والراسمالي فذلك لان راسالمال ، بالنسبة لهم ، كان « العامل المهيمن » . فلم يكن ثمة تناظر مصطنع في دور العوامل « الثلاثة » : راسالمال ، العمل ، الارض . فقد كانت الملكية العقارية اثرا من بقايا الاقطاع ، كما كان العمل عاملا ثانويا رغم انه مصدر كل قيمة ، لان من يمتلك رؤوس الاموال ، يجد دائما قوة عمل يستأجرها ، اما من لا يمتلك راسالمال فلا يسعه الاستثمار لان النساس « لا يقرضون الا الاغنياء » . فالتوفير ينبغي ان يكون اولا من فعل المستثمر ، ولا يسعه ان يكمل توفيره الا لاحقا باللجوء الى الموفرين الصغار .

واذن ، فكل نظرية لتحرك رؤوس الاموال ينبغي ان تستند الى تحليل تطور معدل الربح ، لان الربح لا الفائدة هو الذي يتحكم بالاستثمار . ولنضف على كل حال ان النظرية الكلاسيكية الجديدة ، اذا كانت تهمل دراسة الربح فهي تهمل كذلك دراسة تطور الفائدة على مر الاجيال ، دراسة من شانها ان تفسر تحرك رؤوس الاموال . عندما نكتفي بالقول : ان راسالمال يتجه نحو المكان الذي يكون فيه التعويض اقوى من غيره ،

وهذا التعويض يكـون اقوى من غيره في المكان الذي ترتفع ندرة هـــذا العامل فيه ، اذن في البلدان المتخلفة . نبقى جد سطحيين . لان مستوى تعويض راسالمال لا يحدده عرض راسالمال وحده ، بل يتحدد بالعلاقة القائمة بين عرض راسالمال والطلب عليه . لقد بين « تورسكه » بصورة واضحة، وفقا للمنطق الحدي ، ونظرا لـ « حلقات الفقر المفرغة » ؛ ان تعويض راسالمال لا يجب ان يكون اكثر ارتفاعا في البلدان القليلة النمو . ويسعنا بالطبع ان نأخذ على « تورسكه » تلك العمومية القصوى التي يسبغها على حكمه . ان تعويض راسالمال ليس تعويضا مرتفعا في جميع قطاعات الاقتصاد المتخلف ، لكنه قد يكون مرتفعا في بعض هذه القطاعات . لا سيما في الشرائح الداخلية التي اما ان تكون داخلة فيتنافس مع الحرفية المحلية او ان تكون مرتبطة بما تنفقه الطبقات الغنية (« الثالثي ») . مع ذلك ، فحتى في هذه المواضع من الاقتصاد ليس معدل الفائدة هو المرتفع بشكل خاص . بل الربح . اما الفائدة فهي بالضبط مرتفعة جدا في شرائح الاقتصاد الريفي ما قبل الراسمالي ؛ وهي شرائح لا تهم راسالمال .

في انكلترا ، حيث كانت الراسمالية موجودة ، كان بوسع الكلاسيكيين الكبار ان يفهموا ان صاحب المشروع والراسمالي يشكلان شخصا واحدا بعينه . أما في فرنسا ، حيث لم تكن الراسمالية موجودة الا كنموذج غائي ، نظرا لان واقع البلد كان ما يزال واقع تشكيلة اجتماعية مدولة étatique وفلاحية بنسبة مرتفعة ، لم تكن النظرية المتبعة نظرية تراكم راسالمال في نمط انتاج راسمالي . بل كانت نظرية التراكم الاولي . والحق ان ما كان مهما في عصر الراسمالية المركنتالية لم يكن الصناعي، الذي لم يكن قد وجد بعد ، بل التاجر الذي يراكم راسالمال المالي؛ احد العناصر الضرورية لظهور نمط الانتاج الراسمالي . ماذا كان يفعل التاجر بذلك المال في عصر لم تتيسر فيه بعد امكانية استثماره في الانتاج ؟ كان يدّينه . فالراسمالي كان مدينا ، لا منتجا (صاحب مشروع). في فرنسا الريفية والبيروقراطية كان الناس يدخرون لكي يدينوا لا لكي يستثمروا .

ان « ساي » يصور لنا في نظريته ، ذلك التأخر الذي كان يشهده الواقع الفرنسي . وهي نظرية تؤدي حكما الى ايديولوجية الاتفاقات الشاملة . فاذا كانت عملية الانتاج عملية مقنعة ومتخفية لا يعود هنالك

تحليل موضوعي ممكن ؛ ولا من تفكير في تطور الشروط الموضوعية للانتاج . لا يعود هناك سوى الاتساق التوتولوجي بين ارتياح الدائنين والمستدين ارتياحا متكافئا ، واقعا على الصعيد الذاتي لرغبتيهما ؛« رغبة التوفير » او « رغبة الاستهلاك » . وهذا التوازن لا تاريخ له : انه ساكن، جامد . وقد كان ذلك يساعد على تدبير الامور تدبيرا جيدا على نحو يجعل من الواجب تبني هذه الطريقة في رؤيتها . ان نظرية التوازن العام ـ تعميم ايديولوجية الاتساقات الشاملة ـ تحقق النصر لهذه الطريقة . ولسوف يبقى « كينز » ضمن هذا الاطار الفالراسي(١) ؛ يقتصر على تعقيده بعض الشيء ـ مضيفا له « معادلة » ـ ولكن دون ان يرفض ، بالطبع ، اساسه الجوهري .

الدينامية الريكاردية والايرادات المتناقصة :

بالنسبة للكلاسيكيين الانكليز ، كان اتجاه البلدان النامية نحو تصدير رؤوس الاموال امرا طبيعيا . ولما كان ريكاردو مهتما بمستقبل النظام فقد اعتقد ان بوسعه ان يكشف في دينامية النظام عن قانون تتدني معدل الربح ؛ من شأنه ان يؤدي بالراسمالية الى « حالة راكدة » état stationnaire . لقد كان لدينامية الراسمالية الداخلية عند ريكاردو قاعدة مزدوجة : اطروحة الايرادات المتناقصة للارض المعروضة بكميات متناهية ؛ والاطروحة المالتوسية عن السكان . كل تحسين في مستوى المعيشة يؤدي الى توسيع سكاني . وعندما يصبح السكان اكثر عددا يقتضي ذلك ـ ما ان يعاد الاجر الى مستوى المواد المعيشية ـ اجرا إجماليا اكبر مما كان في البدء . ان قانون الايرادات المتناقصة يدلنا والحالة هذه ، على ان الاجر الاجمالي يتجه على هذا النحو الى امتصاص كل المنتوج الاجمالي ؛ بعد دفع الريع .

فالملاكون العقاريون هم المستفيدون الوحيدون من التقدم . اما حصة الربح فتقل بالكمية المطلقة والنسبية ، الى ان يحين الوقت الذي يصبح فيه معدل الربح منعدما . في هذا الحين يزول كل حث على الاستثمار : فيصار اذن الى الدخول في « زمن الركود » . هذه الاطروحة

---

(١) نسبة الى « فالراس » . (Walras)

التي لا يضارع هزالهما الا هزال المقدمتين اللتين تستند اليهما ؛ مقدمة اولى ـ قانون السكان ـ وهي عبارة عن تبسيط سوسيولوجي لا يمكن القبول به ، ومقدمة ثانية ـ اطروحة الايرادات المتناقصة ـ وهي نفي لكل التقدم التقني ، اي تلك الميزة العميقة الوضوح التي يمتاز بها التاريخ) تمتاز مع ذلك عن النظرية الكلاسيكية الجديدة بكونها نظرية الدينامية الداخلية للتعاظم .

خلفاء كينز والوفرة المفزرة للتوفير في الاقتصادات « الناضجة » .

كان « هارود » اول من حاول ، من الاقتصاديين الذين جاؤوا بعد كينز ، ان يدخل نظرية « كينز » التقدية ضمن دينامية طويلة المدى . فهو يصف التقدم التقني بانه « حيادي » اذا ابقى معامل راسالمال (نسبة راسالمال الوطني الى الدخل الوطني) على استقراره ، علما بان معدل الفائدة ثابت . في هذه الشروط لا يبدل التقدم من شان التوزيع . لهذا السبب يعمد «هارود»الى نقدكل من «هيكس» و«بيغو» اللذين يدخلان مرونة استبدال راسالمال بالعمل في تعريفهما التقدم الحيادي (١.٥). فرضية «هارود» هذه تقوم اذن على افتراض مزدوج ، تكوين عضوي ثابت ، ومعدل قيمة زائدة ثابت ايضا . اذا كان التقدم استمراريا ودائم الحياد فمن شانه ان يرفع الدخل الوطني بصورة منتظمة . ولكي يكون التعاظم متوازنا فانه يقتضي ان لا ينمو التوفير نموا اسرع من الدخل ، اي ان تكون القابلية الحدية للتوفير مستقرة . والحال ان هذه القابلية تنمو عندما يزداد الدخل . فيجب اذن ، حتى يبقى التعاظم متوازنا ، ان يتناقص معدل الفائدة بصورة مستمرة . ويضيف « هارود » ان عدد السكان المتعاظم يقتضي توفيرا متعاظما في حال بقاء كل شيء متكافئا فيما عدا ذلك . واذن هنالك سبب مزدوج حتى يوجب التوازن الديناميكي تدنيا متواصلا في معدل الفائدة . لكن هذا المعدل لا يسعه بالضبط ان يتناقص وان يصبح سلبيا لانه في نفس الوقت معدل فعلي ونقدي ، ولانه ، لهذا السبب الثاني ، لا يسعه ان يهبط الى ما دون المستوى الذي يفرضه « تفضيل السيولة » . فالتعاظم يصبح عندئذ محتجزا : وتكون ازاء حالة

(١.٥) Harrod « نحو اقتصاد ديناميكي » ص ٢٢ ـ ٢٣ . Hicks « القيمة والرسالمال » مترجم باريس ١٩٥٦ . « نظرية الاجور » نيويورك ١٩٤٨ . Pigon « اقتصاد الازدهار » لندن ١٩٥٢ .

من حـــالات « ما فوق النمو » Sur développement حيث ينعدم الاستثمار الجديد . فيهرب التوفير من مثل هذه البلدان « الفائقة النمو » .

وآذن ، تقوم دينامية « هارود » على قاعدة التاكيد على العلاقـــة المزدوجة بيـــن الفائدة والتوفير من جهة ، وبين السكان والتوفير من جهة اخرى . هل تؤثر الفائدة فعـــلا على التوفير ؟ لقد سبق ان اتخذنا موقفا من هذا الموضوع ، واكدنـــا ان « كينز » لا يبدو محكومـــا بشيء اخر سوى عدم تكافؤ توزيع الدخل الاجمالي ، لكننا نرى الامر ، من جهتنا ، مختلفا جدا : نرى ان التوفير يرتبط بطبيعة الدخل المهيمن . ففي نمط الانتـــاج الراسمالي يكـــون الربح ممدا بصورة وظيفية للتوفير بغيـــة الاستثمـــار (سواء كـــان هذا الاخير « ممكنا » ام لا) . ولنضف ان هارود ، في تحليله لشروط التوازن المتعاظم ، قـــد تملص من المسألة الهامة التي هـــي مســـألـــة تأثيـــر « ف » على الاستثمارات . لنفترض ان معدل الفائدة قد انخفض فعـــلا ، بحيث صار من الممكـــن أن يكـــون التعاظم متسقا ، افـــلا يؤثر هذا الانخفاض على اختيار التقنية ؟ ان الذي يتبدل في هذه الحـــال هـــو معامل رأسالمال . نعتقـــد ان تاثير الفائدة هـــو في الحقيقة تاثيـــر اقل بكثير ممـــا تزعمه النظريـــة الحدية . لكـــن باحثا يصرح بانتمـــائه الى آراء « فالراس » Walras لا يســـعه أن يهمل ، في نموذجه ، ما تعتبره الحدية امرا حاسما في هذا الصدد . الى ذلك ، فان « هارود » في تحليله لعلاقات السكـــان بالتوفيـــر ، يقتصر على التاكيـــد على انه اذا زاد عـــدد الســـكان يجب ان تزيد حصة المداخيل الموفرة ،لان الحاجات المقبلة تصبح حاجات اكبر . والحق ان كل شيء يساعد على الاعتقاد ، في حال زيـــادة عدد الســـكان ، بأن العرض الاضافي للعمل في السوق سوف يؤدي الـــى انخفاض مستوى الاجور ، ورغم ان الحاجـــة الى التوفيـــر لدى القســـم الاعظم من الســـكـــان تكـــون قد ازدادت ، وذلك من اجل تأميـــن مستوى معيشـــة ثابت لابنائهم ، فـــان الطاقة على التوفير لديهم تكون قد قلـــت . مع ذلك فـــان تحليل « هارود » يؤدي ،حول هذه النقطـــة ، الى نتيجـــة صحيحة . اذ ان المداخيل التي ليست اجورا ، والتي رأينا انهـــا بطبيعتها معدة للتوفيـــر وللاستثمار ، تكـــون قـــد ازدادت بنفس الكميـــة التيتكون الاجور قد انخفضت بها ، على نحـــو يؤدي الى ازديـــاد معدل التوفيـــر ازديادا فعليـــا ، ولكـــن لا لان الحاجات قد انتقلت في اشباعها من حســـن الى احســـن ، بل لان الدخل قـــد ازداد في توزيعه تفاوتا على تفاوت . ان

اخطر مأخذ يمكن أن نأخذه على « هارود » هو كونه قد اقتصر على دراسة شروط التعاظم المتسق – من منظار حدي – ضمن فرضية التقدم التقني الحيادي . بيد ان التقدم هو – او على الاقل قد كان خلال قرن – « استخدام لرأسالمال » . انطلاقا من هذا المعطى بالذات ينبغي بناء نظرية التعاظم .

لقد حاولت « ج . روبنسون » (١٠٦) ان تكمل تحليل هارود ما بعد الكينزي . وهي تستوحي أفكار ماركس فتتخلى عن تعريف « هارود » للتقدم الحيادي بوصفه التقدم الذي يبقي معامل رأسالمال مستقرا . وهي تحدد حيادية التقدم بوصفها استقرارية التكوين العضوي لرأسالمال . اما بقية التحليل فلا تختلف اساسا عن تحليل « هارود » . ان « ج . روبنسون » تدرس شروط تراكم منتظم ضمن فرضيات معينة . هذه الفرضيات هي : ثبات الفائدة ، حيادية التقدم ، استقرارية تقسيم الدخل الصافي بين الاجر والربح (والفرضيتان الاخيرتان اذا اخذتا معا توازيان فرضيتي ماركس : استقرارية التكوين العضوي ومعدل القيمة الزائدة او تعريف « هارود » لحيادية التقدم) . ضمن هذه الفرضيات لا يمكن للتراكم ان يحصل بصورة منتظمة الا اذا حصل توفير جزء ثابت من الدخل الصافي . واذن ، فالتوفير ينجه لان يصبح فائق الوفرة في البلدان النامية جدا ، لنفس السبب الاساسي اياه الذي تجده عند « هارود » وهو ضرورة التوفير المستقر وغير المتعاظم (علما ان الفائدة ثابتة) .

ان ترسيمة « روبنسون » تمتاز عن ترسيمة « هارود » بامتياز واحد، وهو انها تتيح دراسة مفاعيل تبدل ممكن قد يطرأ على معدل القيمة الزائدة ،دراسة مستقلة . فتوزيع الدخل بين الاجر والربح مرتبط بقوى الاحتكار التي تلعب دورها في صلب الاقتصاد ، لا سيما بقوة احتكار ملكية رؤوس الاموال في وجه الطبقة العاملة الخالية الوفاض من اية وسيلة تساعدها على الوجود سوى قوة عملها . وتلاحظ « روبنسون » ان تقوية هذا الاحتكار تحدد توزيعا اكثر ملاءمة للارباح،

---

(١٠٦) J . Robinson « ملاحظات حول اقتصاد التقدم التقني »، « تصنيف الاختراعات » (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٣٧ – ١٩٣٨) « تعميم النظرية العامة » « نظرية المنافسة الناقصة » لندن ١٩٣٢

ومن ثم ، اكثر ملاءمة للتوفير . وهذا سبب اضافي يجعل التوفير فائق الوفرة في الاقتصادات النامية جدا .

هكذا ادعى الذين جاؤوا بعد « كينز » اذن ، انهم وجدوا نظرية « الازمة العامة » ، وحالة « ما فوق النمو » في الاقتصادات « الناضجة » والحالة « الراكدة » . انطلاقا من مستوى معين للنمو تصبح امكانيات التوفير اقوى من الحاجة للاستثمار (المحكومة بحجم الاستهلاك) . انها نظرية عامة لتخلف الاستهلاك La sous consommation التي لنا معها شأن .

لقد ازدادت طاقات التوفير لان المدخل الوسطي اصبح اقوى ، من جهة ، ولان درجة عدم التكافؤ في توزيع الدخل اصبحت ارفع من جهة اخرى . وتقاس هذه الدرجة بالمعامل « a » في معادلة توزيع « باريتو » Pareto . Log N = Log A - a log X

حيث تمثل N عدد المداخيل التي تزيد عن القيمة X . ولكن خلال القرن ١٨٣٠ ـ ١٩٣٠ ازداد هذا المعامل « a » ازديادا كبيرا في جميع بلدان الغرب الصناعية الكبرى(١٠٧) . ويعود ازدياد درجة عدم التكافؤ هذا الى تدمير المحترفات ، الامر الذي حرم قسما مرموقا من السكان من مداخيل المنشاة ، اذ كانت مداخيل المنشأة في ذلك الحين ممركزة في ايدي اصحاب المشاريع الذين يقل عددهم عن عدد الحرفيين) كما يعود الى تمركز المنشآت في وقت لاحق .

اما الحاجة الى الاستثمار الجديدفقد بقيت مستقرة ، وكان لها نفس الاتجاه نحو التناقص لان الثورة العلمية والتقنية ، في الزمن المعاصر ، تعبر عن نفسها بانخفاض معامل راسمال (١٠٨) . لهذا السبب كانت بدايات الثورة المعاصرة (السنوات الثلاثينات) مطبوعة ، بين امور اخرى ، باعنف ازمة اقتصادية عرفها التاريخ.

يبقى ان التقدم ، خلال قرن بكامله ، لم يكن حياديا بل كان استخداما لراسمال ، واذن فالزيادة المستقرة في الاستهلاك كانت تقتضي استثمارات اكبر ، من شأنها ان تعوض التوفير المتصاعد اكثر فاكثر . واذا كان ثمة اتجاه الى الوفرة الفائقة في رؤوس الاموال منذ ذلك العصر ، فان

---

(١٠٧) كولن كلارك ، المرجع المذكور ،ص ٤٢٦ .

(١٠٨) كولن كلارك ، المرجع المذكور ص ٦٠ ـ ٧٠ و٩٧) ،« كوزنتس » « الانتاج الوطني منذ ١٨٦٩ » الجدول ٤ ـ ١٠ .

سبب ذلك عائد بشكل اولي الى انخفاض معدل الربح (الم يشتك« كينز» من التدني الاتجاهي لفعاليـــة راسالمال الحدية ؟)

التحليل الماركسي : القانـون الاتجاهي لتدني معدل الربح .

التقدم التقني ، بالنسبة لماركس ، هـو « استخدام لراسالمال » ،اي انه يرفع مستوى التكويـن العضوي لراسالمال (نسبة راسالمال الثابت الى راسالمال المتحول) . ليس ثمة شك حول ذلك . هذا على الاقل بالنسبة لما يتعلق بكل زمـن التراكم حتى الثورة التقنيـة والعلمية المعاصرة . والحق ان ازديـاد انتاج الفرد ، على المدى القصير ، يمكـن تحقيقه بطرائق « توفير راسالمال » . ان عمليـة العقلنة التي تقوم على انمـاء انتاج الفرد عـن طريق استعمال افضل للادوات ولليـد العاملـة في نفس الوقت ،اي دون اللجوء الى استثمار جديد ، تشكل بالضبط هذه الوسيلة . لكن هذه العقلنـة تصل ، على المدى الطويل ، الى حدودها الطبيعية ، فـلا يبقى عندئذ الا اللجوء الى تقنية احدث ، تستعمل مزيدا من الآلات، والاعتمادعلى « تطويل مدى الانتاج » وفقـا لنظرة « بوهـم باورك » Bohm Bawerk

هذه النظرة الاخيرة لـم تسلم على كل حال من نقد شديد وجههاليها « نايت » knight الذي لم يتوانعـن تبيـن ان مدة الانتاج هذه (١٠٩١) لا معنى لها ، وانه ينبغي اعتبارها بمثابة « صفر او لا نهاية » .وهو محق، بمعنى من المعاني ،كل الحق . فالسيارةتصنع بواسطة الفولاذ ،وفولاذ الامس بواسطـة الفحم الحجري والمعدن مما قبل الامس ؛ والفحم الحجـري بواسطة آلات من الصلب تعـود للفترة السابقة الخ . حتى نصل الىاصل المجتمع . والواقـع ان هذه الطريقـة في قياس « البعد الزمني للانتاج » نشأت عن محاولة « بوهم باورك » لاستخلاص انتاجية راسالمال . ويلاحظ « نايت » ان السلسلة التي يعطي مجموع حدودها مدة عملية الانتاج عنـد « بوهم باورك » ، لكي تكـون سلسلة متناهية (لا غير متناهية) يجب ان تكـون الكميـات اصغـر فاصغـر بمقدار ما تتوغل في الزمن الماضي ،اي انه يجب التسليم بوجود فائدة (انتاجية الزمن) تنتفي استخلاصها . ثم يستنتج « نايت » من ذلك ان هذه الفائدة لا يمكـن ان تقوم الا علـى القاعدة

---

(١٠٩) knight « راسالمال ، الوقت ، ومعدل الفائـــدة » (دائـرة المعارف البريطانيـة ١٩٤٦) .

السيكولوجية لعدم تقدير المستقبل حق قدره dépréciation du futur

واذن ، عوضا عن محاولة قياس هذه المدة ، يكون من الافضل قياس غزارة الانتاج براسالمال قياسا مباشرا . كيف السبيل الى ذلك ؟ صيغتان تتقدمان لنا هنا : اما الاولى فتتخذ وجهة نظر التوزيع . وهي تستخلص الصلة القائمة بين الاستثمار من جهة ومجمل المداخيل الموزعة التي يستدعيها الاستثمار من جهة اخرى : هذا هو معامل راسالمال . اما الصيغة الاخرى فتتخذ وجهة نظر الانتاج . وهي تستخلص من بين النفقات التي على صاحب المشروع ان يقوم بها للحصول على انتاج معين ، النسبة القائمة بين تلك المعدة لشراء المواد الاولية والالات ، وتلك المعدة لشراء قوة العمل . هذه النسبة هي التكوين العضوي لراسالمال عند ماركس .

ان قياس هاتين النسبتين لا يعطي نفس النتيجة . اولا لان اي تغيير مستقل يطرأ على نسبة الاجر الى الربح يبدل النسبة القائمة بين نفقات شراء المواد الاولية والالات ، ونفقات شراء قوة العمل ، رغم ان النسبة بين راسالمال المستثمر في فرع معين وحصة الدخل الوطني التي تعود لهذا الفرع قد بقيت نسبة مستقرة . والسبب الثاني هو ان معامل راسالمال يدخل في الموضوع راسالمال الذي يقدمه صاحب المشروع ، في حين ان التكوين العضوي يقيس النسبة بين جزئي راسالمال المستعمل (الموضوع قيد العمل) . وبين هاتين الكميتين تدخل سرعة دوران راسالمال .

فاذا كان لزاما علينا ان لا نخلط بين التكوين العضوي عند ماركس وبين معامل راسالمال عند « هارود » ، فانه يبدو واضحا ، عند ذاك ، ان التقدم التقني ، الذي يتيح انتاجا كليا اقوى بنفس الكمية من العمل المباشر وغير المباشر ضمن شروط ثروة طبيعية لا تغير فيها ، يعبر عن نفسه بارتفاع النسبتين المعنيتين . وذلك من جهة لان سرعة الدوران تنخفض عندما يرتفع التكوين العضوي ، ومن جهة ثانية لان حاصل قسمة الاجر على الربح (او معدل القيمة الزائدة) قد بقي نسبيا على استقراره . وليس من قبيل الصدفة ان تكون سرعة دوران راسالمال مرتبطة بالتكوين العضوي . فالواقع ان هذه السرعة مرتبطة بنسبة راسالمال الجامد fixe لراسالمال المتداول circulant . بيد ان راسالمال الجامد يشكل قسما من راسالمال الثابت constant فكلما كانت الصناعة ثقيلة كلما ارتفعت تلك النسبة وتباطأت سرعة الدوران .

هذا ، شرط ان تظل الشروط العامة للاعتماد دون تغيير . فالاعتماد القصير الاجل ، الذي يتيح لصاحب المشروع ان يضع مزيدا من راسالمال قيد العمل بواسطة الكمية نفسها من راسالمال المسلف avancé وذلك بتغطية النفقات التي تتخذ شكل راسالمال المتداول بواسطة تحريكات المكشوف والحسم على السندات

mobilisations de découvert et l'escompte des traites

يعجل سرعة دوران راسالمال . اما معدل القيمة الزائدة (حاصل قسمة الارباح على الاجور) فيبدو مستقرا بما فيه الكفاية على الاقل على المدى الطويل . اما على المدى القصير فان الربح يبدو اكثر مرونة من الاجر (١١٠) .

ضمن هذه الشروط يؤدي التقدم حتما الى انخفاض معدل الربح. لقد انتقد (١١١) قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح لان ارتفاع التكوين العضوي الذي يعبر عن تقدم الانتاجية يتيح ارتفاع معدل القيمة الزائدة، وهو معدل يكون له مفعول عكسي على معدل الربح . وقد اعتقد بعض الماركسيين ان من واجبهم ان يوضحوا كيف ان الاتجاه كان اقوى من هذا الاتجاه المعاكس ، اما لان ارتفاع الانتاجية كان اقوى في الصناعات المنتجة للمواد المعيشية ، فيزداد معدل القيمة الزائدة ولكن بزيادة اقل من زيادة التكوين العضوي ، واما على العكس ، لان هذه الانتاجية ترتفع مزيدا من الارتفاع في الصناعات الاخرى التي لم تتبدل فيها لا هذه ولا تلك من النسبتين المعنيتين بهذه المنزلة (١١٢) .

ان القانون الاتجاهي ليس من القوانين التي يصح وصفها بانها خاطئة تجريبيا على المدى القصير ، و« صحيحة تجريبيا على المدى الطويل » ، الامر الذي لا معنى له على الاطلاق . بل هو قانون يحمل في ثناياه حركتين متضادتين . هذه هي الحال بالضبط هنا : فازدياد التكوين العضوي وازدياد معدل القيمة الزائدة يحدثان معا لان نفس

---

(١١٠) ك . كلارك . المرجع المذكور ص ٢٠٨ ، ٢١٢ و ٢١٤ . Bowley « الاجور والدخل في المملكة المتحدة منذ ١٨٦٠ » كامبريدج ١٩٣٧ .

(١١١) ج . روبنسون « محاولة في الاقتصاد الماركسياني » الفصل الخامس . « بول سويزي » « نظرية التنمية الرأسمالية » الفصل السادس (بالانكليزية)

(١١٢) J . Bénard « النظرة الماركسية لراسالمال » ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

القوى التي تولد ازديـاد التكويـن العضوي (التقدم التقني) تجري باتجاه ازديـاد معدل القيمة الزائدة . والحق ان التقدم التقني يغـذي بصورة مستديمـة فضـلا في اليد العاملـة ـ « المتحررة » بفعل هذا التقدم . وهذا الفضل يلقي بوزنه في سوق العمل ويتيح ازديـاد معدل القيمـة الزائـدة .

اما العلة التي يتجه معدل القيمـة الزائدة بسببها نحو الاستقرار في البلدان الناميـة فتقع خارج هذا النطاق . هنا ايضا نلتقي من جديـد بالتحـول الذي يجعـل ازديـاد الاجـور أمرا ممكنـا . فنفهـم عندئذ ان الربح قد هبط ، في نهايـة القرن تقريبا ، هبوطا فظـا في المراكـز القديمة . فاقتضى الامر بحثا عن مجالات تصريف جديدة بوسعها ان تؤمن معدل ربح افضل : فظهر تصدير راسالمال على صعيد واسع . ومجـال التصريف هذا ظهر بصورة طبيعية في المراكز الجديدة التي في طـور التكوين . حيث يمكن استعمال اكثر التقنيات حداثة على صعيد اوسـع واشمل . نحنا هنـا ازاء الوضع الكلاسيكي ، وضع تفوق صناعة المناطق الحديثة . وهنا ، رغم وجود الاجور المرتفعـة ـ التي تكون احيانا ، بـل غالبا ، اكثر ارتفاعـا منذ البدايـة مما هي عليه في المراكز القديمـة ـ تكـون الانتاجيـة افضل بكثير ، بحيث ان معدل الربح يكـون متحسنا هو الاخر (١١٣) . لكـن بلدان اطراف المنظومة كذلك ينطبق عليها الامـر نفسـه . وذلك بالضبط للسبب النقيض الاول ـ فلأن معدل القيمة الزائدة فيها اكثر ارتفاعا (اذ تكون الاجور ـ لقاء انتاجية مكافئة ـ اجورا ادنى) ـ يكون معدل الربـح افضـل .

ان التوزيع المتـاوي لمعدل الربح يتجه نحـو الانتشار على الصعيد العالمي كلمـا تعمقت عمليـة الانخراط في السوق العالمية للبضائع ورؤوس الاموال . لذا فـان الفروقات الملاحظة ـ المقاسة ـ في معدلات الربـح بيـن البلدان النامية والبلدان المتخلفة ، رغم انهـا فروقات ظاهـرة واضحـة ، فهي غير كافيـة لتعويض التحويل الكثيف في القيمة مـن الاطراف نحو المركز ، وهو تحويل تتيحه الفروقات في معـدلات القيمـة الزائدة بواسطة اوالية تقهقر حدي التبادل (١١٤) .

---

(١١٣) الحالة الكلاسيكية للولايات المتحدة والدومنيون البيضاء ، وقـد اشار اليهـا بحق عمانوئيل ، المرجع المذكور ص ١٦٠ وما يليهـا .

(١١٤) انظر امـلاه

اما ان لا يحل تصدير راسالمال محل تصدير البضائع ، بل على العكس يشكل حافزا لهذا التصدير ، فأمر لا يحيط به غموض ، ان عملية تحويل راسالمال هي عملية تحويل للقوة الشرائية التي يجب ان تشكل حافزا لازدياد الطلب ، لا سيما الاستيراد . اما انه يجب ان ينصب ازدياد الطلب هذا على ازدياد الواردات فأمر لا هو يقيني ولا هو تلقائي ، رغم انه اتجاهيا ينبغي ان يكون كذلك (١١٥) . كذلك لا شك بان الصلة الملموسة بين تصدير راسالمال وتصدير معدات التجهيز التي تشكل دعامته ، تنزع عن هذه « المشكلة » جزءا من الغموض الذي يحيط بها . ان الاقتصاد الشائع يتارجح في هذا الميدان ، كشأنه في كثير من الاحيان ، بين توفيق تلقائي غامض في تلقائيته (تنبثق « نظريته » عن ايديولوجية الاتساقات الشاملة) وبين مشكلة خاطئة (هنا : اذا اعطينا للتفوق المقارن مكانا ليس له ـ مكانا « اساسيا » ـ فان حركة الرساميل ينبغي ان تحل محل حركة البضائع لا ان تشكل حافزا لها) .

واما ان تكون ، كذلك ، دينامية تصدير راسالمال هذا (تدفق رؤوس الاموال ، وارتداد الارباح) مختلفة بصورة اساسية في الاطراف عما هي عليه في المراكز الجديدة التي في طور التكوين ، فأمر لا يكتنفه اي سر هو الاخر . اذا كانت العلة التي تنتقل بسببها الاطراف من عمر المستدين الشاب الى عمر المستدين الكهل ـ في حين ان المراكز الجديدة التي في طور التكوين تنتقل من مرحلة الاستدانة الى مرحلة الاداتة ـ تظل (العلة) غامضة وعجيبة بالنسبة للاقتصاد الشائع ، فذلك لان تلك « النظرية » تجهل مفهومي المركز والطرف ، ولا علم لها بالمفهومين المتميزين : التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية ونمط الانتاج ، فترد التشكيلات الى « التعدد العياني » « multiple concret » والمائل عندئذ بين استثمار رؤوس الاموال الاميركية في اوروبا واستثمار رؤوس الاموال الاجنبية في « العالم الثالث » (١١٦) .

الزمن المعاصر يمتاز باتجاهات عديدة . والحق ان الاحتكار لا يتضمن فقط اعادة توزيع للربح لصالح الاحتكارات . فتحليل الشروط التي يتجلى

---

(١١٥) تشكل هذه المشكلة موضوع الفصل الخامس المخصص لنظرية ميزان المدفوعات الخارجية .

(١١٦) سوف نبحث مشكلة دينامية الاستثمار الاجنبي هذه في الفصل الثاني .

ضمنها التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك ـ وهو انعكاس دائم للتناقض الاساسي في الراسمالية ـ في المرحلة المعاصرة من اقتصاد « المؤسسة العملاقة » ، لم يبحث الا منذ عهد قريب : تحقيق فوائض الارباح الامكانية surprofits potentiels في الاحتكار يقتضي ارتفاعا في « الفائض » sur plus (وهو مفهوم اوسع من مفهوم القيمة الزائدة plus - value : يتضمن المداخيل غير المنتجة ، ومداخيل الدولة) (١١٧) . عندما يتابع « باران » و« سويزي » هذا التحليل فهما يعاينان انماط امتصاص هذا الفائض المتعاظم . ان « بذل الجهد من أجل المبيع » ـ على اعتبار ان التنافس بين الاحتكارات لا يتم بالاسعار ـ يشكل القانون الداخلي للنظام : فتبذير « تكاليف المبيع » ، وهو تبذير يرافق الاحتكار ، يتيح تحقيق ربح الاحتكار ويتجه في نفس الوقت الى تقليص هذا الربح . ان النفقات العامة ، من مدنية وعسكرية ، التي انتقلت في الولايات المتحدة من ٧ ٪ من المنتوج الداخلي في بداية هذا القرن الى ١٠٪ عام ١٩٢٩ ، و١٩٪ عام ١٩٣٩ ، و٢٥ ٪ عام ١٩٥٧ و٢٩ ٪ عام ١٩٦٣ تشكل الاتجاه الضمني الاخر لدى نظام تحقيق الربح . هكذا فان الفائض المحقق ـ الوحيد الذي يمكن قياسه ـ (قيمة زائدة وتبذير وفائض تمتصه الدولة) ـ قد انتقل من ٤٧ ٪ من المنتوج عام ١٩٢٩ الى ٥٦ ٪ عام ١٩٣٦ . لكن الفائض الامكاني لا يمكن تحقيقه باكمله . فسوء استعمال طاقة الانتاج قضية دائمة ، كما ان مجمل البطالة واليد العاملة المشغولة بقطاع الصناعة العسكرية المتزايد يشكل نسبة مرتفعة ـ ولا شك بانها متزايدة ـ من قوة العمل . ان سوء العمالة المزمن هذا يقلص معدل الربح الفعلي للاحتكارات ويحدد صيغ التقدم وشروطه الخصوصية ، ويدفع أخيرا الى غزو الاسواق الخارجية التي بوسعها ان تؤمن معدل ربح ارفع . الامثلة التي يعطيها باران وسويزي تدل على سعة فوائض الارباح التي يحققها راسمال الاحتكاري المصدر: « في حين ان ثلثي اصول شركة « ستاندرد اويل اوف نيوجرسي » موجودة في اميركا الشمالية، فان هذه المنطقة لا تعطي الا ثلث الارباح »(١١٨). وينتج ، بالطبع ، عن هذا الفرق في معدلات الربح ان تكون مراكز

---

(١١٧) لباران وسويزي « راسمال الاحتكاري » نيويورك ١٩٦٦ . وما يلي مستقى من هذا المؤلف .

(١١٨) باران وسويزي . المرجع المذكور ص ١٧٨ .

الرأسمالية ، في نهاية الامر ، مستوردة ضخمة لرؤوس الاموال اذ ان ارتداد الارباح هو ارتداد اعظم بكثير من تصدير راسالمال ، كما يشير بحق باران وسويزي ، وان تصدير راسالمال اذن لا يشكل حلا لمشكلة امتصاص الفائض ، بل انه ، على العكس ، يفاقم شروطها . غير ان ذلك لا يحول دون أن ترى المؤسسة العملاقة في هذا التصدير ، على صعيدها الميكرو اقتصادي ، حلا لمشكلة توظيف فضل الربح .

والثورة العلمية والتقنية المعاصرة تفاقم ايضا التناقض الاساسي في النظام ، اذ ان تظاهرة جوهرية من تظاهرات هذه الثورة هي ان تجعل الاستثمار اكثر فعالية ، اي ان تقلص معامل راسالمال ، وان تجعل بذلك مزيدا من الربح غير المستهلك ربحا مهدورا . وهي تعزز الاتجاه الضمني نحو تصدير راسالمال وتفسر ، دون شك ، وبصورة واسعة جدا ، التدفق الحديث العهد في تصدير راسالمال الاميركي الشمالي نحو اوروبا .

ان نظرية « النضوج » ما بعد ـ الكينزية تحاول تفسير ظاهرة واقعية: صعوبات تحقيق القيمة الزائدة في زمن الاحتكارات ، لكنها تروح تبحث عن اسباب تلك الظاهرة حيث لا يمكن لهذه الاسباب ان توجد : اي في الاوالية النقدية . لعل اكبر مساهمة قدمها « بول باران » للعلم الاقتصادي هي استخلاصه كيف ان قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح يتجاوز في زمن الاحتكارات بواسطة صيغ جديدة من امتصاص الفائض (بتبذير وانفاق عام) . لذلك فقد انتهى الامر بباران الى نحت مفهوم علمي جديد يناسب مقتضيات المسالة ـ وهي جديدة ، لانها تعبر عن مشكلة جديدة هي مشكلة تفاقم التناقض الاساسي للراسمالية في عصرنا ـ هو مفهوم الفائض ، كما انتهى الامر به مع « سويزي » الى استخلاص ان الفائض الامكاني في عصرنا يتجه لان يكون ارفع من الفائض الفعلي (١١٩) .

ونحن نؤيد باران وسويزي في رايهما من انه لا التجارة الخارجية ولا تصدير راسالمال هما اللذان يشكلان حقا وسائل تجاوز صعوبات تحقيق القيمة الزائدة (١٢٠) . اذ ان التجارة تتوازن بالنسبة لمجمل مناطق

---

(١١٩) بول باران « الاقتصاد السياسي للنمو » «باران وسويزي» « الراسمالية الاحتكارية ».

(١٢٠) « باران وسويزي » « ملاحظات حول نظرية الامبريالية » . « مشكلات تخطيط الاقتصاد وديناميته » . مقالات مقدمة الى مايكل كاليكي ، اوكسفورد ١٩٦٢ .

الراسمالية المركزية ، وتصدير رؤوس الاموال يولد تدفقا عكسيا ، يتجه للتفوق على التصدير نفسه . على كل حال هذا هو السبب الذي يمتص من اجله فضل الفائض Excédent du surplus بطرق اخرى اي بالتبذير الاقتصادي والانفاق العام . ان القوانين الاقتصادية للتنافس بين الاحتكارات تؤدي من تلقاء ذاتها ،على كل حال ،الى هذا التبذير الحتمي (عن طريق صيغ « التنافس الاحتكاري » : نفقات المبيع الخ). وتتدخل الدولة من جهتها تدخلا نشطا لامتصاص فضل الفائض . ضمن هذا الاطار تشكل بعض الاشكال المعاصرة من العلاقات الدولية ــ النفقات العسكرية الخارجية و« المساعدة » العامة ــ والتي توفر فضلا في ميزان المدفوعات ، تشكل هي الاخرى وسائل لامتصاص الفائض .

فالتجارة الخارجية تجيب ، اذن ، على مقتضيات النظام اياها التي كانت تجيب عليها في ما مضى ، ولكن بقوة تزيد عشرة اضعاف . والحق انها تتيح تقليص كلفة قوة العمل ، بشكل خاص ، باستيراد منتوجات زراعية متاتية من الاطراف ومحصول عليها ضمن شروط تبادل غير متكافىء . وهذا التبادل غير المتكافىء هو بالذات تبادل ممكن بفضل الاوالیات التي تتيح لراسمالية الاحتكارات ان تؤمن للمركز نفاظما متواصلا للاجور (اوالية مرتبطة بصيغ التنافس بين الاحتكارات) في حين ان طبيعة التشكيلات الطرفية تتيح ابقاء تعويضات العمل في مستوى منخفض . والتجارة الخارجية تتيح كذلك تقليص كلفة المواد الاولية بفضل اوالية التبادل غير المتكافىء اياها . فالوسائل « الاقتصادية غير الاعتيادية » extra - économiques التي كان ينبغي للراسمالية التنافسية ان تلجأ اليها ، يصار الى استبدالها اذن بوسائل « اقتصادية » : ادلجة الاقتصاد ــ الاقتصادوية ــ تجد هنا كذلك واحدا من مصادرها . وفي نفس الوقت ، فان الطاقة على تصدير رؤوس الاموال، بفضل الاحتكارات ، تضاعف الوسائل التي تفرض بواسطتها على الاطراف تلك المنتوجات الضرورية للمركز . ان الصراع من اجل اسواق المواد الاولية يصبح امرا جوهريا في تحليل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الاحتكارات ، انطلاقا من السياسات البحتة التي تنتهجها الدول. عندئذ نفهم كيف ان الولايات المتحدة ، التي كانت مصدرة خالصة للمنتوجات المعدنية حتى عام ١٩٢٠ ، قد تحولت الى مستوردة هامةلهذه المنتوجات ، الى حد ان هذه المنتوجات الصافية تشكل حوالي ١٤٪ من

استهلاكهـا (عام ١٩٦١) : ٤٣٪ من انتاجها من فلزات الحديد ، ٣١ ٪ من النفط ، ١٨ ٪ من النحاس، ٦٣٨٪ مـن البوكسيت وبين ١٣٠ و١٤٠٪ من الرصاص والزنك (عام ١٩٦٦) (١٢١) .

اذا كان تصدير راسالمال لا يتيح امتصاص الفائض للسبب المقدم اعلاه. فوظيفته رفع معدل الربح . لان رأسالمال يستفيد من معدلات القيمة الزائدة الارفع مما هي في بلده الاصلي . لكن هذا التحويل الجوهري مقنع بشكل واسع بالتوزيع المتساوي لمعدل الربح على الصعيد العالمي ،ذلك التوزيع المتساوي الذي يشكل جوهر التبادل غير المتكافىء .

من المهم ان لا يصار الى تمثيل وظيفة واواليات كل من التجارة وتصدير رؤوس الاموال بين بلدان الراسمالية المركزية (لا سيما بين الولايات المتحدة وأوروبا) بوظيفة هذه العلاقات مع الاطراف ، اذ انطبيعة المنتوجات المتبادلة ليست متماهية . كما ان وجهة الاستثمار الخارجي وديناميـة ارتداد الارباح ليسا كذلك متماهيين .

اما بالنسبة لما يتعلق بالتبادلات الخارجية (١٢٢) فهي تتناول بشكل جوهري منتوجات مانيفاتورية بالنسبة للبلدان النامية غير الشيوعية (٦٨ مليار دولار في المتوسط السنوي لفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ من أصل مجموع الصادرات البالغ ٩٧،١ مليارا)؛ فيحين ان المنتوجاتالزراعية ،والمنجمية والنفطيـة تمثل على التوالي ٨،٤ ؛ ٦،٨ ؛ ٩،١ مليارا ، وتمثل المنتوجات المانيفاتورية ٤٧ مليارات فقط) من القيمة الاجمالية لصادرات البلدان المتخلفة . والحال ان الاتجاه نحو تصاعد التبادلات بين البلدان النامية بشكل اسرع من التبادلات مع البلدان المتخلفة هي ظاهرة مميزة لعصرنا ؛ فقد انتقلت التجارة العالمية بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٥ من ٥٣،٥ الى ١٥٦،٢ مليارا من الدولارات (المعدل السنوي للتعاظم ٧،٤ ٪) علما بان معدل تعاظم تجارة البلدان النامية في ما بينها قد كان ٩،٤ ٪ ، بينما كان معدل تعاظم صادرات البلدان المتخلفة نحو البلدان النامية ٥،٢ ٪ (و ٤،٢ ٪ في حال استثناء البلدان المنتجة للنفط) (١٢٣) .

---

(١٢١) هاري ماغدوف . المرجع المذكور ، ص ٥٦ ــ ٥٨ .

(١٢٢) هاري ماغدوف ، المرجع المذكور ص ١١٦ .

(١٢٣) Hal B . Larry « استيراد المانيفاتورة من البلدان القليلة النمو » نيويورك ١٩٦٨ ص ٢ ، ذكرها ماغدوف في المرجع المذكور ص ١٨٥ .

وليست وجهة الاستثمارات الاجنبية هي التي تختلف فقط اختلافا اساسيا حسبما يكون البلد المستقبل للاستثمارات بلدا ناميا او لا ؛ بل ان دينامية ارتداد الارباح تختلف هي الاخرى كذلك . ففي حين ان تدفق رؤوس الاموال الاميركية نحو اوروبا وكندا (١٤٠٩ مليارا من الدولارات بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥) قد طغى على ارتداد الارباح (١١٠٤ مليارا) نجد ان الارتداد المتأتي من الاطراف (٢٥٠٦ مليارا) قد طغى على تدفق تصدير رؤوس الاموال (٩٠٠ مليارات) (١٢٤) .

والحال ان عدم تكافوء النمو بين الولايات المتحدة وبلدان المركز الاخرى (اوروبا واليابان) الذي اتسع بشكل خاص خلال الحرب العالمية الثانية ، قد اعطى لهذه العلاقات بين الولايات المتحدة واوروبا اهمية كبيرة خاصة منذ عام ١٩٤٥ ، وهذه الاهمية هي في اصل ازدهار تلك المنطقة كما انها هي التي اسبغت على العلاقات مع الاطراف دورا ثانويا . بناء على هذه الواقعة طرأ التحول على المنظومة العالمية في المركز : اذ نشأ تراتب اساسي بين الولايات المتحدة والبلدان الاخرى ؛ في حين ان المنظومة كانت قد تميزت حتى ذلك الحين بتوازن نسبي بين القوى (١٢٥) . على ان استثمار رأسالمال الاميركي في بلدان المركز الاخرى لا يضطلع بنفس الوظيفة التي يضطلع بها رأسالمال الاجنبي المستثمر في الاطراف بوجه عام . فالبحث عن المواد الاولية هنا هو بحث ثانوي . بل ان التوصل الى حماية البراءات والاسواق ذات الافضلية وخاصة التفوق التكنولوجي هي الدوافع الجوهرية هنا ؛ اكثر مما هو المستوى المنخفض للاجور . كما ينبغي لنا ان نعلم هنا ان المستوى المنخفض للاجور في اوروبا يتيح للشركات الاميركية التي تتمركز في هذه الاخيرة ان تحقق ارباحا افضل ـ نظرا لتكنولوجيتها المتفوقة . وقد يكون هذا الدافع الثانوي بالنسبة لتصدير رؤوس الاموال الاميركية نحو اوروبا ، دافعا جوهريا بالنسبة لرؤوس

---

(١٢٤) هاري ماغدوف المرجع المذكور ٢٢٨

(١٢٥) هذا التفوق ليس تفوقا صارخا في حصص مختلف البلدان في التجارة العالمية للمنتوجات المانيفاتورية ؛ فقد انتقلت حصة الولايات المتحدة من ١١،٧٪ عام ١٨٩٩ الى ٢٠،٦٪ فقط عام ١٩٦٧ ، وانتقلت حصة بريطانيا من ٢٢،٢٪ الى ١١،٩٪ ، وحصة المانيا من ٢٢،٤ الى ١٩،٧ ، وحصة فرنسا من ١٤،٤ الى ٨،٥ وحصة اليابان من ١،٥ الى ٩،٩ (هاري ماغدوف ، المرجع المذكور ص ٦٦) لكنه تفوق صارخ من حيث تدفق رؤوس الاموال .

الاموال الاميركية نحو اوروبا . دافعا جوهريا بالنسبة لرؤوس الاموال المتجهة نحو صناعات الاستعاضة عن الواردات في الاطراف ، وذلك ، على ما يبدو ، عكس ما يراه « ماغدوف » (١٢٦) . فالطابع العالمي اكثر فاكثر للتكنولوجيا الذي ينجم عن ذلك ، يشكل بالاضافة الى الثورة العلمية والتقنية المعاصرة الميزة الخاصة الثانية من ميزات عصرنا .

ينجم عن ذلك كله ان العلاقات الخارجية علاقات جوهرية بالنسبة للمركز . لا فقط تلك العلاقات العامة بين المركز والاطراف بل ايضا ، وعلى نحو ادق ، العلاقات بين الولايات المتحدة وبلدان المركز الاخرى . ونحن نشير مع « ماغدوف » الى انه من الخطأ الاساسي الاعتقاد بأن هذه العلاقات ليست مهمة بالنسبة للولايات المتحدة بحجة ان الصادرات تمثل ٥ ٪ فقط من انتاجها الداخلي الخام ، وان صادرات رؤوس الاموال تمثل ١٠ ٪ من الاستثمارات المحققة في الداخل . اذ ان « ما هو هامشي بالنسبة للبلد قد لا يكون هامشيا بالنسبة لشركة جوهرية (١٢٧) »

فاذا كانت صادرات الولايات المتحدة قد انتقلت من ١٠ مليارات الى ٢٥ مليارا بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٤ ، فان مبيعات الشركات الاميركية الموجودة في الخارج انتقلت من ٤٤ الى ١٤٣ مليارا في نفس الفترة . ان انتاج هذه الشركات يمثل ما يوازي القوة العالمية الثالثة كما يمثل مجمل الصادرات مع تلك المبيعات ٢/٥ الانتاج المادي لادوات الاستهلاك في الولايات المتحدة . وقد ضرب تعاظم تلك المبيعات بـ ٣٠٧ خلال ١٤ عاما (بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤) مقابل ٢٠٣ فقط بالنسبة للمبيعات في السوق الوطنية . اما ارباح هذه الاستثمارات فقد انتقلت من ٢٠١ مليار عام ١٩٥٠ الى ٧٠٨ عام ١٩٦٥ ، في حين ان ارباح الشركات الوطنية ، انتقلت من ٢١٧ الى ٣٦٠١ مليارا فقط ، كما ان استثمارات المؤسسات الفرعية قد ضربت بثلاثة في حين ان استثمارات الشركات الوطنية قد ضربت بـ ١٠٤ فقط بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٧ (١٢٨) .

ان بعض الاوجه المعاصرة للعلاقات الخارجية ينبغي ان يبحث من زاوية ترابطه الوثيق باطروحة امتصاص الفائض من قبل الدولة .

---

(١٢٦) هاري ماغدوف المرجع المذكور ص ٤٤ .

(١٢٧) على حد تعبير Robert Engler « سياسات الزيت » نيويورك ١٩٦٧ .

(١٢٨) هاري ماغدوف المرجع المذكور ص ٦٩ ـ ٧٠ و ٢٠٥ ـ ٢١٢ .

و« المساعدة » الخارجية العامة تقع ضمن هذا الاطار . فمن اصل مجموع المساعدة العامة الاميركية التي بلغت قيمتها ١١٧ مليار دولار ووزعت بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٧ ، تلقت البلدان النامية من هذه المساعدة ، ولا سيما اوروبا ، ٤٥،٧ ملياراً ، وكان معظمها على شكل هبات (٣٣،٤ مليارا) ، اما البلدان الزبائن ، المرتبطة عسكريا ، (تركيا ، اليونان ، ايران ، فوموزا ، الفيليبين ، فيتنام) فقد تلقت ٣٦،٩ مليارا (منها ٣٢،٠ مليارا على شكل هبات) بينما تلقت البلدان المتخلفة الاخرى ٣٤،٦ مليارا (منها ١٤،٤ مليارا على شكل هبات) . هذه المساعدة اتاحت امتصاص ٣٠ ٪ من صادرات الفولاذ الاميركية ، و٤٠ بالمئة من رقم اعمال البحرية السلمية . كما تمثل هذه الصادرات ، بالاضافة الى المشتريات العسكرية ـ الممولة بشكل واسع بهذه الطريقة بالنسبة لبعض المنتوجات ـ نسبة مئوية تتراوح بين ٢٠ و ٩٠ ٪ من انتاج بعض الفروع (١٢٩) .

ان المساعدة العامة المقدمة للبلدان المتخلفة ، والتي ظهرت في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، تلبي وظائف عدة . فهي حتى بمعزل عن مغزاها السياسي ـ الامر الذي لا يسع « الاقتصاديين » تجاهله برياء ومكر ـ تتيح تجاوز التناقض القائم بين تدفق الاستثمارات الخاصة وارتداد الارباح ، اي ان وظيفتها الجوهرية هي المحافظة على الوضع القائم كما هو ، ذلك الوضع الذي يفرض على الاطراف تخصصا دوليا غير متكافىء .

لقد انتقلت القيمة الاجمالية المساهمات المالية العامة التي تقدمها البلدان النامية الغربية للبلدان « المتخلفة » من ٨٠١ مليارات دولار عام ١٩٦٠ الى ١١،٣ مليارا عام ١٩٦٧ (منها ٧،٠ مساهمات عامة) . اما القيمة الاجمالية لمساهمات البلدان الشرقية فهي في حدود ٠،٤ مليارا . وهذا يمثل حوالي ١ ٪ من الدخل الوطني للبلدان النامية الغربية . ان المساعدة المالية العامة تمثل حوالي ٥٠ ٪ من هذه المساهمات كما يمثل التواجد التقني ١٢ ٪ (بصورة رئيسية في التعليم ، لا سيما في بلدان افريقيا التي تتكلم الفرنسية) والاستثمارات الخاصة ٢٥ ٪ والاعتمادات الممدة للتصدير ١٠ ٪ . وقد نمت حصة القروض باستمرار على حساب حصة الهبات في المساعدة العامة : فانتقلت من ٢٣ ٪ عام ١٩٦١ الى ٤١ ٪ عام ١٩٦٧ ، كما تراوحت حصة المساعدة الفدائية بين ٢٠ و٢٥ ٪ . ويبلغ

---

(١٢٩) هاري ماغدوف المرجع المذكور ص ٢١٦ ـ ٢١٧ .

اشتراك الولايات المتحدة بالمساهمات الخارجية الاجمالية حوالي ٤٢ ٪ عام ١٩٦٧ ، كما يبلغ اشتراك فرنسا حوالي ١٠ ٪ والمانيا ٨،٥ ٪ وبريطانيا العظمى ٦،٥ ٪ . ومهما يقال عن نتائج هذه المساعدة ، فان تلك النتائج مسكينة للغاية . فقد كان معدل تعاظم البلدان « السائرة في طريق النمو » ٥ ٪ فقط بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٧ ، أي ادنى مما هو في البلدان النامية بنسبة ٢،٤ ٪ للرأس الواحد . اما الانتاج الغذائي في الرأس الواحد فقد كان انتاجا راكدا بل لعله قد انخفض . وبقي عدد السكان الاميين اليائسين على حاله بل انه قد زاد ــ بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون شخص . لقد اتسعت الهوة بين العالم النامي والاطراف على جميع الاصعدة . ومهما قيل حول ذلك ، فليس « عدم توفر الجهد اللازم » هو المسؤول عن هذا الوضع - بل ان المسؤول عنه هو وجهة هذه « المساعدة » والوظيفة الجوهرية التي تقوم بها من اجل المحافظة على الوضع القائم كما هو . ورغم ان عنصر « الهبة » هو العنصر المهم في المساعدة العامة ــ علما بان شروط القروض هي افضل من شروط سوق الرساميل في الغرب ــ فان الدين الخارجي للبلدان المتخلفة قد انتقل من ٩،٧ مليار دولار عام ١٩٥٦ الى ٤١،٥ مليارا عام ١٩٦٧ ، انتقل دين البلدان النامية من ١٤،٢ الى ١٦،٦) وتمتص خدمة هذا الدين ١٠ ٪ من الصادرات مقابل ٣ ٪ عام ١٩٥٦ . اما توجيه الاستثمارات الخاصة ــ ونصف هذه الاستثمارات يهتم بانتاج النفط ــ توجيها يتلاءم مع مقتضيات نمو المراكز ، و « فوائض الاسعار » Surprix التي تدفعها الاطراف (لا سيما تلك التي في السوق الحرة ، وتلك التي تشكل المقابل للمساعدة العامة الاميركية للفوائض الزراعية في الولايات المتحدة ، والطابع العسكري والسياسي لجزء مهم من المساعدة العامة ، فقد دفعت جميعا بـ « ادوارد ماسون » الى ان يعتبر ، في أحسن الاحوال ، ان ثلث مساهمات الغرب للبلدان المتخلفة يخدم النمو ــ اما نحن فنقول التعاظم (دون نمو) (١٣٠) .

(١٣٠) هذه الارقام مستمدة جميعا من «الامتحان» ١٩٦٨ . « مساعدة النمو » ، منظمة التطور والتحوالاقتصادي OCDE باريس ١٩٦٩ . بالنسبة للقرض العام : البنك «الدولي للانماء والتعمير » « القرض العام الخارجي المتوسط والبعيد المدى .» « الكميات البارزة السالفة واللاحقة ، فيحقل المدفوعات والقطعات ». ١٩٥٦ ــ ١٩٦٦ واشنطن ١٩٦٧ . « ادوارد س . ماسون » « المساعدة الخارجية والسياسة الخارجية » نيويورك ١٩٦٤ لا سيما ص ١٤ .

اذا لم تكن وظيفة المساعدة الخارجية انماء الاطراف ، بل الابقاء عليها في تخلفها ، فهي لا تتوصل بالاضافة الى ذلك الى تقليص فضل الفائض في المركز ، لانها تحمل تدفقا عكسيا يتجاوزها بكثير ، لا سيما إذا اضفنا التدفق العكسي الذي استطعنا رصده الى التحويل غير المنظور للقيمة . مع ذلك فان وظيفتها جوهرية بالنسبة لفروع الاقتصاد والشركات الرئيسية التي تستفيد منها الاستفادة الحقيقية .

٣ ـ وظائف التجارة الدولية وتصدير رؤوس الاموال

اذا حاولنا اذن ان نراجع النتائج التي توصلنا اليها فاننا نذكر اولا ان نظرية التفوقات المقارنة نظرية عاجزة عن تفسير بنية التجارة العالمية وديناميتها ؛ وان مكان هذه النظرية يبقى محدودا جدا وثانويا جدا .

العلة الجوهرية لاتساع التجارة العالمية تكمن في الاتجاه الضمني لدى الرأسمالية نحو توسيع الاسواق . هذا الاتجاه لا ينبثق عن اي مقتضى من مقتضيات امتصاص الفائض ؛ لا في العصر التنافسي ولا في عصر الاحتكارات . هذا بالضبط ما يقوله لينين (١٣١) :

« لماذا يعتبر وجود السوق الخارجية امرا ضروريا بالنسبة للبلد الرأسمالي ؟ ليس ذلك ابدا لان المنتوج بشكل عام لا يمكن تحقيقه ضمن النظام الرأسمالي . مثل هذا التأكيد ليس سوى وهم باطل . ان وجود السوق الخارجية ضروري لان الانتاج الرأسمالي **ينطوي اساسا على اتجاه نحو التوسع اللامحدود .** »

لا شك ان نمو الرأسمالية في بدايته قد يكون معاقا بفعل ضيق السوق الزراعية . وقد اشار آدم سميث الى ذلك ؛ كما يذكرنا « ك . بالوا » . وان « هنري دونيس » و « بول بايروش » محقان عندما يشددان على هذا الدور الذي تلعبه مجالات التصريف الخارجية في مرحلة الاقلاع (١٣٢) .

---

(١٣١) في « نمو الرأسمالية في روسيا » ذكرها ك . بالوا ، المرجع المذكور ص ١٢٤ .

(١٣٢) H . Denis « دور مجالات التصريف في التعاظم الاقتصادي في اوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة » دفاتر الـ ISEA السلسلة P رقم ٥ ، ١٩٦١ .
« بول بايروش » الثورة الصناعية والتخلف » سيمس ١٩٦٣ .

ان التحـولات التالية التي نجمت عن ظهور الاحتكارات لـم تضف مشكلة جديـدة مـن امتصاص الفائض . اذ ان تصدير رؤوس الاموال لا يجد محركه في ذلك المقتضى المزعوم بل في البحث عن معدل ربح افضل . كـان ماركس قد اكـد ذلك بقوله(١٣٣) :

« اذا صير الى تصدير رؤوس الاموال فليس ذلك لانه لا يمكـن اطلاقا تشغيلها ضمن البلد ، بل لانه يمكن تشغيلها في الخارج بمعـدل ربح أفضل » .

قانون التدني الاتجاهي لمعدل الربح يبقى التعبيـر الجوهري ، واذن الدائم ، عـن التناقض الاساسي فـي النظـام . وهـو لا يصبح « غير جوهري » في عصر الاحتكـارات ، كمـا يظـن « لـ . بالوا » (١٣٤) اذ يعتقد ان بوسعه التأكيد على ذلك بتأويله لنظريـة الفائض « لباران » التي ليـت نظريتنا . فنحـن نعتقـد ، خلافـا لذلك ، ان ظهور فائض امكاني هو عبارة عـن تجلي ذلك التدني الاتجاهي . وهذا الفائض ينبغي حتمـا ان يمتص ، وهـو كذلك بالفعل ، كمـا بيـن باران وسويزي، لا بواسطـة التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الاموال (مما يولد ارتدادا في الارباح) بل بانماط داخليـة للامتصاص : انفاق عام ، وتبذير . وهو يمتص بصورة ثانوية بواسطة اشكال جديدة من العلاقات الخارجية : نفقـات عسكريـة فـي الخارج ومساعدة عامـة .

فوظيفـة التجارة بان تصارع ضد التدني الاتجاهي لمعدل الربـح وظيفة دائمة اذن،لا وظيفة خاصة بالفترة التنافسية (١٣٥).وعلى النقيض، فـان الاحتكارات التي تجعل تصدير رؤوس الاموال امرا ممكنا ، تدعـم

---

(١٣٣) « راسالمال » الكتاب الثالث ، القسم ٣ ، الفصل ١٥ ، ذكرها بالوا المرجع المذكور ص ١٨٢ .

(١٣٤) لـ . بالوا ، المرجع المذكور ص ٢٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وعلى كل حـال فكريستيان بالوا يعترف بان « نقطة الضعف في بنائه تقع هنا بالذات على اعتبار (انه لا يقدم) اي تبريـر نظري ..» (ص ٢١٩) . لا شك في ان التناقض جدلي بين ظهور الفائض (نتيجة التدني الاتجاهي لمعدل الربح) وبين استيعابه (ضمن الاشكال التي حللها باران وسويزي) : فيصار اذن الى تجاوزه بالضرورة بدون انقطاع .

(١٣٥) كـ . بالوا ، المرجع المذكور ص ٢٠

فعالية تلك الوظيفة . هنا بالضبط تكمن ملامح عبقرية ليتين لكونه قد محور كل تحليله حول هذه الظاهرة المركزية : ظهور الاحتكارات . ونعتقد اننا وضحنا ، وفقا لهذه الذهنية ، ان التبادل غير المتكافىء بين المركز والاطراف ينجم بالضبط ، هو الاخر ، عن ظهور الاحتكارات في المركز. اذ ان هذا الظهور هو الذي يجعل نمو الهوة المتسعة بين الاجور في المركز وفي الاطراف ، لقاء انتاجية متكافئة ، امرا ممكنا ، مما يفسر ان التبادل بوسعه ان يكون تبادلا غير متكافىء رغم ان البلدان المتخلفة تصدر منتوجات انتجتها منشآت حديثة ذات انتاجية عالية . ان تنظيم فضل متعاظم من اليد العاملة في الاطراف منبثق عن عملية التراكم الاولي ، هو ايضا امر جوهري لفهم ظاهرة التبادل غير المتكافىء هذه.

ضمن هذا الاطار العام ينبغي ان توضع من جديد اشكال التبادل بين المركز والاطراف ووظائفه المتميزة . هيمنة المركز على الاطراف هي التي تفسر تضبيط الطرف ـ بواسطة الاشكال المتغيرة التي يتخذها التخصص الدولي ـ وفقا لمقتضيات التراكم في المركز . ثم ان نمو الراسمالية في الاطراف ، يسهل بصورة تكميلية عملية التراكم في المركز ويسارعها بواسطة تخلع الاوساط ما قبل الراسمالية . اما روزا لوكسمبورغ فمحقة في تشديدها على هذه الواقعة . لكنها تخطىء اذ تجعل منها مقتضى مطلقا من مقتضيات تحقيق الفائض .

٤ ـ الطابع « الموتوبولي » للعلاقات الدولية وموقع الاحتكارات في التجارة العالمية

هل ان التبادلات الدولية من طبيعة « اوليغوبولية » ؟

النظرية الاقتصادية الجامعية الشائعة تكاد تجهل دائما الوقائع الجوهرية ، عندما تسمح لنفسها باختيار فرضياتها « بحرية » . هكذا، فهي تجهل ، باستثناء « فرنسوا بيرو » ـ في فرنسا ـ وجود الشركات العملاقة التي تحتل موقعا حاسما في التجارة العالمية كما في تصدير رؤوس الاموال . وفي افضل الاحوال ، عوضا عن ان تدرس الستراتيجيات الدولية للاحتكارات ، فهي توافق على اعتبار الدول موتوبولية . وهي تصوغ على هذا النحو بعض المشكلات الصحيحة ، لكنها تصوغ ايضا عددا من المشكلات الخاطئة التي تنبثق عن هذا « النسيان » لـ « الوسيط » بين

الشركة الصغيرة المنافسة وبين الدولة ـ الامة : هذا الوسيط هو المونوبول . سوف نرى هنا اذن حدود النظرية الشائعة ـ وهي في النهاية حدود ضيقة ـ للعلاقات الدولية باعتبارها علاقات « اوليغابولية » بين الدول . لما كانت العلاقات الدولية تعتبر منذ وقت طويل علاقات تنافسية فان هذه العلاقات تؤول في الادب الاقتصادي اكثر فاكثر على انها علاقات مونوبولية . مع ذلك فان الاتفاق بعيد عن التحقيق حول هذا التاكيد . فاشد المتطرفين في الموضوع يريدون ان يروا في العلاقات الدولية : لا علاقات بين شركات من بلدان مختلفة ؛ بل يرون فيها مباشرة علاقات بين الدول . فهم يماثلون اذن بين سلوك هذه الكيانات التي هي الامم وسلوك الاولغاوبوليين المتصارعين على السوق . ويعمد اخرون ، من منظار متواضع اكثر ، الى وضع عناصر الاحتكار في الواجهة ؛ وهي عناصر تعطي العلاقات الدولية طبيعة غير تنافسية ؛ بمعزل عن كل تدخل من قبل الدولة او كل سلوك جماعي .

لقد كانت نظرية القرن التاسع عشر في حقيقتها نظرية ميكرو اقتصادية . ففي مجال العلاقات الدولية كما في غيره يمتنع التحليل عن رؤية شيء اخر سوى علاقات بين الافراد : المشترون والباعة . مع ذلك فان التجربة المركنتالية تكذب هذه النظرية : فحتى النصر المتاخر للتبادل الحر كانت العلاقات الدولية ملحقة بصورة وثيقة بسياسة الحكومات . ان تاريخ الشركات المتعاقدة compagnies à charte التي كان لها الاحتكار الشرعي للتجارة بين اوروبا وبلدان ما وراء البحر هي الدليل الساطع على ان وجهة نظر القرن التاسع عشر كانت محدودة جدا . والسياسة الجمركية قد دعمت على كل حال ذلك الاحتكار . بريطانيا العظمى نفسها لم تكن دائما متبادلة ـ حرة .

لذلك ففيما عدا العلاقات الفردية بين تاجر وتاجر ؛ يريد البعض اكثر فاكثر ان يرى في العلاقات الدولية علاقات بين عدة محتكرين (١٣٦) oligopoleurs . وتظل المنافسة قائمة بين مشتري البلد الواحد وبائعيه ؛ ولكن ضمن حدود تعينها السياسة التجارية والجمركية للمجموعة . ويأخذ الصراع بين هذه المجموعات شكلا مماثلا لذاك الذي تدرسه

(١٣٦) O . d'Aleuro « التجارة العالمية والمنافسة الاحتكارية » (بالايطالية) (الاقتصاد العالمي تشرين الثاني ١٩٤٩) . Fellner « المنافسة بين الحفنة القليلة » نيويورك ١٩٤٩ .

تحليلات السوق تحت العنوان العام : الصراعات بين فرقاء الاحتكار الجماعي (الاوليغوبول) .

عندما يعمد المؤلفون الحديثون الى اعادة دمج السياسة الاقتصادية في اواليات التجارة الخارجية فانهم بذلك لا يقومون بشيء سوى الالتقاء من جديد مع كلاسيكيي النصف الاول من القرن التاسع عشر الذين صير فيما بعد الى تلخيص تبسيطي مشوه لتفكيرهم . فنحن نجد ، مثلا ، عند « ستيوارت ميل » نقاشا لافتراضات ذات فائدة جمة (١٣٧) تتعلق بالمفاعيل التي تنشأ عن ايجاد الرسم الجمركي المفروض على حدّي التبادل . والظاهر ان الكلاسيكيين الانكليز كانوا ينظرون الى العلاقات الدولية من زاوية لا شك بانها ميكرو اقتصادية وتنافسية ، ولكن هذا كان يحصل ، اذا صح القول ، بالدرجة الاولى فقط . اما بالدرجة الثانية فكانوا يرون في هذه العلاقات علاقات بين مجموعة ومجموعة .

بتعبير اخر ، يظل التنافس قائما ضمن « مجموعات » تتصارع فيما بينها . لقد كانت تلك نظرة واقعية قريبة جدا من واقع عصرهم . على ان الكلاسيكيين كانوا ،الى جانب ذلك ، يدافعون عن التبادل الحر على اساس الاعتقاد « بالتفوقات الطبيعية »، لهذا السبب كان التلخيص التبسيطي الكلاسيكي ـ الجديد امرا ممكنا : فلم يعد يرى في العلاقات الدولية الا علاقات بين افراد .

ان استئناف الحروب التجارية ابتداء من عام ١٨٩٠ ، والسياسة التي انتهجتها المانيا بين الحربين والتي كانت تحاول ربط التجارة الخارجية لبلدان اوروبا الجنوبية الشرقية ربطا شاملا بالمانيا من اجل ان تخلق بالعقل تكاملا من نمط استعماري ، و « تخصص » تلك البلدان بانتاج الحبوب واللحوم والبوكسيت ، كل ذلك بعث الدراسات التي تناولت المسلك « الاوليغوبولي » للدول واعادتها الى مركز الصدارة . (١٣٨)

اما العودة الى ادخال النظرة الاوليغوبولية الى العلاقات الدولية فقد حصل مرة اخرى عن طريق تحليل السياسة الجمركية . فالمؤلفون (١٣٩)

---

(١٣٧) ج . فيتر المرجع المذكور ص ٥٥٦ .

(١٣٨) Hirschman « طاقة الامة وبنية التجارة الخارجية » .

(١٣٩) Scitovsky « اعادة النظر في نظرية التعرفات » (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٤٢) . « ستوبلر اند صامويلسن » « الحماية والاجور الفعلية » (مجلة الدراسات الاقتصادية ١٩٤١) .

الذيـن عالجوا هذه المشاكل يقبلـون فرضيـة نظريـة التفوّقات المقارنة. وهم يلاحظـون عندئذ انه عندمـا يعمـد بلد مـا الى فرض تعريفـات جمركيـة فليس للبلدان الاخرى ايـة فائدة في تقليده . والواقـع ان التعريفـة الجديدة امر يبدل مـن توزيع الاسعار النسبيـة في البلـد الذي ابتدع النظام الجمركي . وللبلدان الاخرى ان تتابع دفع اشباعهـا الى حده الاقصى بممارستها للتبادل الحر مع هذا البلد ؛ مـع اعتبارهـا ان نظامه الداخلي للاسعار ــ اخذا بالاعتبار رسوم الجمرك ــ معطـى مـن معطيات الوضع . بيـد ان الملاحظ ان البلدان الاجنبية تسارع للاقتـداء بالبلد المجدد . ونظريـة التفوقات المقارنة ليس بوسعهـا ان تفسر كيف تستفيـد هذه البلدان عندمـا تعمـد هي الاخرى الى وضع نظام وقائي. لكنهم يجدون هذه الاستفادة في امرين : مـن جهة ؛ ان سبب وجـود التعريفة هو الاحتكار ، وهذا الاحتكار يحسن حالـة حدّي التبـادل . والواقع ان عدم تحديد نسبة التبادل ، حتى من منظار نظريـة التفوقـات المقارنـة ،هو عدم تحديد كبيـر ، والاحتكار يتيح لواحـد من اصحـاب الحق ان يعيـن موقعه في النقطـة التي تلائمه ضمـن منطقـة عـدم التحديد . لكـن هناك سببا اخر يوجد ، بالاضافـة الى ذلك ، في تراث « ليست » . فعندمـا يعمـد البلد المجدد الى حمايـة نفسه ، فهو يفسح المجال امـام بعض الصناعات لأن توجـد لديه . انه يخلق بذلك تفوقـا مستقبليـا . فالبلدان الاخرى عليهـا ، والحالة هذه ، ان تقوم بمثل مـا قـام به . امـا انصار التبادل الحـر فقـد ردوا الهجوم بتأكيدهم على ان جـواب البلد الذي رفع رسوم الجمرك على اثـر فعل مماثل من البلدان التي يتبادل واياها ، هـو امر مبني على خطأ في التقدير . فهـو من جهة لا شك بانه قـد حسّن حدّي التبادل لديه ، لكنه من جهة اخرى قد خلق توزيعـا في الوارد لـم يعـد توزيعـا امثل . لقـد اكـد طوسنـغ وادغوورث (١٤٠) بقوة ، ولكـن بدون برهان ، على ان الخسـارة التـي تسببهـا هذه العمليـة اكبر مـن المكسب المستمد منها . فكانت القضية، في الحقيقـة ، مشكلـة خاطئة . اذ ان نظريـة « التوزيع الامثل للموارد » مبنيـة على نظريـة « التجهيزات بالعوامل » dotations en facteurs التي تفتقـد لاي معنى عندما ينظـر اليها من منظار ديناميّ .

---

(١٤٠) « ادغوورث » « تقارير تتعلق بالاقتصاد السياسي » ١٩٢٥ .

لقد قام تيار بكامله من الاقتصاد ـ المتري économétrie المعاصر يأخذ على عاتقه «قياس» الطابع الموتوبولي العلاقات الدولية معتبرا الدول بمثابة وحدات التجارة العالمية . كنا رأينا ان البلدان المتخلفة تتزود عادة من لدن واحد أو اثنين او ثلاثة من المزودين الرئيسيين . ان مجرد كون عدد المزودين ادنى من ذاك الذي تتميز به علاقات البلدان النامية في ما بينها، ومجرد كون البلدان المتخلفة لا تزود تلقائيا من لدن المزودين الذين بوسعهم ان يعرضوا عليها البضائع باخفض الاسعار (اي من لدن البلد النامي الاكثر فعالية بصورة مطلقة) يظهر الطبيعة الموتوبولية للتبادلات التي نبحثها . وهكذا صير الى قياس ومقارنة « غزارة » الصادرات والواردات لكل من البلدان النامية والمتخلفة : ان غزارة صادرات البلدان النامية نحو البلدان المتخلفة اقوى من غزارة صادرات هذه البلدان النامية نفسها نحو بلدان نامية اخرى (١٤١) . في هذه الشروط لا يكون الفريقان المتبادلان بقوة متكافئة . فصلابة طلب البلدان المتخلفة لمنتوجات البلدان النامية اقوى من صلابة طلب البلدان النامية لمنتوجات البلدان المتخلفة .

ان التحليل المقارن للمرونات يقدم دلالات مفيدة حول هذه المشكلة من حيث طبيعة العلاقات الدولية ودرجة عدم التكافؤ بين القوى الموجودة .

فمرونات اسعار الواردات (حاصل قسمة تنوع قيمة الواردات ذات السعر الثابت بتنوع السعر النسبي للواردات ، اي نسبة سعر الواردات للاسعار المحلية) هي عادة مرونات ضعيفة . لكنها تبدو اكثر ارتفاعا بالنسبة للبلدان النامية جدا (وحالة الولايات المتحدة ذات دلالة متميزة في هذا المجال) . هذه المرونة ضعيفة بالنسبة للبلدان الاوروبية التي تشتري المواد الاولية . ذلك يعني ان الشراء يتم ، بالنسبة للمواد الاولية ، مهما كان السعر . اما بالنسبة للمنتوجات المانيفاتورية ، فالعكس صحيح ، اذ يبدو جيدا ان للسعر تأثيرا ملحوظا اكثر في مشتريات البلدان النامية ، لكنه اكثر هامشية في مشتريات البلدان المتخلفة .

كذلك فان مرونات اسعار الصادرات ضعيفة ايضا (حاصل قسمة

---

(١٤١) « براون » « الاقتصادات التطبيقية » ص ٢١٥ .

تنوع الصادرات ذات السعر الثابت بتنوع السعر النسبي للصادرات ،اي نسبة سعر صادرات بلد معيّن الى سعر الصادرات المماثلة لبلدان اخرى) . فهي تبدو مرونات اضعف بالنسبة لما يتعلق بالبلدان المتخلفة . مما يعني ان التصدير هنا يتم مهما كان السعر بدرجة ارفع من اى مكان اخر .

ويتضح كذلك ارتفاع مرونة دخل الواردات في البلدان المتخلفة ارتفاعا اكبر من مرونة دخل الواردات في البلدان النامية (حاصل قسمة تنوع الواردات ذات السعر الثابت بتنوع الدخل الوطني). فالبلدان المتخلفة تحتاج اذن لواردات اجنبية لاشباع طلبها المتعاظم بدرجة اقوى من البلدان النامية . وعلى العكس ، فان ازدياد الدخل العالمي يعمل على ازدهار صادرات البلدان النامية اكثر مما يعمل على ازدهار صادرات البلدان المتخلفة . تبعية البلدان المتخلفة تجاه البلدان النامية اقوى بكثير من التبعية العكسية .

ومن المثير للاهتمام ايضا ملاحظة مرونات الاستعاضة Elasticité de substitution بين الصادرات . فمرونات استعاضة مجمل الصادرات في بلدين يبين ان لكل بلد زبائنه الخاصين وانتاجاته الاصلية . فالعلاقات الدولية ليست تنافسية على الاطلاق ، وهذا يصح سواء بالنسبة للتنافس بين بلدين ناميين ذوي بنية متقاربة ، او بالنسبة التنافس بين بلدين زراعيين . ان مرونات الاستعاضة بين بضاعتين متجانستين (المواد الاولية والمنتوجات الزراعية كلاهما متجانسان بسهولة ، في حين ان المنتوجات المانيفاتورية في البلدان النامية يصعب تجانسها صعوبة اكثر (في السوق العالمية قد اصبحت الان افضل . اما مرونة الاستعاضة بين منتوجين متجانسين في سوق معينة فهي دائما مرونة مرتفعة ، ويزداد ارتفاعها بالنسبة للمنتوجات الزراعية والمنتوجات المعدنية (١٤٢) .

العلاقات الدولية ، التي لا تظهر اطلاقا كعلاقات تنافسية ، هي علاقات مونوبولية على درجات متفاوتة . والتنافس الذي ينشأ بين منتوجات البلدان المتخلفة في اسواق البلدان الغنية يظهر رغم كل شيء كتنافس اقوى من

ذاك الذي ينشأ بين المنتوجات المانيفاتورية في اسواق البلدان المتخلفة .

١٤٢) بالنسبة للامثلة على هذه المقارنات في المرونة ، انظر سمير امين الاطروحة ص ١٣٢ وما يليها . مصادر : « شانغ » المرجع المذكور ص ٤٢ ـ ٥٠ ـ ٧٠ ـ ٧٢ ـ ٧٤ .

ولعلنا نلاحظ ان هذا التنافس تتناقص قوته كلما اضيفت السيطرة السياسية الى علاقات السيطرة الاقتصادية . هكذا كانت بريطانيا تخشى منافسة اليابان لها في الهند اقل من خشيتها لمنافستها في الصين . واذن ، هنالك دون ادنى شك عدم تكافؤ كبير في القوى في علاقات المونوبول الثنائي الجانب bilatéral بين البلدان المتخلفة والبلدان النامية . فاذا كانت التبادلات الدولية تنتمي اذن الى نظرية المونوبول الثنائي الجانب اكثر من انتمائها الى نظرية التنافس ، فان بوسعنا ان نستنتج من ذلك انه ينبغي ان نشهد تحويلا للقيمة من البلد الاضعف (البلد المتخلف) نحو الفريق الثاني الاقوى .

ان عدم التكافؤ هذا ينجم بالدرجة الاولى عن تخصص صادرات البلدان المتخلفة . كما ان الانخراط المصرفي والنقدي الذي غالبا ما يرافق التخلف يساعد على توجه مشتريات البلدان المتخلفة نحو زبائنها الرئيسيين . وتأتي بالدرجة الثانية الصلة الوثيقة التي تربط تصدير رؤوس الاموال بتصدير البضائع . فهناك ترابط متين بين تصدير رؤوس الاموال في بلد ما وتصدير بضائعه . ولقد دفع « ايفرسون » هذا التحليل الى اقصاه ، وهو الذي درس الترابط بين تصدير رؤوس الاموال المعدة لفرع معين وتصدير البضائع الذي ينتمي لهذا النشاط اياه (١٤٣) . والنتائج التي وصل اليها التحليل توضح امورا كثيرة . كذلك يعمد « فيس » Feis بنفس الطريقة ، في كتابه الشهير ، الى امثلة عديدة عن عقود القروض الدولية التي تتضمن شروطا لشراء معدات التجهيز من البلد المدين ، وقد عممت المساعدة العالمية المعاصرة هذه الممارسة .

هذا هو اساس الطابع المونوبولي للعلاقات الدولية التي يحلل التيار المسيطر في الزمن المعاصر ، بناء عليها ، حركة حدّي التبادل عبر الاجيال . اذ ان هذا الطابع المونوبولي ، اذا كان قد تجلى بعد ١٨٨٠ بتفهقر حدّي التبادل بالنسبة للبلد الفقير ، فقد كان بوسعه ان يتجلى بوضوح قبل ذلك التاريخ بتحسن هذين الحدين تحتا غير كاف نظرا للتقدم المتحقق في البلدان المصنعة بالنسبة لذاك المتحقق في البلدان الزراعية ، فيكون هذا الطابع المونوبولي قد تعزز اذن بعد عام ١٨٨٠ (١٤٤) مجرد تعزز فقط .

---

(١٤٣) ايفرسون ، المرجع المذكور ص ٨٩ ـ ٩٠ .

(١٤٤) اطروحة Bruton « الانتاجية ، ميزان التجارة وحدا التجارة » (المجلة الاقتصادية آب ١٩٥٥) .

اذا كنا لا ننكر ان هذه النظرة بمجملها متفوقة على نظرة التحليلات الجزئية التي تقع بالضبط في ميدان ميكرو ـ اقتصادي ، فينبغي الاعتراف بأنها تبقى نظرة ثانوية من اجل فهم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . قبل كل شيء تتصور الامم هنا وكأنها امم اوليغوبولية متفاوتة القوى . ولكن اذا كان ذلك كذلك نظريا بالنسبة للعلاقات بين البلدان المستقلة ، فليس هو كذلك بالنسبة للعلاقات بين المتروبولات والمستعمرات. فقد ادى التشريع التجاري والجمركي في هذه البلدان الى خدمة تقوية المتروبول في علاقاته مع الفرقاء الاخرين اكثر مما ادى الى تقوية المستعمرة في علاقاتها مع المتروبول . الى ذلك فان النظرة الاوليغوبولية للعلاقات الدولية تفترض الاستقلال الاقتصادي للمشترين والباعة . فهي تتصور العلاقات القائمة بين مشتر فرنسي وبائع ألماني لهما مصالح مختلفة وكل منهما محمي بواسطة قوة المساومة في بلده . لكنها لا تتصور ما تؤول اليه هذه المساومة ـ التي لم تعد كذلك ـ عندما يكون كل من البائع والمشتري ، البعيدين جغرافيا ، غير بعيدين اقتصاديا . لكن العلاقات القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة ، لجهة الصفة التكميلية للاقتصادات التي خلقتها اواليات التخصص ضمن اطار سيطرة الاقتصاد الاكثر نموا ، ذاك الذي « يضبط » بنية المستعمرة وفقا لحاجاته ، تنتمي الى هذا النوع من العلاقات.

ان التحليل الخارجي المونوبولات الثنائية الجانب او للاوليغوبولات يبقى تحليلا ساذجا . وهو لا يسعه التخلص من هذه السذاجة ما لم يغادر ميدان « نظرية اللعب » لكي يقوم بتحليل التشكيلات الاجتماعية والعلاقات السياسية بين مختلف الطبقات المسيطرة في هذه التشكيلات الاجتماعية ، تشكيلات راسمالية المركز وتشكيلات الراسمالية الطرفية الخاضعة . الى ذلك ليس بالوسع اكتشاف تقهقر حدّي التبادل بواسطة تحليل علاقات التبادل التي تبقى بطبيعتها علاقات سطحية (مظاهر الاشياء) . فقد رأينا ان اوالية استغلال الاطراف من قبل المركز انما تقع على مستوى علاقات الانتاج .

وهكذا ، عوضا عن الاقتصار على وصف ظاهرة عدم التكافؤ ، عن طريق القياس الاقتصادي لتجلياتها الظاهرة (المرونات) يكون من الافيد تحليل موقع الاحتكارات في التجارة العالمية .

المونوبولات وتجارة البلدان المتخلفة : الواقع ان معظم المواد الاولية الكبرى التي تشكل اليوم موضوعا لصادرات البلدان المتخلفة تقع تحت اشراف

المونوبولات اما لان بعض الشركات تمتلك امتلاكا مباشرا الموارد الانتاجيـــة المعنية (نفط ، فلزات معدنية ؛ منتوجات مـزارع شركـة « ليفـر » ؛ « الاوناتيد فرويت » الخ) واما لان الانتاج المنتشر في البلدان المنتجـــة (الفستق ، القطن ..) ممركز في ايدي بعض المستوردين الاجانب الاقوياء جدا او في ايدي تجارة البيوتات الضخمة التي تكون بدورها عادة شديـدة التمركز . وفي اية حال فان حفنة من الاحتكارات تسيطر على العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتخلفة . هذه هي الاطروحة التي يعتمدها معظم المراقبين للاقتصاد « الاستعماري » (١٤٥) .

هل يجوز الاعتراض ــ ما دام المونوبول في معظم الاحوال ثنائي الجانب ــ بأن لا شيء يسمح بالقول سلفا اي فريق من الفريقين هو الذي يجني مزيدا من الربح ؟ والحق انه يمكن الادعاء بأن نفط السعودية العربية تنتجه شركة قوية (الارامكو) في حين ان المستهلكين الاوروبيين مبعثرين وضعفاء الى حد ان المونوبول يتيح في النهاية لتحويل القيمة ان يتم من البلدان المتقدمة الى السعودية . ونحن نجد امثلة اخرى من هذا النوع . لكن ذلك طبعا مـا هو الا وهم . اذ ان نفس المونوبولات ؛ في النهاية ، هي التي تمارس نشاطها في اوروبا والولايات المتحدة من جهة ؛ وفي ما وراء البحار من جهة اخرى . فهناك تداخل متبادل بين الفريقين يتم عن طريق مصارف الاستثمـــار والمؤسسات المتعددة النشاطات les holdings كما يتم عن طريق الفـــروع والتبادلات داخل مجالس الادارة . لهذا السبب : لا يحصل تحويل القيمة من المونوبول الاضعف ظاهريا ، الى الاقوى ؛ كمـــا يشيـــر « ادغـوورث » Edgeworth ، لان المسالة لا معنى لها ؛ بل بطريقة اخرى ؛ وذلك لان كـلا المونوبولين ليسا مستقلين . سوف نحتفظ بالحل الواقعي الذي تقدمـــه

---

(١٤٥) المراجع في هذا المجال وفيرة جدا رغم انها تكاد تكون كلها وصفية . انظر لائحة هذه المراجع عند سمير امين ، الاطروحة ص ١٤٩ ـ ١٥٠ . انظر ايضا بعض المؤلفـات التاليفية : H. Peyret (« ستراتيجية التروستات السلسلة ماذا اعرف ؟ ١٩٦٦). D. Durand (« السياسة النقدية الدولية » سلسلة ماذا اعـــرف ؟ ١٩٦٢) « جوفري اوين » owen « قوة الصناعة الاميركية » «تانر « لوسوي » Le seuil ١٩٦٨) «مايكل تانزر» Tanzer (« السياسة الاقتصادية لشركات الزيت الدولية والبلدان المتخلفة » بوسطن) . كما نجد جهدا عظيما لتحليل الستراتيجيات فـــي اعمال م. بيي Byé حول الوحدة الكبرى بين المناطق .

« ج. روبنسون » اذ تعتبر ان كتلة الربح المتحققة بواسطة مونوبول مـــا متناسبة مع القوة النسبية لهذا المونوبول تجاه الاجراء الذيـن يستخدمهم . والحال ان هذه القوة لا جدال في كونها اكبر في البلدان المتخلفة حيث تدافع الطبقة العاملة عن نفسها بصعوبة اكثر . فيكون الربح الاجمالي فيها اكثر ارتفاعا ــ علما بتكافؤ جميع الامور الاخرى فيما عدا ذلك . بيد ان هذا الربح، الى اين يذهب ؟ هل يبقى في مكانه لكي يمول النمو المحلي ؟ ام يصار الـى ارجاعه الوطن ؟ في هذه الحال لن يكون بحاجة الى ارجاعه للوطن رسميا عن طريق اعادة تصدير الارباح . بل أن بالوسع تمويهه بسياسة اسعـــار منخفضة تمنع الفرع الكولونيالي للمونوبول من تحقيق جميع الارباح التـي يسمح تحقيقها ، في حين تعمد الشركة ــ الام الاوروبية والاميركية ، فـــي مكانها ، الى تحقيق ارباح جوهرية اكثر . لذلك فـان السياسة الضريبية، او مراقبة الصرف في البلدان المتخلفة قد تبدو عاجزة عن تجنب تحويـــل القيمة (١٤٦) . ان الفشل الشهير التي منيت به هذه النقطة من سياسة معدلات الصرف المتعددة ، رغم تقنيتها الماهرة جدا ، يبرر على الارجح هـذا التشاؤم (١٤٧) .

الى اية درجة يمكن ان تتم عملية تحويل القيمة ؟ لا يمكن تحديد ذلك سلفا لان الاعتبارات السياسية قد لا تكون هنا غريبة عن وضع الشركة . ولكن يمكن القول بشكل عام ان ذلك يظل ممكنا حتى بلوغ الدرجة التي لا يعود فيها سعر المنتوج يغطي الا سعر الخدمات الانتاجية المحلية (اجور وريوع) المدفوعة بمعدل الحد الادنى ، اي على نحو يؤمن فقط استهلاك المواد المعيشية للاجراء ويؤمن استهلاك المواد الفاخرة التي تعتبر الحد الادنى الذي يحـول دون ان تعمد الطبقات المالكة المحلية الى تهديد المونوبول الاجنبـي بالتأميم .

---

(١٤٦) Byé « الوحدة الكبرى بين المناطق في الصناعة الاستخراجية ومخططاتهـــا » (دفاتر الـ ISEA السلسلة F) . Perroux « الـ AIOC واثـــار السيطرة » EA ١٩٥٢) ، « معالم لنظرية حول الاقتصاد المسيطر » (الاقتصاد التطبيقي ١٩٤٨) .

(١٤٧) منظمة الامم المتحدة « نظرة اقتصادية على اميركا اللاتينية » ١٩٤٨ فصل حول شيلي. « فولفرام فون بورغ » Burg « سياسة اسعار الصرف التفاضلية حسب البلدان » (بالفرنسية) جنيف ١٩٥١ ، شليزنغر Schlesinger « معدلات الصرف المتعدد والنمو الاقتصادي » بالانكليزية ، برنستون ١٩٥٢ .

ان الفوائد لا تشكل تعويضا للخدمات المحلية ، لان السوق المحلية لا تقدم ابدا بشكل عام ، رؤوس اموال الى الشركة الاجنبية التي تستمد رؤوس الاموال هذه من قروض مصرفية تتغذى هي نفسها بواسطة ودائع الموفرين الاوروبيين الصغار . كذلك ، يبدو ان الربح وحده هو « الخدمة المنتجة » المحلية خارج نطاق الاجر . ونحن نفهم عقلية الطبقات المالكة في تلك البلدان. فالتأميم لا يحمل الا الاخطار . وهو ، عدا العقوبات السياسية التي يمكن ان يولدها ، لا يحرر البلدان المتخلفة من ضرورة اللجوء الى التقنيين الاجانب ورؤوس الاموال الاجنبية التي تعني المجازفة — نظرا للوساطة الضرورية للمصارف الاجنبية — بالدفع لها « دفعا باهظا » . ان الربح الذي تجنيه الطبقات الحاكمة يتعرض لان يكون ربحا ضئيلا : فمن جهة تستحوذ هذه الطبقات على الربح ، لكنها من جهة اخرى تضطر الى دفع فوائد مرتفعة جدا ، ولعلها تضطر كذلك الى دفع اجور عالية . وما دامت الشركة الاجنبية تقدم لها ريوعا واسعة فان التحالف يبدو اذن نافعا للفريقين . وهذا الربح اما ان يدفع ، على كل حال ، مباشرة للملاكين العقاريين ، واما ان يدفع بشكل جماعي على صورة « عائدات » Royalties او « مساهمات في الارباح » للدولة المحلية .

ان هذا التحليل ليس تحليلا نظريا . فتاريخ العلاقات السياسية بين المتروبولات والبلدان المتخلفة حافل بـ « مباحثات » من هذا النوع . التأميم العاجز ، هذه هي ، مثلا ، المقولة التي تستخلص من « النقد الذاتي » الشهير الذي قامت به الشركة العامة لبلجيكا لدى تأميم مناجم كاتنغا (١٤٨) . طالما ان البلدان المتخلفة ما زالت منخرطة في السوق العالمية طالما انها تبقى عاجزة .

على مستوى « التوازن » ، أذن ، تكون امكانيات التراكم المحلي معدومة: لان كل الفائض الذي يمكن ان يستخلص من الانتاج يصار الى تحويله ليقع ضمن توافق مصالح الموتوبول ومكاسبه le pool des bénéfices du monopole طبعا قد يعود قسم من هذا الفائض الى البلد على شكل رؤوس اموال أجنبية. لكنه لا يعود اليه الا اذا كانت هناك آفاق لارباح جديدة . والحال ان حالة الافتقار لمجال التصريف المحلي ، تلك الحالة التي تعقب تحويل القيمة الاولى،

---

(١٤٨) الرسالة الشهرية . مؤسسة الابحاث والدراسات الاجتماعية IRES جامعة كنشاسا رقم ١ ، ١٩٦٧ .

ليس من شأنها ان تعزز هذه الامكانية .

لقد حاول البعض على كل حال ، ان ينسبوا للمونوبول (الاحتكار) دورا اكمل في اوالية تفهقر شروط التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة . وعلى هذا النحو يقتنع عدد من المؤلفين بان الاحتكار كان اكثر شيوعا مما يظهر عليه، وان صادرات البلدان القليلة النمو لم تكن هي وحدها الواقعة تحت رقابة بعض الاحتكارات الكبيرة (اما عند الانتاج واما عند الشراء) بل ان واردات هذه البلدان كذلك ، رغم انها تتألف من منوعات عدة من المنتوجات المانيفاتورية تنتمي الى اواليات الاحتكار اكثر من انتمائها الى اواليات المنافسة . ويصار الى تفسير هذه الظاهرة بالخلل الذي يصيب الاسواق المتخلفة . فالمنافسة المثلى تقتضي شروطا عديدة ومن المعلوم ان العدد الكبير من الباعة ، رغم ضرورته ، لا يكفي لتأمين وجود هذه الشروط . ولقد صير ، من هذا الموقع، الى البرهان على ان التنظيم السيء للتوزيع في بلدان ما وراء البحر كان يولد ريوعا للاحتكار اينما كان . فنشهد هنا ايضا امكانية « استغلال احتكاري » للمستهلك المحلي . ثم ان غياب الاعتمادات المصرفية الممنوحة للتاجر الصغير تعزز هذه الاتجاهات . ان جميع هذه النظريات ترتبط بنظرية المنافسة الاحتكارية التي قال بها «شامبرلن» . وهي ترتبط كذلك بالدراسات التي تتناول تحليل « المجال الاقتصادي » . فالمجال الاقتصادي الذي يمكن تحديده من وجهات نظر متعددة ، يمكن ان يعتبر ، بين سائر الاعتبارات ، على انه المنطقة الجغرافية التي يتحقق فيها تساوي الاسواق الى الحد الاقصى (١٤٩) . من هذا المنظار ، تساهم الندرة النسبية للدورات النقدية في الاقتصادات المتخلفة ، بالاضافة الى صعوبات النقل والصعوبات التي يعانيها المشترون من اجل « تحررهم » من نير البائع المحلي ، الذي يكون كذلك مرابيا في بعض الاحيان ، تساهم هذه الامور في تخلع السوق الوطنية الى عدد من الاسواق الصغيرة المحلية التي تشكل « حقول قوة » بالنسبة لهؤلاء الباعة المحليين . فيتمتع الباعة ضمن اطار هذه المناطق باحتكار فعلي، يكون ، على كل حال ، مهددا باستمرار . لذلك نجدنا في وضع لا هو منافسة، ولا هو احتكار ، بل هو منافسة احتكارية . هنا ايضا نلاحظ ، دون ان ننكر فائدة هذه الدراسات ، انها تقع في حقل ثانوي جدا بالنسبة للدراسات

---

(١٤٩) « دوبرلسبرغر » Dobretsberger « نظرية الاراضي الاقتصادية » . (E. A. ١٩٥٠) . « بيرو » Perroux « الاجواء الاقتصادية » (E. A. ١٩٥٠) .

السابقة . ان نظرية التنافس الاحتكاري التي انشأها « شامبرلن » (١٥٠) على قاعدة تعمم وتنوع المنتوجات على اسواق البلدان النامية جدا ، قد عممت فيما بعد حتى شملت اسواق البلدان المتخلفة . ولكن في الحين الذي كانت هذه النظرية قد عممت فيه على هذا النحو ، كانت الوقائع ـ وهذه ظاهرة شائعة ـ قد سبقت النظرية في تقدمها . والحق ، ان هذه النظرية تبدو اهلا لتفسير ربوع الباعة الاجانب في المستعمرات في الزمن التنافسي اكثر مما هي اهل لتفسير الظاهرات الراهنة . فاليوم ، حين يقع تحت رقابة الاحتكارات القوية شراء المنتوجات القاعدية في البلدان المتخلفة ، كما يقع تحت رقابتها انتاج اوروبا واميركا من الصناعات المانيفاتورية التي تبيع قسما من منتوجاتها في بلدان ما وراء البحر ، يبدو ان احتكار بيوتات التجارة الكولونيالية امر ثانوي .

واخيرا يعتبر البعض ان الاسواق الدولية هي اسواق تمارس فيها مفاعيل السيطرة (١٥١) . هذه المفاعيل التي تتمسك بتراث التنظيم التجاري او بأساليب الضغط او بأساليب اقتصادية اكثر ـ الفروقات بين مرونات الطلب او العرض الوطنية ، كتلة الاسواق البائعة او المشترية او حالة اوضاع وظروف هذه الاسواق ـ هذه المفاعيل تساعد على رفع مجموع مرونات اسعار العرض والطلب في السوق .

ولكن ـ وهنا تكمن كل اهمية المسالة ـ جميع عناصر الاحتكار تلعب ادوارها في نفس الاتجاه : اي لمصلحة المنتجين الاكثر تقدما ، وضد مصلحة البلدان المتخلفة . فالاحتكار يتيح تحويل القيمة من البلدان الفقيرة الى البلدان المسيطرة . وهو يساهم في ركود الاجور في البلدان الفقيرة . والاحتكارات تكرس هذا الوضع وتساهم في تحجره ، مما يؤدي الى سلسلة من الحلقات المفرغة التي تسيء لعملية التراكم . فهذه الاجور المنخفضة تحول دون ان تصبح التقنية الحديثة تقنية ذات مردود ، وتحول دون اكتساب اليد العاملة لصفة المهارة ، كما تكبح عملية خلق البرجوازية المحلية .

ان تشديد البحث الجامعي على جميع هذه الاوجه ـ وكلها ثانوية على وجه الاجمال ـ من مشكلة علاقات التبادل بين البلدان النامية والبلدان

---

(١٥٠) « شامبرلن » Chamberlin « نظرية المنافسة الاحتكارية » ١٩٢٢ .

(١٥١) « بيي » محاضرات دكتوراه ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ (« مبادىء التخصص ») .

المتخلفة ، يجازف ، في حال نسيانه لما هو جوهري ـ لما يقع على مستوى علاقات الانتاج والتشكيلات الاجتماعية الموجودة ـ بأن يؤدي الى تدقيقات نظرية تافهة . وهذه التدقيقات تنتمي انتماء جديا « للحساب » وتتلذذ « بالاقتصاديات المترية » . غير ان ذلك لا يضفي عليها طابعا علميا . ان خطيئة الاقتصادوية ـ التي نجدها في هذا المجال كما في سواه ـ تمنع هذه التدقيقات من النفاذ الى ابعد من الظاهرات الخارجية لكي تدرك ما هو جوهري : من ان تحليل العلاقات بين المركز والطرف في المنظومة الراسمالية العالمية ينتمي الى تحليل التراكم الاولي ، هذا التراكم الذي ينبغي البحث عنه لا فقط في الفترة التاريخية التي سبقت الراسمالية بل في تاريخها المعاصر ايضا .

خلاصة النتائج

١ ـ ان العلاقات بين « البلدان النامية » و « البلدان المتخلفة » لا يمكن مجابهتها ضمن اطار تحليل نمط الانتاج الراسمالي . فالواقع ان هذه المسألة تنتمي الى دراسة العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة ، وعلى نحو ادق بين تشكيلات المركز الراسمالي وتشكيلات الاطراف في المنظومة . تحليل هذه العلاقات يشكل جوهر دراسة التراكم على الصعيد العالمي . انه يكشف عن الاشكال المعاصرة لاواليات التراكم الاولي : التبادل غير المتكافيء ، اي تبادل منتوجات ذات قيم غير متكافئة ، وعلى نحو ادق ذات اسعار انتاج بالمعنى الماركسي ، غير متكافئة ، اذ تتيح التشكيلات الاجتماعية في المركز (منذ ظهور الاحتكارات) وفي الاطراف (احتياطي اليد العاملة في الاقتصاد ما قبل الراسمالي) ـ لقاء انتاجية متكافئة ـ تعويضات مختلفة للعمل . ان اقتصار تحليل هذه العلاقات على اطار نمط الانتاج الراسمالي ينطوي على خطأ « اقتصادوي » مركزي .

٢ ـ ان النظرية الريكاردية حول التفوق المقارن ـ دعامة النظرية « الاقتصادوية » حول التبادل الدولي ـ تقع بالضبط ضمن اطار نمط الانتاج الراسمالي . فالفرضية الريكاردية الخلفية حول الشمولية العالمية لمستوى الاجر تعبر عن هذا الاختيار لاطار التحليل . من ذاك تظهر مشكلة حدّي التبادل ـ اللذين لا يسمهما التحرك الا ضمن الحدود الضيقة لمنطقة لا تحديد محصورة ـ وكأنها مشكلة ثانوية اذ ان التبادل يتم في سائر الاحوال لمصلحة جميع الفرقاء . مع التخلي عن نظرية القيمة ـ العمل ، يقع الاقتصاد

الذاتوي ، في هذا المجال كما في سواه ، في المدحية والتوتولوجيا : فالتبادل ما ان يوجد ، حتى يكون مفيداً .

٣ ــ ان النظرية الماركسية للتبادل بين المركز والاطراف في المنظومة الراسمالية العالمية لم توضع من قبل ماركس ،اذ ان الظروف الخاصة لزمن اكتمال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد ادت بماركس الى خطأ في افق نظرته للظاهرة الاستعمارية . ان نظرية التراكم على الصعيد العالمي لا تتخذ معنى على كل حال الا مع ظهور الاحتكارات والامبريالية والتغيرات التي رافقتها (تحولات في دينامية اعادة الانتاج الموسع وفي دينامية الاجور ، ظاهرة « الارستقراطية العمالية » ، الخ .)

٤ ــ ان التاريخ يبين فضلا عن ذلك ان بلدان الاطراف ــ التي اصبحت متخلفة ــ لم تستمد اي ربح من انخراطها في السوق العالمية ، من جراء فوائد التخصص الدولي المزعوم . فاذا كان تطور حدّي التبادل ، حتى عام ١٨٨٠ ، قد كان ، على ما يبدو ، طبيعيا اي موازيا لتطور التقدمات المقارنة في الانتاجيات ــ علما ان تعويضات العمل تكون متقلصة في المركز كما في الاطراف ــ فان الهوة المتعاظمة في هذه التعويضات قد عبرت عن نفسها منذ ذلك التاريخ بتقهقر حدي التبادل : اي بتحويل القيمة المتعاظم من الاطراف نحو المركز . ان محاولات طمس هذه الظاهرة الجوهرية باللجوء الى ابراز ظاهرات ثانوية من مثل تقلبات « الطاب » ، هي محاولات مليئة بتناقضات لا يمكن القول بها .

٥ ــ ان التخصص الدولي قد اتخذ اشكالا متعاقبة ومتنوعة . فكانت الاشكال التي تنتمي الى فترة ما قبل تاريخ الراسمالية (نهب الكنوز ، الرقيق الاسود الخ ..) ثم اعقبتها الصيغ الكلاسيكية للاقتصاد الاستعماري (اقتصاد التعامل والاستغلال المنجمي) ثم جاءت الصيغ الكلاسيكية الجديدة (انشاء المجموعات الصناعية الخفيفة في الاطراف ، وهي مجموعات تابعة للصناعات الثقيلة في المركز) . وترتسم في الافق صيغ جديدة للتخصص الدولي ، ما زالت جنينية ، ترتسم ضمن اطار الثورة التقنية والعلمية المعاصرة اذ يحتفظ المركز لنفسه بالنشاطات المبنية على العمل المرتفع المهارة (الذرة ، الاتمتة ، الالكترونيك ، الفضاء) .

٦ ــ ان غزو الاطراف والتحكم باوضاعها وفقا لمقتضيات المركز هي نتيجة الاتجاه الكامن لدى الراسمالية نحو توسيع الاسواق وتصدير رؤوس الاموال . هذان الاتجاهان يعلمانا بـ « المظاهر » ــ اي ببنى التجارة

العالمية ــ . هنا ايضا يظهر تناقض النظرية الشائعة المنهمكة بالمدح والتقريظ، (نظرية حركات رؤوس الاموال تتعارض مع نظرية تجارة البضائع) . ان النظرية الماركسية لا يمكن ان تحيطنا علما بهذا التحرك التاريخي الا بشرط ان تخرج من اطار التحليل الحرفي لنمط الانتاج الرأسمالي (من هنا ينشأ التباس الحوار بين لينين وروزا اوكسمبورغ حول مقولة الاسواق الخارجية).

٧ ــ ان النظرية « الاقتصادوية » تختبيء وراء التحليل الفخم للظاهرات فهي تشدد على الطابع « المونوبولي » للعلاقات الدولية ، وتكشف عن امور مفيدة حول موقع المونوبولات ودورها في هذه العلاقات ، لكنها لا تجابه الامر الجوهري ــ اولية التراكم الاولي المعاصر ــ وذلك لانها تتجنب طرح مشكلة طبيعة التشكيلات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف في المنظومة الرأسمالية العالمية .

٨ ــ ان تحليل الاوليات المعاصرة للتراكم الاولي امر جوهري لفهم اساس التضامنات الداخلية في المجتمع الرأسمالي المركزي ، لا سيما اساس التضامن بين البروليتاريا والبرجوازية الذي هو في اصل الاشتراكية ــ الديموقراطية) كما انه جوهري لفهم طبيعة التناقضات الداخلية في التشكيلات الطرفية (عدم تكافؤ الانتاجية والتعويضات الخ) .

٩ ــ ان تحليل التراكم على الصعيد العالمي يكشف عن ان هذا التراكم يجري دائما لصالح المركز ؛ فليست « البلدان النامية » هي التي تقدم رؤوس الاموال الى « البلدان المتخلفة » بل العكس صحيح . ان هذا يفسر «احتجاز» هذه البلدان الاخيرة ؛ يفسر « نمو التخلف » . وينجم عن ذلك أن النمو ليس ممكنا الا بشرط ان تتمكن بلدان الاطراف من الخروج من السوق العالمية .